



جامعة بسةرة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



## دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي

دراسة حالة مصر 2000 - 2014

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: الأنظمة السياسية المقارنة و الحكم الراشد

إشراف الأستاذة

إلهام نايت سعدي

إعداد الطالبة:

سهيلة هادي

### لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
محمد لمين لعجال أعجال	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
إلهام نايت سعدي	أستاذ مساعد - أ -	مشرفا و مقرا
نسيمة طويل	أستاذ محاضر - أ -	ممتحنا

السنة الجامعية : 2014 - 2015 م

## شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله شكراً و حمداً يليقان بجلاله و عظيم سلطانه  
على إعانتى في اعداد المذكرة.

و أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذة المشرفة  
إلهام نايت سعيدي لقبولها الإشراف على المذكرة، و التدقيق في تصحيحها فقد  
كانت بحق نعم الأستاذة المشرفة و الموجهة التي لم تبخل بنصائحها و إرشاداتها  
فيصول و يجول قلبي بين عبارات الشكر ليخط امتناني إلا أن عبارات الشكر  
تخجل منك و تعجز لأن مواقفك أكبر من أن تُذكر  
فشكرا لك يا رمز التميز و العطاء.

و الشكر موصول أيضا إلى الأساتذة الذين سألنا شرف مناقشتهم المذكرة .  
كما أشكر في هذا المقام كل أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي.

## إهداء

إلى من أعترف لهما بفضلهما العظيم عليّ، من أوقدا نبراس سبيلي و علماني بأن الحياة  
أخلاق كريمة  
علم يُنتفع به  
و صبر جميل  
(والدائي الكريمان حفظهما الله )

إلى أخويّ ... أصدقائيّ ... و كل من يكن لي المودّة و الاحترام.

سهيلة

# مقدمة

يمثل موضوع المشاركة السياسية موضوعاً محورياً من موضوعات المجال السياسي و الاجتماعي ، نظراً لما له من تأثير على الحياة السياسية للأفراد و الدولة معاً، فاشتراك المواطن في العمل السياسي يرتبط بتوافر المناخ السياسي المناسب ، و الاستقرار الذي يعرفه النظام، فانشغال الأفراد أو المواطنين في السياسة له عدة مستويات لها علاقة بطبيعة النسق السياسي نفسه، و عليه كل نسق يتضمن العديد من الأدوار و هي مختلفة ، فحسب ابن خلدون الإنسان مدني بطبعه، فلا يمكن له أن يعيش دون انتماء إلى مجتمع و وطن، فهذا الانتماء الإرادي أو غير الإرادي للوطن يوجب على المواطن أن يشارك سياسياً، فجوهر النظام الديمقراطي يكمن في مشاركة الأفراد في اختيار حكاهم ، و في التأثير على صنع القرار.

و في ظل الحراك السياسي الذي تشهده المنطقة العربية المتفاوت من منطقة إلى أخرى، صاحب ذلك اهتمام الباحثين الاقتصاديين، الاجتماعيين و السياسيين حول البحث عن الأسباب الكامنة وراء اللاإستقرار في الأنظمة السياسية العربية الذي تجلى على جميع الأصعدة ، لذا تظهر الرغبة في تحقيق استقرار سياسي بالاعتماد على آلية ديمقراطية و لمحاولة تثبيت الاستقرار السياسي في الدول النامية و العربية خصوصاً للدفع بعجلة التنمية و تحقيق الاستقرار السياسي.

فموضوع المشاركة السياسية و علاقته بالاستقرار السياسي أضى في الآونة الأخيرة موضوعاً يطرح نفسه سواء من جانب الدولة نفسها ، أو حتى في ظل تنامي الدعوة إلى ديمقراطية الحياة السياسية من طرف المنظمات الدولية .

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع المشاركة السياسية في كونه يمثل روح العملية السياسية لأي نظام يريد أن يستند إلى قاعدة صلبة لممارسة السلطة ، فجوهر المشاركة هو مشاركة الأفراد و الجماعات في الحياة السياسية، فبالنسبة للأفراد؛ تعمل على رفع درجة الشعور بالمسؤولية، و تنمية الشعور بالمواطنة، أما بالنسبة للمجتمع؛ تهدف للحصول على مجتمع قوي يستفيد من قوة أفرادهم مهما اختلفت أفكارهم ، كما من

شأنها توطيد العلاقات بين أفراد المجتمع و ذلك بوضع مصلحة الجميع فوق كل اعتبار، فهذا النوع من المشاركة يساهم في تنشيط الحياة السياسية بما يخدم المجتمع و في تطويره فهي ضمان للتعددية و التداول السلمي على السلطة، هذا الذي يصب في دعم الديمقراطية فكراً و ممارسةً .

و نتيجة لتأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي التي لن تكون مقتصرةً على البعد السياسي بالتمتية السياسية فحسب ، و إنما لها أبعاد أخرى و هو ما ستوضحه الدراسة، و لكون الاستقرار السياسي سيفتح المجال أمام الدولة لتقديم الخدمات الاقتصادية ،و الاجتماعية كالرعاية الصحية ، الزراعة ،الصناعة ،الخدمات ،السياحة، ستوسع من خلاله دائرة الاستثمار لتشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، و تنفّذ المشاريع الضخمة التي تمدّ اقتصاد البلد بأرباح هائلة، تجني الدولة والمواطنون منها فوائد، و بانعدام الأمن والسلام وكثرة التقلبات السياسية والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والخارجية تفقد الدولة الاستقرار و تتعطل المشاريع الاقتصادية لخوف أصحابها على أرواحهم ،وممتلكاتهم و يعم الفقر والعوز.

#### أهداف الموضوع: تطمح هذه الدراسة الوصول إلى مجموعتين من الأهداف :

##### أ- الأهداف العلمية:

- محاولة الكشف عن الغموض الذي يكتنف الاستقرار السياسي.
- محاولة التوصل إلى صياغة الأسس و القواعد التي تعتري الأنظمة السياسية العربية.
- إبراز الدور الذي تضطلع به المشاركة السياسية ، و أهميتها في استقرار النظام السياسي باعتبارها آلية ديمقراطية تفرضها التحولات السياسية الراهنة في المنطقة العربية.
- الاستفادة من دراسة هذا الموضوع للقيام بإسقاطات على دول عربية أخرى خاصة مصر.

##### ب-الهدف العملي:

- ❖ تهدف هاته الدراسة إلى إبراز مختلف التأثيرات على صعيد عدة مجالات للمشاركة السياسية الفعالة في تحقيق الاستقرار السياسي بصفة عامة وفي مصر خصوصاً.

**مبررات اختيار الموضوع:**

إن اختيار موضوع دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة مصر 2000-2014 ليس اختياراً اعتباطياً ، بل يرجع إلى جملة من مبررات ذاتية ،وموضوعية تتمثل أساساً في:

أ- المبررات الذاتية:

- الرغبة و الميل في البحث في اطار الموضوعات ذات الصلة بالتخصص و هو: " الأنظمة السياسية المقارنة و الحكم الرشيد" .
- محاولة البحث في حالة دراسية في طور التفاعل لها علاقة بالانتماء اللغوي و الديني و القاري و الإقليمي و هي مصر .
- محاولة التوصل إلى الضبط المفاهيمي فيما تعرفه الأنظمة السياسية العربية من أحداث إن هي ثورة ، أم ربيع عربي أم حراك شعبي.

ب-المبررات الموضوعية:

- محاولة الكشف و معرفة ما هي الآلية الأنسب لتحقيق الاستقرار السياسي.
- البحث في السبل الكفيلة التي تجعل من الأنظمة العربية و على الخصوص النظام المصري من النهوض سياسياً و اقتصادياً.

**أدبيات الدراسة:**

على اعتبار أن المعرفة العلمية بالأساس هي تراكمية ، ستتطلب دراسة الموضوع من حيث انتهى إليه الباحثون الآخرون، فهناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع محل الدراسة من زوايا مختلفة يمكن إجمالها في:

➤ كتاب لهلال عليّ الدين، تحت عنوان " النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981 - 2010"، حيث ركز الكاتب على تحليل نتائج الانتخابات في هذه الفترة ، و العلاقة التي

ترتبط ما بين مؤسسات النظام السياسي من جهة ، و بمنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى ، و انعكاسات ذلك على الحركات الاحتجاجية في مصر قبل الحراك الشعبي في مصر .

➤ مقال لعبد الفتاح ماضي بعنوان " الانتخابات الرئاسية : 2005، انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين"، حيث اعتبر الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2005 انتخابات غير ديمقراطية ( شكلية ) نظراً لكونها لم تستند إلى دستور ديمقراطي ، ولم تتسم بسمات الانتخابات الديمقراطية المتمثلة في الحرية والنزاهة والفعالية.

➤ مقال سعيد شحاتة "الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان"، معتبراً إياها أعنف انتخابات شهدتها مصر، ويؤكد شحاتة أن تلك الانتخابات وما تبعها من تعديلات دستورية أظهرت أن الإصلاح السياسي والوعود التي قطعتها مؤسسة الرئاسة شكلية، ولن تؤدي إلى تغيير حقيقي في العملية السياسية وهذا راجع لسيطرة السلطة التنفيذية على غيرها من السلطتين التشريعية والقضائية.

لذا يُعد الهدف من هذه الدراسة ليس تكراراً لما كُتب في هذا الموضوع ، بل إثراءً له خاصة في ظل الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية.

### إشكالية الموضوع:

إن الحديث عن المشاركة السياسية يُحيل الأذهان إلى نوعين من المشاركة السياسية من حيث جودة مخرجاتها ؛ مشاركة سياسية شكلية و مشاركة سياسية حقيقية ، بمعنى آخر مشاركة سياسية غير فعالة و مشاركة سياسية فعالة ، و باعتبار الحراك الشعبي الذي اندلعت شرارته بإضرار الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه أفرز أحداثاً كانت لها انعكاسات كبيرة على الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ،من هذا المنطلق تحاول الدراسة رصد وتحليل دور و صور المشاركة السياسية الفعالة في تحقيق الاستقرار السياسي بصفة عامة و مصر خصوصاً، بناءً على هذا سنطرح الإشكالية التالية:

❖ إلى أي مدى يمكن اعتبار المشاركة السياسية الآلية الديمقراطية المناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي؟

التساؤلات الفرعية: تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي دوافع المشاركة السياسية ؟
- 2- ما هي عوامل الاستقرار السياسي ؟
- 3- ما هي آثار المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في مصر قبل الحراك الشعبي ؟
- 4- ما هي آليات تعزيز المشاركة السياسية من أجل تحقيق استقرار النظام السياسي المصري ؟

### الفرضيات:

و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة، يمكن مبدئياً وضع مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- فتح السلطة المجال أمام المشاركة السياسية الواسعة يؤدي إلى تقليل العنف السياسي.
- إجراء انتخابات دورية سليمة يُكسب الشرعية للنظام السياسي.
- تبني الديمقراطية شكلاً و محتوى يؤول إلى بناء الثقة ما بين المواطنين و السلطة.
- وجود ثقافة سياسية مُشاركة لدى جميع أطراف العملية السياسية يُساهم في تفعيل التنمية.

### الاطار المنهجي للدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته يتضمن مجموعة من الخطوات للإجابة على إشكالية الدراسة ، تساؤلاتها و اختبار الفرضيات من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة و الوقوف على النتائج ، و في إطار هذا الموضوع المدروس يتحتم علينا نوعية المنهج ، و منهج دراسة الحالة هو المنهج المعتمد في دراسة الموضوع ، الذي يُعرّف على أنه : " المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً ، أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً، و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة ، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ؛ و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و غيرها عن الوحدات المتشابهة"<sup>(1)</sup>، و الاعتماد على هذا المنهج بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الحالة المصرية للتدقيق أكثر فيها والابتعاد عن السطحية بغية التعرف على أثر المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في مصر.

(1) عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. ط 6 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 130.



و لقد تمت الاستعانة بالمقترح القانوني: من خلال دراسة لبعض المواد القانونية في الدستور المصري و انعكاساتها على المشاركة السياسية ، عبر تحليلها وإعطاء تفسيرات لها مع الأخذ بعين الاعتبار المرحلة الزمنية التي تبلورت فيها، و بالاعتماد على النصوص القانونية والدستورية والإجراءات التي نظمت العملية الانتخابية في مصر.

بالإضافة إلى المقترح المؤسسي: فالحالة المدروسة هي مصر؛ سنتناول دراسة مؤسساتها الدستورية و كيف يتم تفاعل جميع المؤسسات مع بيئتها أي الاهتمام بدراسة التأثيرات المتبادلة بين المؤسسة و البيئة التي توجد بها ، فالمقترح المؤسسي يكون من خلال قياس مؤسسية المؤسسات الفاعلة. كما تم الاعتماد على أداة الإحصاء عند التعرض إلى تحليل نسب ، و نتائج الانتخابات و بعض المؤشرات الاقتصادية.

#### حدود الدراسة:

من أجل بلوغ الأهداف التي تم تحديدها واستثمار الوقت و الجهد في موضوع محدد و دقيق سيتم دراسة هذا الموضوع في إطار حدود معينة هي كالتالي:

أ- الحدود المكانية : يتركز اهتمام الدراسة على مصر كدولة عربية عرفت حراكا شعبيا بما يعنيه ذلك من جو سادته توترات، اضطرابات، لا إستقرار سياسي، التي تتميز بفعالية المشاركة السياسية في بعض صورها و في صور أخرى تفتقدها.

ب- الحدود الزمانية: الموضوع محصور بين الفترة من 2000 إلى 2014، معلمها الزمني الذي سيقسمها إلى مرحلتين هو ؛ مع مطلع 2011 أين بدأ الحراك الشعبي في بعض الدول العربية و مصر لم تشكل الاستثناء من هذه التحولات في المنطقة ، لذا سوف يركز البحث على مدى تأثير متغير المشاركة السياسية على استقرار مصر السياسي في فترتين مختلفتين نسبياً ؛ أولها: من 2000 إلى 2010 ، و ثانيها: من 2011 إلى 2014 .

### تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية هي:

الفصل الأول : و هو عبارة عن دراسة مفاهيمية لموضوع ؛ ماهية المشاركة السياسية بدءاً بالتطور التاريخي لها، خصائصها، و أهميتها و بالتطرق للمفاهيم ذات الصلة بها ( التنشئة السياسية ،الثقافة السياسية و التمكين السياسي ) مع التعرض لصور المشاركة السياسية بعد عرض دوافعها ، ثم تناول المشاركة السياسية بمستوياتها و مراحلها و متطلباتها، في حين تضمن المبحث الثاني؛ مفهوم الاستقرار السياسي و أهم المقاربات النظرية في دراسته ، إضافةً إلى التطرق لمؤشرات الاستقرار السياسي و عوامله.

أما في الفصل الثاني: فلقد تم التعرض إلى طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية ،و الاستقرار السياسي بصفة عامة ، و الذي يتحدد عن طريق تقويض العنف السياسي ، و تفعيل التنمية و تعزيز المواطنة، و كان التركيز على الانتخابات كأهم صور المشاركة السياسية ، و على اعتبار أن العملية الانتخابية تتم في إطار تنظيمي يوضّح النظام الانتخابي برزت ضرورة إبراز تأثير العلاقة بين هذا الأخير على الاستقرار السياسي ، و في سياقها تم إبراز أهمية هندسة العملية الانتخابية التي تلعب دوراً مؤثراً في الاستقرار السياسي ، و تأثير المشاركة السياسية على استقرار مؤسسات النظام السياسي .

إن الفصل الثالث يمثل الإطار التطبيقي للموضوع حيث تمت دراسة : تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي لمصر 2000-2014 ؛ تم تقسيم هذا الفصل إلى فترتين : الأولى كانت قبل انطلاقة الحراك الشعبي في مصر من 2000 إلى 2010 باتخاذ الانتخابات ،و منظمات المجتمع المدني كصور للمشاركة السياسية و تأثيرهما على الاستقرار السياسي، ثانيهما؛ الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 التي تم التطرق فيها بشكل خاص للانتخابات الرئاسية التي جرت في 2012 و 2014 و انعكاسهما على استقرار مصر السياسي.

### صعوبات الدراسة:

على اعتبار أن أي بحث لا يخلو من صعوبات، لكن أهم ما اعترض انجاز هذا البحث هو:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع الاستقرار السياسي.
- كثرة الدراسات التي تناولت الحالة المصرية ، لكن قليلة تلك التي تحلت دراستها بالموضوعية في طرحها.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات و الإحصائيات الرسمية ؛ و هذا راجع إلى السرية التامة للعملية السياسية.

## الفصل الأول:

### **التأصيل المفاهيمي و النظري للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي**

لعل أول ما يلفت الانتباه عند القيام بدراسة موضوع أو ظاهرة ما هو ذلك الكم الهائل من المفاهيم و المصطلحات التي تدور حوله، فالمفاهيم تعتبر عنصرا أساسيا في كافة البحوث، و التحديد العلمي لها يعد خطوة ضرورية لفتح الطريق أمام فهم الظاهرة لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى متغيرات البحث بالدراسة المفاهيمية على اعتبار أن المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية كثيرة هي الدراسات المنشورة و غير المنشورة التي تناولتها، لكن لم يتم التوصل إلى تعريف للمفهوم يحظى باتفاق أغلب الباحثين، لذا سيتم التطرق لمفهوم المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي بشيء من التفصيل لإزالة هذا اللبس حولهما، فاحتوى هذا الفصل على:

#### **المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية**

#### **المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي و نظري للاستقرار السياسي**

## المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية.

حظيت المشاركة السياسية ولا تزال بالاهتمام من قبل الباحثين و الساسة على حد سواء، باعتبارها من العمليات السياسية ذات الصلة بالديمقراطية هذا من جهة، و لكونها تتضمن القيم و المعايير التي تفترضها الممارسة الديمقراطية في أرض الواقع من جهة أخرى، و إن تعددت أشكالها لكن جوهر مدلولها بقي نفسه على مر الزمن و المتمثل أساسا في: مشاركة الأفراد والجماعات في الحياة السياسية.

### أولاً: مفهوم المشاركة السياسية.

#### 1- التطور التاريخي لمفهوم المشاركة السياسية:

##### أ- المشاركة السياسية لدى اليونان:

إن التجليات الأولى للمشاركة السياسية تعود إلى أقدم نظام ديمقراطي الذي عُرف في بلاد اليونان من خلال دولة المدينة التي تكوّن النظام فيها من: المؤتمر العام؛ حيث يجتمع فيه الذكور الذين بلغوا سن العشرين عشر مرات في العام، يشبه إلى حد ما المجلس التشريعي الآ أنه غير ملزم للسلطة التنفيذية، لكن كثرة العدد جعلت الإغريقين يتجهون الى ايجاد هيئات تمثيلية تسمح لتمثيل جميع المواطنين، كما جعلوا مدة التمثيل قصيرة بحيث تسمح بالتناوب فتأسس مجلس الخمسمائة : و كانت أثينا تتكون من عشرة قبائل و كل قبيلة تنتخب خمسين ممثلاً ليتفق بعدها على أن يتولى خمسون منهم المهام التنفيذية يُطلق عليهم اسم اللجنة التي تقوم ب: اقتراح القوانين و تقديمها الى المؤتمر، استقبال سفراء الدول الأجنبية و الإشراف على ميزانية الدولة و جمع الضرائب بالإضافة إلى المحاكم: فأعضاؤها يُختارون من طرف الشعب و عددهم 501 و أهم أعمالهم؛ إصدار الأحكام في القضايا المعروضة عليها الجنائية او المدنية، مراجعة حسابات الموظف بعد انتهاء مدته بالإضافة الى الإشراف على تطبيق القوانين<sup>(1)</sup>.

##### ب- المشاركة السياسية في الفكر السياسي الروماني:

فقد شبه المفكر شيشرون<sup>(\*)</sup> الدولة بأنها شركة مفتوحة العضوية لكل المواطنين لكنها تخضع لقواعد العدالة و القانون الطبيعي فيترتب عن هذا ثلاث نتائج هي:

(1) صايل زكي الخطايبية، مدخل إلى علم السياسية. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2010، ص 61 ، 62.

(\*) ماركوس توليوس شيشرون مفكر روماني ولد عام 106 ق.م جاء بأفكار كانت خلاصة إنتاج المفكرين السابقين و قدمها في صورة تتناسب الواقع الروماني، كتب حوالي 20 مؤلفا عن الفلسفة و أهم مؤلفاته التي احتوت فكره السياسي "الجمهورية" و "القوانين". المرجع نفسه، ص ص 341، 349.

- الدولة ملك عام للشعب و قوتها من قوته.
  - رضا المواطنين المصدر الرئيسي لشرعية السلطة السياسية.
  - الدولة نفسها تخضع للقانون الطبيعي الذي يجسد قواعد العدالة في أنقى صورها<sup>(1)</sup>.
- فيما أن الدولة ملك عام للشعب اكتسب المواطنون فيها حق المشاركة في الشؤون العامة، لتتأسس السلطة فيها بعد ذلك على الشرعية .

### ج- المشاركة السياسية في العصور الوسطى:

شهدت بروز عاملين كان لهما تأثير بالغ الأهمية في تطور الحياة السياسية هما:

- ✓ انتشار الديانة المسيحية في أوروبا و ما تبعها من تنامي دور رجال الدين في شؤون الحياة ما أثار ذلك الصراع ما بين السلطتين الدينية و الزمنية في أوروبا.
  - ✓ انتشار الدين الإسلامي في شبه الجزيرة العربية و انتشاره خاصة في أفريقيا و آسيا و طرحه لرؤية كلية مختلفة بين طبيعة العلاقة بين السلطتين الزمنية و الروحية.
- ضمن هذا الإطار ساد في العصور الوسطى التنظيم الإقطاعي للدولة<sup>(\*)</sup> و قد ذهب القديس توماس الأكويني<sup>(\*\*)</sup> إلى ضرورة إنتخاب الحاكم الذي يساعده في الحكم مجلس أرستقراطي ينتخبه الشعب، هذا في الفترة ما بين القرن الحادي عشر و الثالث عشر، في حين بدأ النظام الإقطاعي يتدهور في عصر النهضة مع أواخر القرن الخامس عشر، ومن بين أبرز مفكري هذه الفترة حيث نيكولا ميكافيلي<sup>(\*\*\*)</sup> الذي كانت أفكاره نتاجا للأوضاع السائدة في الدويلات الإيطالية من تفكك وفساد فرأى أن المشاركة وسيلة لمنع الاستبداد و لممارسة الحرية السياسية، لكنه قصد بالمشاركة هنا اختيار ممثلين للقوى الاجتماعية المختلفة من المجتمع لممارسة السلطة ، ليعرف بعد ذلك مصطلح المشاركة السياسية تطورا مفاهيميا ملحوظا في العصر الحديث و يرجع الفضل لمنظري العقد الاجتماعي جون لوك،توماس هوبز و جون جاك روسو؛

(1) حسن نافعة، مبادئ علم السياسية. القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية، 2002، ص 85.

(\*) توماس الإكويني ( 1225-1274م) فيلسوف ايطالي حاول تطويع الفكر المسيحي للأفكار اليونانية و المسيحية، كما حاول إزالة التناقض ما بين الإيمان و العقل و تحقيق التكامل بين الفلسفة و الدين. المرجع نفسه، ص 99، 100.

(\*\*) الإقطاعية هي تنظيم سياسي اقتصادي و اجتماعي يقوم على استغلال الفلاحين الذين يمارسون النشاط الفلاحي لتلبية حاجات الإقطاعي مقابل حماية هذا الأخير لهم.

(\*\*\*) نيكولا ميكافيلي ( 1469-1527م) مفكر ايطالي من أبرز مفكري عصر النهضة و الإصلاح الديني صاحب مبدأ الغاية تبرر الوسيلة؛ حيث الهدف النبيل يضفي صفة الشرعية لجميع السبل والوسائل التي تؤهل الوصول لهذا الهدف مهما كانت قاسية أو ظالمة ، و قد كان هذا المبدأ هو ما استند عليه في كتابه الأمير .

الذي أكد فكرة السيادة بيد الشعب بناءً على العقد الذي يربط بين الحاكم و المحكومين و أن أول صيغة للمشاركة هي سن القوانين، أما عن التصويت فهو حق لا يجب تغييره و بدأ الحديث عن البرلمان ككيان ممثل للشعب<sup>(1)</sup>.

أما مفهوم المشاركة السياسية وفق المنظور الإسلامي فقد تم صياغته بالإستناد إلى قوله تعالى: " فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ " <sup>(2)</sup>، و " وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ " <sup>(3)</sup>، فتأسست الشورى كآلية للمشاركة التي لم يتم ربطها بالمجال السياسي فقط و إنما تتسع حتى للمشاركة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ، و تتضح أهميتها من أهمية حق كل إنسان في إبداء رأيه في الأمور العامة وصولاً لاتخاذ القرارات المنظمة لشؤون حياة المجتمع، و كونها تعد ضماناً لعدم إنحراف السلطة.

إن مبدأ الشورى هو المبدأ الأساسي في نظام الحكم الاسلامي السياسي و الاجتماعي، و ما يميز الشورى أن الدين الإسلامي لم يشق على المسلمين اتباع نظام واحد لها ليجعلها وفق ما يقتضيه الزمان و المكان ، و الملاحظ أن القرآن ركز على أولي الأمر من الأمة و هم أصحاب الرأي و أهل الاختصاص يُعرفون بإنتاجهم الفكري و العلمي الذين يمنحهم الرأي العام ثقته و تقديره <sup>(4)</sup>.

## 2- تعريف المشاركة السياسية ( Political Participation ):

يعد تعريف المشاركة السياسية من القضايا الصعبة لكونها تتضمن أبعاداً معقدة و متشابكة، و من الظواهر السياسية ذات الصبغة المزدوجة التي تقوم على عنصر الصراع و التكامل في آن واحد، و هي من أهم مظاهر العملية السياسية، فتتعدد التعاريف التي قدمت للمشاركة السياسية، لذا سنتطرق للتعريف اللغوي تم الاصطلاحي.

(1) نبيل دريس، " المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة حالة للانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007 ". رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009) ص ص 30-25.

(2) سورة آل عمران، الآية 159.

(3) سورة الشورى ، الآية 38.

(4) محمد جلال شرف، نشأة الفكر السياسي و تطوره في الإسلام. بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص

أ- التعريف اللغوي:

◀ في اللغة العربية: فهي تعود لمصدر الفعل شَارَكَ يُشَارِكُ مُشَارَكَةً فهو مُشَارِكٌ، وشارك في : ساهم في، و " شرك فلانا في الأمر: كان لكل منهما نصيب منه، وأشركه في الأمر أدخله فيه و جعله شريكا له فيه و الشراكة علاقة تقوم على التعاون و تبادل مصالح في شتى المجالات بين كيانين"<sup>(1)</sup> ، بمعنى أن المشاركة تدل على نشاط و تقاسم أشياء معينة تقتضيها مصلحة طرفي المشاركة.

◀ أما في اللغة الأجنبية: " تشتق المشاركة (Participation) من الكلمة اللاتينية (Participare) التي تتكون من جزئين (Par) و يعني جزء ، و (Partici) يعني القيام به؛ و بذلك فكلمة المشاركة تعني حرفيا (To take part) أو القيام بالدور و هو ما تعنيه باللغة الفرنسية (Prendre part) أو (Participation)"<sup>(2)</sup>.

ب- التعريف الاصطلاحي:

تتعدد تسميات المشاركة السياسية فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية الجماهيرية، إلا أنها تدور حول موضوع واحد و هو أن المشاطرة و المقاسمة في الأشياء التي قد تكون قرارات، مكاسب و منافع بين أفراد المجتمع في مناحي الحياة السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و منه تنقسم إلى المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية<sup>(\*)</sup>، هذه الأخيرة مفهومها البسيط هو حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع السياسة و القرارات السياسية، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، فيعرفها كريستوفر آرترتون (Christopher Arterton) و هالان هان (Halan Hann) في كتاب (المشاركة السياسية) على أنها: " لا تقتصر فقط على أعمال التصويت في الانتخابات و لكنها تشمل الأعمال و الأنشطة و كافة المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، و الهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، و مثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، و المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، و حضور الاجتماعات

(1) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب، 2008، شَرَكٌ، ص ص 1193، 1194.

(2) حفصية بن عشي، حسين بن عشي، " ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة". مجلة المفكر. العدد 11. سبتمبر 2014 . ص 101.

(\*) لتفاصيل أكثر حول أنواع المشاركة أنظر: محمد سعد أبو عامود، عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة و المحاكاة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص ص 178، 179 .



السياسية، و محاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، و الحصول على عضوية المنظمات السياسية، هذا بالطبع إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية<sup>(1)</sup>.

يقدم هذا التعريف مظاهر المشاركة السياسية و التي تتمثل في:

- ✓ المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت.
- ✓ الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين.
- ✓ مناقشة القضايا العامة و حضور الإجتماعية السياسية.
- ✓ النشاط على المستوى الحزبي أو في تنظيمات سياسية أخرى.

في حين يعرفها جلال عبد الله معوض بأنها: " تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، و في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم و الضبط عقب صدورها من جانب الحاكم"<sup>(2)</sup>.

يبدو من خلال هذا التعريف أن المعنى الواسع للمشاركة السياسية هو حق المواطن في عملية صنع القرارات السياسية، وهذا المعنى تتفق معه أغلب التعريفات التي تناولت هذا المصطلح، و لكي تكون هذه القرارات فعالة و لا ينحرف مسار القرار موضع المشاركة لا بد أن تكون محل مراقبة و تقييم.

أما وينر (Winer) عرفها على أنها : كل عمل إرادي، ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو إختيارات الحكام و على كل المستويات الحكومية محليةاً أو وطنيةً<sup>(3)</sup>.

هذا التعريف أكثر عمق من التعاريف السابقة؛ فالمشاركة عمل إرادي يقوم به الأفراد رغبة منهم في التأثير على عملية صنع السياسات العامة و إدارة شؤون المجتمع، فحسب (وينر) لا يُشترط بالضرورة

(1) ناجي عبد النور، المدخل في علوم السياسة. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007، ص 121.

(2) عطا أحمد شفقة، " تقدير الذات و علاقته بالمشاركة السياسية لدي طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة". رسالة ماجستير، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية، 2008) ص 43.

<http://www.minshawi.com/node/621>

متحصل عليه من:

بتاريخ: 2015-02-02.

(3) ناصر محمود رشيد شيخ علي، " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين". رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية، قسم الدراسات العليا، 2008) ص 31. متحصل عليه من:

<http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-pdf>

بتاريخ: 2015-01-29

في المشاركة السياسية مثلا بلوغها نسب مرتفعة، كما قد تكون بطريقة غير شرعية كالخروج في مسيرة دون موافقة الجهات المختصة، أو الاستمرارية بحيث يكون الفرد على الدوام و في جل المناسبات المشاركة حاضرا و مشاركا بفعالية.

وهناك تعريف آخر يرى أن: " المشاركة السياسية تتيح للمواطنين في الأنظمة الديمقراطية فرصة توصيل المعلومات إلى المسؤولين الحكوميين حول ما يشغلهم و أولوياتهم للضغط عليهم" (1). يتجلى من خلال هذا التعريف أن عملية المشاركة السياسية هي عملية إتصالية بين المواطنين و المسؤولين الحكوميين للضغط عليهم لتنفيذ مطالبهم، لكن هذا التعريف حصر المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، بينما توجد المشاركة السياسية حتى في الأنظمة غير الديمقراطية. ويعرف أهلينر (Uhlener) المشاركة السياسية بأنها : "عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية" (2).

يقدم هذا التعريف بعض خصائص المشاركة السياسية و التي تتمثل في أنها:

- فعل.
  - نشاط طوعي.
  - عمل مقصود.
  - عمل هادف؛ يهدف بالأساس إلى التأثير في القرارات السياسية.
- بناء جملته التعاريف المقدمة يمكن تقديم التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية؛ فهي نشاط فردي أو جماعي طواعي يقوم على المشاركة في الحياة السياسية عن طريق التأثير على صنع القرار أو اختيار الحكام بها يخدم مصلحة المشارك سياسيا.

### 3- خصائص المشاركة السياسية:

تتميز المشاركة السياسية بمجموعة من السمات تتمثل في الآتي:

- ❖ الفعل (Action): وهو الحركة النشطة للأفراد و الجماعات لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف.

(1) Maria Eremenko, « political participation : model by verba in the EU and Russia ».obtenu du:

[www.culturaldiplomacy.org/.../eu/Maria-Eremenko-P](http://www.culturaldiplomacy.org/.../eu/Maria-Eremenko-P)

Le :03-02-2015.

(2) عطا أحمد علي شفقة، مرجع سابق، ص 43.

- ❖ التطوع (Voluntary): و يقصد به أن تقدم جهود المواطنين طوعية أي باختيارهم و إيماناً منهم بالمسؤولية الاجتماعية (\*) تجاه قضايا المجتمع دون أي ضغط مادي أو معنوي من أي جهة كانت، و هذا يتنافى مع الحشد أو التعبئة.
- ❖ الاختيار (Choice): بمعنى حق المشاركين تقديم المساندة للعمل السياسي و القادة السياسيين أو الإحجام عن ذلك عندما تتعارض مصالحهم مع أهدافهم (1).
- ❖ المشاركة سلوك مكتسب يتعلمها الفرد أثناء حياته و خلال تفاعلاته مع الأفراد و المؤسسات الموجودة في المجتمع.
- ❖ لا تتقيد المشاركة السياسية بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي، كما أنها متعددة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية .
- ❖ تعتبر حق واجب في آن واحد؛ فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه و أن ينتخب ممثلين ينوبون عنه، كما أنها تمثل واجبا على كل مواطن؛ الذي هو مُطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات لتنمية المجتمع.
- ❖ المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد؛ فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة الجماهير المسؤولية الاجتماعية، ووسيلة لتمكين الجماهير من المساهمة في تحقيق الرقي و دفع عجلة التنمية إلى الأمام (2).
- ◀ تعتبر المشاركة السياسية الفعالة أهم المؤشرات الدالة على ديمقراطية أي نظام سياسي و هو ما ذهب إليه روبرت دال (Robert Dahl) عالم السياسة الأمريكي الذي عرض خمس مؤشرات يمكن من خلالها اعتبار أن النظام السياسي نظام ديمقراطي و هي:
  - ✓ المشاركة السياسية الفعالة.
  - ✓ المساواة في الأصوات.
  - ✓ فهم واضح للمشكلات.
  - ✓ القدرة على السيطرة على الأجندة السياسية.

(\*) تعني المسؤولية الاجتماعية أن أي وحدة سواء كانت فرد أو جماعة أو منظمة يقع على عاتقها العمل لمصلحة المجتمع ككل.

(1) المرجع نفسه، ص 46.

(2) محمد سعد أبو عامود، عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق ، ص ص 183، 184

✓ الاندماج الاجتماعي<sup>(1)</sup>.

#### 4- أهمية المشاركة السياسية:

تكمن أهمية المشاركة السياسية في النقاط التالية:

◀ المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية من خلال فتح المجال أمام جميع فئات الشعب؛ فالمشاركة السياسية مثلاً قد تخلق معارضة فعالة تعتبر بمثابة الحالة الصحية للعمل السياسي.

◀ المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية لا تحدث دون مشاركة؛ لأن التنمية بالأساس تنطلق من المجتمع و توجه إليه فهو مخططها و هدفها، وتؤدي المشاركة إلى الاهتمام و مساندة العمليات التنموية ما يجعلها أكثر ثباتاً و تخدم أكثر المصلحة العامة.

◀ المشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطن وهي أساس يجب أن يتمتع به كل مواطن من اختيار حكامه و اختيار النواب الذين ينوبون عنه في مراقبة الحكام و تدبير الشأن العام بما يخدم المصلحة العامة<sup>(2)</sup>.

◀ تقلل من حالة الشعور بالاغتراب السياسي و تساهم في بناء الثقة السياسية ما بين الشعب و السلطة، و تزيد من درجة التأييد للنظام السياسي من طرف الأقليات بسبب شعورهم بأن حقوقهم مصانة.

◀ تعد المشاركة السياسية أهم مؤشر لشرعية النظام السياسي التي يكتسبها عبر صناديق الاقتراع بالتالي تتجسد الإدارة العامة للشعب.

#### 5- المفاهيم ذات الصلة بالمشاركة السياسية:

من الصعب دراسة المشاركة السياسية دون التعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بها و هي:

أ- التنشئة السياسية : (Political Socialization):

والتي تُعرف على أنها: "العملية التي يتم من خلالها نقل القيم و المعتقدات و العواطف السياسية

(1) Yvan Dutil, « Pour une meilleure démocratie Notions d'ingénierie électorale », [S.L.E], Novembre 2002, p4. obtenu du:

[www.vigile.net/archives//02-12/dutil.pdf](http://www.vigile.net/archives//02-12/dutil.pdf)

le:13-03-2015.

(2) عطا أحمد علي شفقة، مرجع سابق ، ص ص 48، 49.

إلى الأجيال اللاحقة و تبدأ هذه العملية في عمر مبكر و تستمر طوال الحياة<sup>(1)</sup>.

فهي تقوم على نقل الثقافة السياسية من جيل الى آخر و خلق ثقافة سياسية بما يتلاءم مع الأوضاع السائدة، فعن طريقها يتعلم الأفراد المعارف و المهارات و الخبرات و القدرات التي تمكنهم من المشاركة في مجتمعاتهم، وهنا تظهر علاقة التنشئة السياسية بالمشاركة السياسية.

ومن مؤسسات التنشئة السياسية على سبيل المثال لا الحصر:

- الأسرة.
- المدرسة و مختلف المؤسسات التعليمية.
- الموقع الذي يشغله الفرد في العمل.
- المحيط السياسي من أحزاب سياسية و جماعات ضاغطة.
- وسائل الاتصال الجماهيري<sup>(2)</sup>.

إن أهم وظائف التنشئة السياسية؛ بلورة قيم العمل الجماعي و المسؤولية المشتركة لمنع التفكك و لتجنب مخاطر التجزئة، إضافة إلى توسيع المشاركة السياسية؛ عبر تعميق روح المبادرة و العمل الجماعي و تنمية دوافع الفرد للانخراط في الحياة السياسية فتجعل بذلك الفرد ينشأ في بيئة مبنية على المشاركة في اتخاذ القرار، هذا فضلا عن اضطلاع التنشئة السياسية في تأمين الاستقرار السياسي؛ من خلال قيام مختلف مؤسسات النظام السياسي بوظيفة التنشئة السياسية و يتوقف هذا بمدى قدرة هذه المؤسسات على تعميق احترام القاعدة القانونية و التشجيع على الانخراط في الأحزاب السياسية و هو ما يدعم الاستقرار السياسي<sup>(3)</sup>.

فالتنشئة السياسية هي الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي و تتبلور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات ، كما تتحدد عن طريقها معالم المشاركة السياسية على أرض الواقع إن كانت فاعلة أو غير فاعلة ، بالتالي التنشئة السياسية تحدد درجة فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، و مدى اهتمامه بالأمر السياسي من عدمه ، و تأييد أو معارضة النظام السياسي .

(1) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 142.

(2) إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص 144.

(3) ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص ص

ب- الثقافة السياسية (Political Culture):

يعرفها فليب برو (Philippe Braud) على أنها: "تتكون من مجموعة المعارف و المعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم ، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المعقد وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية ، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال ، أو سلوكه كناخب ، أو مكلف بدفع ضريبة " (1).

ما يمكن قراءته من تعريف الثقافة السياسية؛ أنها كل ما يُدرك و يُشعر و يُعرف من أمور سياسية و وجود العلاقة التلازمية ما بين الثقافة و التنشئة السياسية حيث أن الأولى تكتسب عن طريق الثانية، أما علاقة الثقافة السياسية بالمشاركة السياسية تكون من منطلق أن الثقافة السياسية تعمل على دعم و ترسيخ المشاركة، تمتين الشعور بالهوية القومية، و كيفية عمل النظام السياسي، مخرجات القرارات الحكومية، و عملية صنع القرار، على ضوء هذا نستنبط مجموعة من الخصائص للثقافة السياسية يمكن توضيحها في:

- الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع مستقلة نوعا ما عنها الا تتأثر بها.
- الثقافة السياسية هي نتاج لتأريخ المجتمع من جهة و لمخرجات عملية التنشئة من جهة اخرى.
- الثقافة السياسية لمجتمع ما تتعرض للتغيير و هذا لمدى التغيير في الأبنية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و مدى رسوخ القيم الثقافية في نفوس الأفراد.
- وجود هامش للاختلاف في الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات فرضته مجموعة من المتغيرات كالديانة، المهنة، الإقامة، المستوى التعليمي و الاقتصادي (2).

إن مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات السياسية التي تدخل في تركيبة مجتمع ما ، وتميزه عن غيره من المجتمعات ، تتشكل بمدى تأثر الفرد أو المواطن بهذه القيم في شكل سلوك سياسي من جانب المواطنين تجاه السلطة السياسية ، أو من جانب أعضاء السلطة السياسية تجاه المجتمع ككل، فالثقافة السياسية عماد الثقافة والسلوك السياسي للمواطن (3). فإن كانت الثقافة السياسية نمطها الثقافة المشاركة حيث يكون موقف الفرد إيجابى من المشاركة و المساهمة فيجد نفسه جزءا مهما من العملية السياسية يؤثر فيها و يتأثر بها

(1) Philippe Braud , **Sociologie Politique** . 5<sup>e</sup> Ed . Paris: L.G.D.J , 2000,p234.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 98.

(3) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 183.

فيسير الفرد أو الجماعة في اتجاه المشاركة السياسية الفعالة وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية .

كما توجد علاقة ما بين الثقافة السياسية و الاستقرار السياسي؛ تتحدد أساسا عندما يحدث ذلك الانسجام و التوافق ما بين الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة و القاعدة الجماهيرية فيصبح هذا دعم للاستقرار السياسي، في حين التباين و الاختلاف الشديد ما بين الثقافة السياسية لهذين الطرفين يشكل مصدر تهديد للاستقرار السياسي في دولة ما.

ج- التمكين السياسي ( Political Empowerment ) : يمكن توضيح معناه من خلال

ثلاثة محاور أساسية:

1. إزالة كافة العقبات التي تعوق عملية المشاركة سواء كانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف المتبعة أو غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة كالنساء ، الأقليات ، الإثنية، و الفقراء في مراتب أدنى.
  2. تبني سياسات وإجراءات وتشريعات، وإقامة مؤسسات تقضي على مظاهر الإقصاء والتمييز.
  3. تزويد الفئات المهمشة بالمعارف والمعلومات، والمهارات، والموارد والقدرات على النحو الذي يكفل لها مشاركة فعالة وفرص متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا<sup>(1)</sup>.
- بالتالي فالتمكين يقوم أساسا على تعزيز قدرات الفئات المهمشة كي يكون لها دورا في مختلف مجالات الحياة عبر تبني مجموعة من الاجراءات و السياسات التي من شأنها إزالة مختلف العراقيل التي تواجههم لكي يكون لهم دور فاعل في المجالات المختلفة السياسية، الاقتصادية .

في هذا السياق إن البعد السياسي للتمكين يجعل المشاركة السياسية ترتبط أكثر بالتمكين لكون التمكين السياسي هو بالأساس تعزيز القدرات للمشاركة في العملية السياسية و لكي تكون المخرجات التنموية ذات جودة و فعالية لا بد من تظافر تظافر جهود الرجال و النساء، الأغنياء و الفقراء، الأقليات، فبذلك يصبح التمكين آلية لتفعيل المشاركة السياسية من خلال تعزيز حظوظ الفئات المهمشة في العملية السياسية ما يجعل القرار السياسي يحظى بتمثيل أكبر من الشعب ، إلا أنه في هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أنه بمجرد اتخاذ الآليات اللازمة للتمكين السياسي للفئات المهمشة سياسيا لا يعني بالضرورة أن هذه

(1) زكرياء حريزي، " المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائرية نموذجاً"، مذكرة ماجستير، ( جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2010-2011) ص

الفئات ستكون مشاركتها فعالة لأن الفعالية هنا تتحكم فيها مجموعة من العوامل؛ كغياب الإرادة السياسية، رفض هذه الفئات الانخراط في العمل السياسي، بالإضافة إلى مستواها التعليمي.

### ثانياً: مظاهر المشاركة السياسية

إن الحديث عن صور أنماط و أشكال المشاركة السياسية يؤول إلى طرح التساؤل التالي: ما الذي يدفع الأفراد و الجماعات إلى المشاركة السياسية؟

#### 1- دوافع المشاركة السياسية:

يقصد بالدوافع: المحفزات النفسية السياسية الاقتصادية و الاجتماعية، وهذا لأنه أمام كل فعل سياسي دافع يُحفز على القيام به للوصول إلى هدف معين (1). و يمكن تقسيم دوافع المشاركة السياسية إلى نوعين من الدوافع:

##### أ- الدوافع العامة:

- حب العمل الجماعي و مشاركة الآخرين و تحقيق التفاعل بين عدة فئات لتحقيق ارتقائهم على جميع المستويات.
- دور مؤسسات التنشئة السياسية في غرس قيم المشاركة.
- وجود منظومة قانونية و بيئة ديمقراطية تقدم كافة الضمانات المشجعة على العمل التشاركي تسود فيها سيادة القانون و الحرية و المساواة (2).
- مواجهة الأخطار المتوقعة و غير المتوقعة "سياسة دفاعية" التي تهدد الدولة و المجتمع.

##### ب- أهداف خاصة:

- الدوافع النفسية و حاجة المشارك سياسياً لإثبات و جوده و تأكيد ذاته.
- التأثير على صانع السياسة لتحقيق رغبات المجتمع الأساسية أو الكمالية أو كلاهما.
- تحقيق المكانة المتميزة، الشهرة و الاحترام.
- تحقيق المصلحة الخاصة و التمتع بالسيطرة و النفوذ (3).

(1) إسماعيل علي سعد، أصول علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق، ص 183.

(2) محمد سعد أبو عامود، عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص 184.

(3) المرجع نفسه، ص 186.



## 2- صور المشاركة السياسية:

تأخذ عدة صور و مرّد هذا التنوع هو الاختلاف في البناء السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي و الثقافي في كل دولة، فقد عدّد عبد الهادي الجوهري صور المشاركة السياسية في:

- المشاركة عن طريق الوحدات و المجالس المحلية بكافة مستوياتها.
  - المشاركة عن طريق الجمعيات التعاونية .
  - المشاركة عن طريق الجمعيات الأهلية.
  - المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية.
  - المشاركة عن طريق اللجان المحلية.
  - المشاركة عن طريق إبداء الرأي أو الشكاوي العامة<sup>(1)</sup>.
- أما (رش و التوف) فقد قدم تدرج للمشاركة السياسية كالآتي:
- ❖ شاغلي المناصب السياسية أو الإدارية.
  - ❖ المتطلعين إلى المناصب السياسية أو الإدارية.
  - ❖ الأعضاء النشطاء في التنظيم السياسي.
  - ❖ الأعضاء غير الفعالين في التنظيم السياسي.
  - ❖ الأعضاء النشطاء على هامش التنظيم السياسي.
  - ❖ الأعضاء غير الفعالين على هامش التنظيم السياسي.
  - ❖ المشاركة في المؤتمرات العامة.
  - ❖ المشاركين في المناقشات السياسية غير الرسمية.
  - ❖ العاملون على تحقيق المصلحة العامة في السياسات.
  - ❖ المصوتون<sup>(2)</sup>.

(1) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

(2) إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة، 2005، ص 255.

استطاع إلى حد كبير (رش و التوف) أن يقدم أغلب صور المشاركة السياسية و هذا بالاستناد إلى المعايير التالية:

✓ معيار النشاط الحكومي و غير الحكومي.

✓ معيار العضوية في منصب معين أو تنظيم ما أو التطلع للانضمام.

✓ معيار النشاط الفعال و غير الفعال.

✓ معيار النشاط في المستويات العليا و غير العليا.

و تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية تمثل صورة للمشاركة السياسية يحوي نشاطها عدة صور للمشاركة السياسية لأن إنشاءها لا يؤدي إلى إقبال الأفراد للعضوية في الأحزاب فقط بل يفتح آفاقا واسعة للمشاركة السياسية من خلال؛ حث الأفراد للمشاركة في الشأن العام و الاهتمام بالأمور التي تتعلق بشؤون حياتهم اليومية و بمستقبلهم، الندوات و المؤتمرات التي يناقش فيها الحزب القضايا السياسية و التي تزيد من وعي المواطنين بها ، و الاشتراك في الحملات الانتخابية، هكذا تصبح الفضاء الذي يضم عدة صور للمشاركة و بلورة الحلول المناسبة للمشاكل.

في حين هناك من ينظر للمشاركة السياسية من زاوية المشاركة الخفية و الواضحة، الفردية و الجماعية لتتفرع بعد ذلك عدة صور لها، و هو ما سيوضحه الجدول التالي .

الجدول رقم (01): صور المشاركة السياسية

المشاركة السياسية الخفية		المشاركة السياسية الواضحة			الاهتمام
النشاط	المشاركة السياسية الرسمية	المشاركة السياسية غير الرسمية (النشاط خارج البرلمان)			
		الشرعية	غير الشرعية		
المصلحة الشخصية في القضايا السياسية و الانتخابية	أنشطة تستند على المصلحة الخاصة والاهتمام بالقضايا السياسية و الاجتماعية	المشاركة الانتخابية و الأنشطة الاتصالية	مشاركة سياسية خارج النشاط البرلماني لجعل صوت الأفراد مسموعا، كتوقيع العرائض	أعمال غير شرعية ذات دوافع سياسية	الشكل الفردي
الشعور بالانتماء للمجموعة داخل منظمة سياسية	عمل طوعي لتحسين أوضاع المجتمعات المحلية عن طريق الأعمال الخيرية و مساعدة الآخرين	مشاركة سياسية منظمة كالعضوية في الأحزاب السياسية و المنظمات العمالية	شكل واسع للمشاركة تستند على الحركات الاجتماعية، الاحتجاجات و الإضرابات	أنشطة غير شرعية و عنيفة مثل الحركات الاحتجاجات	

**المصدر:**

Joakin Ekma, Etik Amna, « political participation and civic engagement : towards a new typologie ». **Revue Human affairs**. Vol 22, n° 3, 25 juin 2012. p 292.

يُوضح هذا الجدول صور المشاركة السياسية التي تم تقسيمها وفقا لمعيار المشاركة الحكومية و غير حكومية، المشاركة الفردية و الجماعية، المشاركة الشرعية و غير الشرعية، المشاركة التي تقتصر على الاهتمام و المشاركة التي تنتقل إلى العمل و الممارسة. و لا بد من الإشارة لوجود نمطان أساسيين للمشاركة السياسية:

أ- نمط تقليدي: يتجلى في صور المشاركة السابق ذكرها التي تعتمد على الانتخابات، المشاركة في الندوات، العضوية في الأحزاب السياسية، متابعة القضايا السياسية بوسائل الإعلام.

ب- نمط غير تقليدي: و هي آليات مستحدثة للمشاركة السياسية بعد التطور المذهل الذي عرفته تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و شيوع استخدام الأنترنت التي اختزلت الوقت و المسافات فطورت معها صور المشاركة السياسية و أسست لصحافة المواطن الكترونيًا (\*)، و التصويت الإلكتروني.

### 3- أشكال المشاركة السياسية: اختزل إبراهيم أبراش أشكال المشاركة السياسية إلى:

أ- مشاركة منظمة: يغلب على هذا النوع الطابع المؤسسي تقوم بها الأحزاب السياسية، النقابات، المجالس المنتخبة عن طريق تجميع المصالح و تحويلها إلى إختيارات سياسية عامة.

ب- مشاركة مستقلة: تتميز بفرديّة العمل حيث يكون للفرد مطلق الحرية في المشاركة و طريقة و توقيت و مكان المشاركة.

ج- مشاركة ظرفية: و هي مناسبة تتجلى في المواعيد الانتخابية و الاستفتاءات (1).

و يميل بعض الباحثين إلى تقسيم المشاركة السياسية حسب درجة الشدة في المشاركة و تنفرع إلى:

أ- مشاركة منخفضة في القرار السياسي: تتمثل في طاعة القوانين و الالتزام بها، التصويت.

ب- مشاركة مرتفعة في القرار السياسي: و هي التي تسود في الحملات الانتخابية، المشاركة في الإضرابات.

إن تفوق شكل على شكل آخر يعود جوهره إلى الثقافة السياسية السائدة فهي التي تحدد الإطار العام

للمشاركة (2).

### ثالثاً: مستويات و مراحل المشاركة السياسية.

تتسم المشاركة السياسية بتعدد مستويات النشاط السياسي قيد المشاركة من قبل المواطنين، و المرحلية أو التدريجية تجعلان من الأهمية بما كان التطرق لمستويات و مراحل المشاركة السياسية.

#### 1- مستويات المشاركة السياسية: و هي أربع مستويات رئيسية.

أ- المستوى الأول: ممارسو النشاط السياسي و يشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة

شروط من الشروط التالية:

(\*) ساهم التطور التكنولوجي في مشاركة المواطن لتحرير الخبر أو متابعتة عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، المنتديات و المدونات.

(1) محمد لمين لعجال أعجال ، "إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم". مجلة العلوم الإنسانية. العدد 12. 2007. ص 245.

(2) عطا أحمد علي شفقة، مرجع سابق، ص 54.

✓ عضوية منظمة سياسية.

✓ التبرع لمنظمة أو مرشح.

✓ حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر.

✓ المشاركة في الحملات الإنتخابية.

✓ توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي.

✓ الحديث في السياسة خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب- المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي و يشمل الأفراد الذين:

✓ يصوتون في الانتخابات.

✓ يتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج- المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي و يشمل من:

✓ لا يهتمون بالأمور السياسية.

✓ لا يميلون للعمل السياسي.

✓ لا يخصصون أي وقت أو مورد للعمل السياسي لكن قد يضطرون للمشاركة خاصة في وقت

الأزمات أو عندما تهدد مصالحهم.

د- المستوى الرابع: المتطرفون سياسيا و يشمل الفئة التي تعمل خارج الأطر الشرعية

فيلجؤون إلى الأساليب العنيفة، و ينمو هذا المستوى عندما يشعر الفرد بالعداء تجاه النظام السياسي أو

المجتمع ما يؤدي إلى انسحابه من كل صور المشاركة أو اتخاذ سبيل العنف و الحدة في المشاركة<sup>(1)</sup>.

تختلف هذه المستويات من دولة إلى أخرى و حتى داخل الدولة ذاتها، هذا التباين الذي قد يعود إلى

طبيعة النظام السياسي، التركيبة السكانية، الثقافة السياسية، و العامل الاقتصادي.

2- مراحل المشاركة السياسية: تمر عملية المشاركة السياسية بأربعة مراحل و هي:

أ- مرحلة الاهتمام السياسي: تسود في هذه المرحلة متابعة القضايا العامة سواء بصفة

مستمرة أو متقطعة، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية و مناقشتها مع أفراد العائلة، الأصدقاء،

الزملاء، تزداد وقت الأزمات و الحملات الإنتخابية.

(1) أحمد سعيد تاج الدين، الشباب و المشاركة السياسية. ط2. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2012، ص ص

ب- مرحلة المعرفة السياسية: و يقصد بها معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي وطنيا و محليا كأعضاء المجلس التشريعي أو المجالس المحلية المنتخبة<sup>(1)</sup>، و هي لا تقتصر على هذا فقط و إنما تشمل المعرفة بالمستجدات على الساحة الوطنية و الدولية، و الدراية بميكانيزمات عملية صنع القرار .

ج- مرحلة التصويت السياسي: عبر إدلاء الناخب بصوته في الانتخابات الرئاسية، التشريعية، المحلية أو في الإستفتاء.

د- مرحلة المطالب السياسية: و تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية المخولة بصنع القرار، بالإضافة إلى تقديم الشكاوي و الاشتراك في الأحزاب السياسية و الجمعيات التطوعية و النقابات<sup>(2)</sup>.

#### رابعا: محددات المشاركة السياسية الفاعلة.

##### 1- محددات المشاركة السياسية:

إن الحديث عن متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة يقود إلى التطرق للمتغيرات التي من شأنها التأثير على مشاركة الفرد في الحياة العامة التي يمكن إجمالها في الآتي:

أ- المتغيرات السياسية: و التي غالبا ما يطلق عليها بالمنبهات السياسية حيث تعرض الفرد لها يخلق لديه الرغبة و الاستعداد لمزاولة الأنشطة السياسية، و المقصود بالمنبهات السياسية: المعلومات و الأخبار التي تبثها مختلف وسائل الإعلام و ما يُثار في الاجتماعات العامة و الحملات الانتخابية<sup>(3)</sup>.

أيضا ترتبط المتغيرات السياسية بإدراك القادة لدور المواطن، و مدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية و المجالس المنتخبة و وسائل الإعلام في النشاط، ففي الدول الغربية المشاركة السياسية الفاعلة نسبيا نتيجة الديمقراطية الراسخة ، الانتخابات الدورية الحرة و النزيهة، و الجماعات الضاغطة، و حرية

(1) ناصر محمود رشيد شيخ علي، مرجع سابق، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

(3) أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص 20.

الصحافة، أما في الدول النامية بصفة عامة فإنها تعاني من أزمة مشاركة<sup>(\*)</sup> و التي ترجع إلى التشوهات التي يعرفها البناء السياسي.

ب- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية: و التي تجعل التساؤل قائما: كيف لفرد لا يملك

قوت يومه أن يفكر في العضوية لحزب سياسي ما مثلا ؟

غالبا ما تنقسم في الدول النامية المجتمعات إلى طبقة غنية و طبقة فقيرة دون وجود طبقة وسطى حيث تُسيطر الطبقة الغنية على إجمالي الدخل القومي، فإخفاق السلطة في هذه الدول من توفير الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي و الحريات الاقتصادية و السياسية للمواطن حتى يتمكن من المشاركة السياسية، كما تتبدد طاقة الأفراد الذين يعيشون في مستوى لا يحفظ كرامتهم في ذلك الصراع اليومي للحصول على القوت فلا يتبقى لهم من الجهد و الوقت للمشاركة سياسيا، إضافة إلى تفسير ذلك التخوف في مواجهة السلطة التي بإمكانها تهديد مورد رزقهم<sup>(1)</sup>.

ففي المتغيرات الاقتصادية يلعب امتلاك الثروة و ارتفاع الدخل و درجة التصنيع دورا في التحفيز للمشاركة من عدمه<sup>(\*\*)</sup> لأن الفرد يبقى دائما مرهونا للوضع الاقتصادي، فمثلا الدخل الكريم يمكنه من الحصول على المعلومات و توسيع خبراته و السفر و المشاركة في التنظيمات.

أما المتغيرات الاجتماعية فهي تقاس بالتحضر؛ بمعنى انتقال السكان من الريف إلى المدن، ما يوسع احتياجات السكان فيجعلهم يقبلون أكثر على المشاركة لإشباع مطالبهم، هذا بالإضافة إلى التعليم؛ فالأشخاص المتعلمين لديهم المعرفة السياسية و المهارات الأساسية و بالتالي القدرة على التأثير في صنع القرار، أيضا العمر؛ حيث تزداد المشاركة مع التقدم في العمر حتى تصل إلى الذروة في منتصف العمر ثم تبدأ في التناقص، بالإضافة إلى النوع؛ ففي بعض المجتمعات البدائية تكون مشاركة الرجل أكثر من مشاركة المرأة<sup>(2)</sup> . إلا أن هذا يبقى أمر نسبي و لا يمكن الجزم به بتاتا فقد تطرأ متغيرات قد ترتبط

(\*) تحدث أزمة المشاركة عند عدم تمكن الأعداد المتزايدة من المواطنين من المساهمة في الحياة العامة، و تبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية تستوعب القوى الراغبة في المشاركة. نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت، مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع، 2002، ص 93.

(1) ثروت مكي، الإعلام و السياسية وسائل الاتصال و الدعاية الانتخابية. القاهرة : عالم الكتب، 2005، ص 75.

(\*\*) هي الفكرة التي عرضها أرسطو في كتاباته عندما أشار إلى أن المجتمع الثري الذي يعيش فيه عدد قليل من السكان تكون فيه المشاركة السياسية أكثر فاعلية، نبيل دريس، مرجع سابق، ص 77.

(2) المرجع نفسه، ص ص 76-81 .

بالبيئة الداخلية أو حتى الخارجية فتؤثر بالإيجاب أو السلب على عملية المشاركة السياسية. في هذا السياق يمكن الاستشهاد بدراسة للباحث في علم الاجتماع السياسي الأمريكي (سيمور مارتن ليبست) ( Seymour Martin Lipset ) سنة 1959 " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، في كتابه " الرجل السياسي " 1960 حيث افترض وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية و بين النظام الديمقراطي ، و لإثبات هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع ومستوى التعليم فيها باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية كانت تتمتع بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من الدول الدكتاتورية، لذا توصل إلى وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية و بين النظام الديمقراطي، وعليه ترتبط التنمية الاقتصادية بزيادة التعليم و اتجاه الأفراد نحو المزيد من المشاركة بمختلف أبعادها، كما أن التنمية تخفف من حدة التفاعلات السياسية و تحفظ المصالح المتعددة ما يعمل على تسهيل بناء النظام الديمقراطي و الاستقرار السياسي<sup>(1)</sup>.

ج- المتغيرات السيكولوجية: و التي تتحدد بالبحث في أعماق الشخصية و تشمل:

◀ التغريب السياسي: يتمثل في شعور الفرد بأن المجتمع و السلطة لا يهتمان لأمره، لأنه لا قيمة له فيفقد الدافع للمشاركة السياسية، هذا الذي قد يتطور إلى الشعور بالعداء السياسي: و هو العداء للنظام السياسي الذي يدفع إلى العمل السياسي و قد يؤدي عكس ذلك.

◀ عدم الثقة والشك السياسي: من خلال عدم الثقة فأقوال و أفعال الآخرين مجتمعا و قادة، و هي حالة تسود سيما في المجتمعات التي تعرف في حالة انتقالية أين تزيد درجة العدوانية و العداء داخل المجتمع<sup>(2)</sup>، و تبقى الوعود الزائفة سببا رئيسيا في المتغيرات السيكولوجية باعتبارها تخلق ذلك الشك الدائم في العملية السياسية و النظام السياسي.

كل هذه المتغيرات لها صلة وثيقة بارتفاع أو انخفاض المشاركة، و نجاحها أو فشلها.

(1) Kevin Khong, «Moving beyond the upset hypothesis: examining the correlation between economic development and democracy». obtenu du:

<http://content.lib.utah.edu/utills/getfile/.../etd2/.../1641.pdf>

le : 11-05-2015.

(2) نيبيل دريس، مرجع سابق ، ص ص 84 ، 85.



## 2- متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة:

للوصول إلى مشاركة سياسية تتسم بالفاعلية لابد من توفر بعض الشروط لتحفيز و استمرارية المشاركة السياسية و هي:

- ✓ توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من غذاء، ملابس، مسكن لائق، صحة، تعليم، حرية التعبير لتحقيق الإشباع المادي و المعنوي للأفراد.
- ✓ ارتفاع مستوى وعي الجماهير بظروفها السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تكتسب من وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، و النقابات.
- ✓ الشعور بالانتماء للوطن و الشعور بأن المشاركة بمختلف أنواعها تعد واجبا من منطلق العضوية لهذا الوطن.
- ✓ وضوح السياسات العامة هذا الذي يتأسس من خلال جهاز إعلامي كفاء يقوم بالإعلام عن الخطط و الأهداف و مدى ملاءمتها مع احتياجات المواطنين.
- ✓ إيمان القيادة السياسية و اقتناعها بمدى أهمية المشاركة عبر إتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن انشغالهم و المناقشة في القضايا التي تتعلق بهم دون مضايقات.
- ✓ وجود التشريعات التي تضمن و تصون المشاركة في حال توفر الوسائل و الأدوات التي تساعد على نقل المطالب لصانع القرار.
- ✓ وجود برامج تدريبية لمن هم في مواقع المسؤولية لتدريبهم على مهارات الإنصات و احترام فكر الجماهير و تنمية قدراتهم على المشاركة.
- ✓ اللامركزية الإدارية مما يفسح المجال أمام المواطنين المشاركة في إدارة الشؤون العامة المحلية.
- ✓ تقوية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية و السياسية مثل: الأسرة، المدرسة، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام و تشجيعها على غرس قيم المشاركة<sup>(1)</sup>.
- ✓ الاستفادة من التجارب الأجنبية التي تعرف مستويات مرتفعة من المشاركة دون التعاطي عن الظروف المحيطة و الموروث الثقافي و الحضاري.

(1) أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص ص 17-19.

إلا أنه لا يعني أن الدول التي تتميز بأنها أنظمة ديمقراطية لا تواجهها عوائق تؤثر على المشاركة السياسية، لكنها تختلف حدتها و مستواها مقارنة بالدول التي تعرف نسب متدنية من المشاركة، و هذا لكون الديمقراطية الراسخة أسست لمشاركة سياسية فاعلة.

### **المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي و نظري للاستقرار السياسي.**

يعد الاستقرار بصفة عامة و الاستقرار السياسي بصفة خاصة الحالة التي يسعى إلى بلوغها أي مجتمع أو نظام سياسي سواء كان متقدماً أو نامياً، ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، و نظراً لأهمية متغير الاستقرار السياسي و تأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة يجعل من الضرورة الدراسة المتعمقة لهذا المفهوم لإدراك ماهيته و هو الهدف الذي يصبو إليه المبحث.

#### **أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي.**

##### **1- تعريف الاستقرار السياسي: (Political Stability)**

###### **أ- التعريف اللغوي:**

يشير مفهوم الاستقرار من الناحية اللغوية إلى الثبات الرسوخ و التوازن<sup>(1)</sup>، و قد ذهب ابن منظور في معجمه لسان العرب إلى القول أن الاستقرار من الفعل اسْتَقَرَّ و هو من الْقَرَّ أي الْقَرَّارُ في المكان، نقول قَرَرْتُ، أَقَرَّ قَرَارًا و قَرَرْتُ قُرُورًا<sup>(2)</sup>، و يقول عز وجل في سورة إبراهيم من الآية 26: " وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ " <sup>(3)</sup> أي ما لها من ثبات، يتجلى من التعريف اللغوي للاستقرار أنه يشير إلى الثبات، و البقاء في أوضاع الأشياء.

###### **ب- التعريف الاصطلاحي:**

بصفة عامة يُقصد في العلوم الاجتماعية بالاستقرار هو ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري من داخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها، أما

(1) منير البلعكي، المورد الحديث. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.ن]، ص 1136.

(2) أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، م 5، ج 4، بيروت: دار صادر، 1994، قرّ، ص 3579.

(3) سورة إبراهيم، الآية 26.

الاستقرار السياسي فهو يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات و عدم تغيير<sup>(1)</sup>.

و قبل عرض بعض التعريفات للاستقرار السياسي لابد من الإشارة إلى إشكال أساسي يواجه مفهوم الاستقرار السياسي، فهناك من الباحثين من يتعرض للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة؛ بدراسة مفهوم عدم الاستقرار السياسي ما يجعل الاهتمام يدور حول تحليل محتوى عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي واقتصادي و تراجع الأداء المؤسسي أكثر من وصف ظاهرة الاستقرار السياسي<sup>(2)</sup>، إلا أن هذا لا يمنع من فهم مدلول الاستقرار السياسي من خلال فهم الاستقرار عبر معرفة معكوسة أي ملاحظة عدم الاستقرار ما دامت مؤشرات الاستقرار السياسي لا تثير ذلك الخلاف أو الغموض الذي يحول و فهم الاستقرار السياسي.

يرى ابن خلدون أن عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي في الأوطان التي تكثر قبائلها و عصبيتها نتيجة لاختلاف الآراء و الأهواء، لكن هذا الأمر يبقى نسبياً فدولة المدينة تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبية عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة، نفس الشيء أيضاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراق لكن بفضل ديمقراطيتها النسبية حققت استقراراً سياسياً بفضل إستراتيجية الاحتواء العرقي التي اعتمدها<sup>(3)</sup>، و إدراكها للعلاقة التلازمية ما بين الديمقراطية و الاستقرار السياسي، فالديمقراطية تحقق الاستقرار السياسي و الاستقرار السياسي يساهم في ترسيخ الديمقراطية.

و ترى نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي؛ "ظاهرة تتميز بالمرونة و النسبية و تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير و احتواء ما قد ينشأ

(1) محمد ضياء الدين محمد، "الانشقاقات الحزبية و أثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجاً". متحصل عليه من: [http://www.alukah.net/Books/Files/Book\\_3698/BookFile/ALSODAN.doc](http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc) بتاريخ: 2014/10/29.

(2) رائد نايف حاج سليمان، "الاستقرار السياسي و مؤشرات". مجلة الحوار المتمدن. العدد 2592. 21 مارس 2009، متحصل عليه من: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391> بتاريخ: 2015/01/28.

(3) حسان بن نوي، "تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط حالة لبنان". رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009-2010)، ص ص 33، 34.

من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته و فعاليته" (1) .  
يتجلى من خلال هذا التعريف أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب وجود نظام سياسي قادر على تحقيق متطلبات الجماهير دون عنف سياسي و هذا لدعم شرعية النظام السياسي و فعاليته.  
في حين يرى (صامويل هانتينغتون) أن: "عدم الاستقرار السياسي يساوي المطالب السياسية مقسمة على المؤسسات السياسية أي أن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية و ضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها" (2) (\*).  
وضع (صامويل هانتينغتون) عدم الاستقرار السياسي نتيجة لزيادة المطالب أمام المؤسسات السياسية مقابل القدرة المحدودة لهذه الأخيرة على الاستجابة لها، بالتالي يريد (هانتينغتون) أن يوصل فكرة مفادها أن وجود مؤسسات سياسية فاعلة تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.  
في حين يوجد تعريف آخر ينظر للاستقرار السياسي من منطلق: " قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه و قدراته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها من دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعاته و حاجات المواطنين" (3) .

يتضح من هذا التعريف أن الاستقرار السياسي يحدث يقع عندما يستطيع النظام السياسي مواجهة الأزمات بأكثر فعالية و عند سعيه لإشباع حاجيات الجماهير.  
على ضوء التعاريف المقدمة إن الاستقرار هو الحالة التي يسود فيها:  
✓ غياب أعمال العنف السياسي.  
✓ شرعية السلطة الحاكمة و الخضوع طوعية للقواعد القانونية.  
✓ قدرة النظام السياسي على أداء التزاماته تجاه الجمهور بشكل فعال.

(1) محمد ضياء الدين محمد، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(\*) هذا التعريف يتوافق و التعريف الذي قدمه عبد الرحمان حسن للاستقرار على أنه: " عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستعانة الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه". المرجع نفسه.

(3) محمد ضياء الدين محمد، مرجع سابق.

إن الاختلاف حول مفهوم الاستقرار السياسي يعود للاختلاف في المداخل الذي تناولته و اختلاف دراسته من مفكر لآخر، وعلى العموم يمكن التمييز بين ثلاث مقتربات أساسية في دراسة الاستقرار السياسي هي:

أ- المقرب القانوني: إن المقرب القانوني هو من المداخل التقليدية الذي يركز على مجموع القواعد القانونية التي تحكم، و تعتمد هذه المقاربة في دراسة النظم السياسية على الدراسة القانونية لمختلف المواثيق القانونية و تأثيرها على شكل و أداء النظام السياسي أي مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية؛ بمعنى آخر تُركز على شرعية الفعل من عدمه و يستخدم في ذلك مجموعة من المفاهيم: كالحقوق و الواجبات ، الالتزام، المسؤولية، فيفيد هذا المقرب في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية ، كما يستخدم في وصف المؤسسات السياسية الموجودة بالدولة ، و وصف لحق التصويت و الشروط الواجب توفرها للترشح للانتخابات، اجراءات العملية الانتخابية و تأثيرها على المشاركة السياسية و استقرار النظام السياسي<sup>(1)</sup>، دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، بالتالي فالمقرب القانوني يحيلنا إلى دراسة مؤثر من مؤثرات الاستقرار السياسي و هو كيفية أداء النظام لعمله هل يتم بأسلوب شرعي قانوني أم لا .

ب- المقرب النظمي (النسقي) : انطلق هذا المقرب الذي صاغه دافيد ايستن

David Easton من فكرة مفادها أن النظام السياسي يسعى به للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر فقد أعطى قيمة كبيرة جدا للاستقرار، و نظر للنظام السياسي نظرة ميكانيكية فقد انطلق في تحليله للنظام السياسي من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وبيئة خارجية، تمثل حدود ما هو داخل وما هو خارج النسق السياسي هذا الأخير مفتوح يتفاعل مع محيطه عبر فتحتي المدخلات Inputs و المخرجات Outputs، حيث أن الأولى تتمثل في فئتين هي المطالب Demands وتمثل ضغوطات على النظام السياسي لابد أن يواجهها، وتأييدات Supports التي بدونها يستحيل ضمان الاستقرار للقواعد القانونية و الهياكل، فيتم تحويل المدخلات إلى مخرجات هذه الأخيرة تتمثل في القرارات و السياسات التي يخرجها النظام السياسي لتتشكل بعد ذلك ردود أفعال البيئة على

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج و الاقترابات و الأدوات. الجزائر: [ب.د.ن.]، 1997، ص ص 117 ، 118.

مخرجات النظام السياسي و ذلك في شكل طلبات أو تأييد و هما ما يسمى بالتغذية الاسترجاعية Feedback و هكذا يظل النظام في حركة مستمرة (1) .

ج- المقرب البنائي الوظيفي: حيث قام بدراسة مجموعة الأنشطة اللازمة التي يتطلبها استمرار النظام السياسي، فالنظام يتكون من عدة أبنية تؤدي مجموعة من الوظائف لاستمراره، و يؤدي اخفاق الأبنية لهذه الوظائف إلى إصابة النظام بخلل في التوازن الوظيفي، و قد حدد (غابرييل ألموند) (Gabriel Almond) رائد التحليل الوظيفي للنظم السياسية ثلاثة أنواع من الوظائف و التي يمكن اعتبارها وظائفها لها الأهمية في تحقيق الاستقرار السياسي.

1. وظائف المدخلات: حددها في:

- ◀ التنشئة السياسية: و هي عملية نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال، تساهم فيها كل من الأسرة، المدرسة، الأحزاب السياسية، وسائل الاعلام.
- ◀ التجنيد السياسي: عملية إسناد الأدوار السياسية للأفراد و إكسابهم الخبرات اللازمة للقيام بهذه الأدوار.
- ◀ التعبير عن المصالح: بتهيئة الوسائل و القنوات لتوفير الفرص أمام الجماهير للتعبير عن مطالبها؛ و هذا عن طريق الاتصال الشخصي، وسائل الاعلام، الاضرابات و المظاهرات.
- ◀ تجميع المصالح: تجميع المطالب في صورة اقتراحات و التي قد تقوم بها جماعات المصالح ، الأحزاب السياسية، شيخ القبيلة ( في المجتمعات التي يسود فيها الولاءات الضيقة ) .
- ◀ الاتصال السياسي: يقصد به توفير قنوات الاتصال بين مختلف مؤسسات النظام السياسي ليتسنى له القيام بوظائفه.

2. وظائف المخرجات: و التي تقتصر على وظائف المؤسسات و تتمثل في:

- ◀ صنع القاعدة: صياغة السياسات،القرارات والقوانين يتولاها بشكل أخص السلطة التشريعية و التنفيذية.
- ◀ تنفيذ القاعدة:نقل القرارات والسياسات من النصوص إلى الواقع الذي يقوم به خاصة الجهاز الإداري.
- ◀ التقاضي حول القاعدة: هي وظيفة لحل الصراعات، يقصد بها اصدار حكم قضائي ملزم حول مسألة ما و هو ما تختص به السلطة القضائية .

(1) المرجع نفسه، ص ص 130-143.

3. وظائف تضمن استمرار و تكيف النظام: فهي التي تحدد أداء النظام السياسي في اطار تفاعله مع البيئة المحيطة به يُعبر عنها في شكل قدرات للنظام السياسي ، و بزيادتها يساهم ذلك في تحقيق استقرار النظام السياسي.

◀ القدرة الاستخراجية: تتعلق بقدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية و البشرية من البيئتين الداخلية و الدولية.

◀ القدرة التنظيمية: تعني قدرة النظام السياسي على فرض الرقابة و القانون و ضبط سلوك و علاقات الأفراد.

◀ القدرة التوزيعية: فهي تعبر على قدرة النظام السياسي في توزيع الموارد والقيم على الأفراد والجماعات والأقاليم بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والتوازن.

◀ القدرة الرمزية: أي قدرة النظام السياسي على استخدام الرموز بالشكل الذي يضمن ولاء المواطنين له.

◀ الوظيفة الاستجابية: يقصد بها مدى تجسيد الأنشطة الإستخراجية، التنظيمية و التوزيعية للمطالب التي طُرحت<sup>(1)</sup>.

فحسب هذا المدخل يعتبر تحقيق و ديمومة حالة من الاستقرار السياسي مرهون بمدى قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه ( وظائف المدخلات ، المخرجات، و التكيف ) على نحو فعال، فهو بذلك يُجنب نفسه قيام أعمال تؤثر سلبا على استقراره .

### **ثانياً: مؤشرات الاستقرار السياسي.**

كما سبق و ذُكر أن مفهوم الاستقرار السياسي يثير الكثير من الاختلاف إلا أن مؤشراتته هي محل اتفاق لدى أغلب الباحثين يتمثل أهمها:

#### **1- غياب الثورة والعنف السياسي:**

تشير موسوعة علم الاجتماع ، إلى أن الثورة تعني " التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجيات وأهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، كما قد تكون سلمية ، وتكون

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق، ص ص 61-65.

الثورة فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية<sup>(1)</sup>. بمعنى أنها مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمجموعة بشرية ما في نطاق جغرافي محدد .

إن الثورة ظاهرة يعبر بها الأفراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن أوضاع اجتماعية ، سياسية، واقتصادية متدنية ، وبذلك يصبح من حقهم الدعوة للتغيير من أجل بناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحرية والعدالة والمساواة ، لذلك فإن الثورة عملية تغيير جذري يهدف إلى إعادة التكامل والتوازن الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية السليمة و إذا لم تحقق أهدافها فإنها تتحول إلى عنف سياسي؛ حيث يذهب المختصون إلى أن العنف السياسي هو منهج نزاع يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل الحفاظ على وضع معين أو تغييره<sup>(2)</sup> ، و يختلفان في درجة التأثير إلا أن كلاهما سيترتب عن حدوثه خسائر مادية ( تدمير للبنية التحتية) أو البشرية ( قتلى جرحى ) أو كلاهما معا، و زيادة عدد المعتقلين في السجون .

## 2- نمط انتقال السلطة في الدولة :

إن انتقال السلطة من حاكم الى آخر أو توليها بين الحكام ينبغي أن يمضي في مسار معين و هذا يختلف حسب طبيعة النظام ، و عندما ينجح النظام في بناء هذه الآلية سوف يكتسب مزايا نوعية تضمن له البقاء و الاستمرار مما يُجنب اللجوء إلى العنف و تضمن وصول الشخص المسؤول و الجدير بالسلطة، فهي الغاية الموجودة من آلية نقل السلطة و هي من علامات الكفاءة، و غياب ثقافة التداول السلمي على السلطة يُفضي دوما إلى اللااستقرار السياسي.

## 3- شرعية النظام السياسي: (legality)

تعرف على أنها الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة، فالشرعية تعرف على أنها سيادة القانون أي خضوع السلطات العامة للقانون و الالتزام و الاحترام و من ثمة تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام و خضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة و يتفق مع تصورها عن السلطة و ممارستها.

(1) مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص ص 101 ، 102.



#### 4- المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية الفعالة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي؛ فهي ميكانيزم عمل النظام الديمقراطي لإضفاء طابع الشرعية مما يتطلب وجود مجموعة من الشروط:

- ✓ رفع درجة الوعي السياسي من خلال القضاء على الأمية .
- ✓ حرية التعبير و الرأي.
- ✓ تقوية التنظيمات و المؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

فمن طريق توافر المشاركة السياسية تستطيع السلطة أو النظام معرفة آراء و رغبات الجماهير و من ثمة توفر الأمن و الاستقرار داخل المجتمع فهي تلعب دورا في تحقيق التكامل و الوحدة الوطنية.

#### 5- الاستقرار البرلماني و الفعالية الحكومية:

يعد البرلمان كهيئة ممثل الشعب على اختلاف طبيعة النظام السياسي؛ رئاسي، برلماني، أو حكومة الجمعية، لذا لا يجوز للسلطة التنفيذية حل البرلمان لأن شرعيته مكتسبة من عند الأفراد، و من المظاهر التي قد يأخذها عدم الاستقرار البرلماني :

- الاستقالات أو إسقاط العضوية عن عدد من أعضاء البرلمان.
- حل البرلمان قبل انتهاء العهدة البرلمانية المحددة دستوريا<sup>(1)</sup>.

أما عن فعالية الحكومة التي يمكن قياسها بمدى قدرتها على اتخاذ و التنفيذ السريع للقرارات ( المدروسة) التي تستجيب للمشاكل و الانشغالات المطروحة أمامها<sup>(2)</sup>، و يتم قياس النتائج المحققة و مقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات و سياسات من ناحية الزمن التكلفة و الجودة، و من حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي و هو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاع الرأي.

#### 6- محدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لاستقرار السياسي والمقصود بالقيادات السياسية هنا هم القادة المتواجدون في هرم السلطة التنفيذية فيتوجب بقاء هؤلاء لفترة مناسبة تمكنهم من خدمة المنصب الذي يشغلونه على أكمل وجه ، هذا البقاء يجب أن يكون مقترنا برضا الشعب، وفي المقابل التغيير

(1) رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق.

(2) Edmund Auger, *In search of politica staibility a comparative study of New Brunswick and Northern Ireland*. Montreal: McGill-Queens University Press, 1 décembre 1981, p49.

المتلاحق في هذه المناصب القيادية دونما إعطاء فرصة سانحة لهؤلاء للعمل من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي<sup>(1)</sup>.

ولكي يأخذ هذا المؤشر المنحى الإيجابي لابد أن لا يستمر البقاء في المنصب مدى الحياة وأن لا يكون كذريعة للاستبداد بالسلطة والأخذ في الحسيان أن الدولة هي دولة مؤسسات وليست دولة أشخاص وأن البقاء في السلطة هو بالأساس لاستمرار السياسات.

#### 7- سياسات اقتصادية ناجحة تحقق تطلعات المجتمع:

فعندما تتجسد حالة الاستقرار السياسي فإن ذلك بمثابة المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية ما يؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد هذا بدوره ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي<sup>(2)</sup>.

#### 8- الوحدة الوطنية وإختفاء الولاءات التحتية:

الاختلاف والتنوع سنة كونية فنادرا ما يوجد مجتمعا أو دولة بلا تنوع أو تعدد ديني أو لغوي أو إثني، فالتنوع ليس انقطاعا عن الوحدة كما أن الوحدة ليست توقفا عن التنوع، ومن هنا فإن الوحدة الوطنية كمفهوم وممارسة لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع وإنما تعني وببساطة الوصول إلى الوحدة من خلال التنوع، لذا يقع على النظام السياسي وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية عندما يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم و يرسخ مبدأ الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقة بين المركز والأطراف ويعمل على ترسيخ النظام اللامركزي تحقيقا للتوازن والتوافق في توزيع الحقوق والواجبات والمهام الوطنية هكذا يكون قد ختى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن ، لكنه وحده لا يمكن أن يخلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية فهو بحاجة إلى جهد الشعب بكافة مكوناته بقبول الآخر و الاعتراف به وجودا فكريا ومشاركة<sup>(3)</sup>.

(1) رائد نايف حاج سليمان، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) جمال الدين ابو عامر، " الوحدة الوطنية مفاهيم و آليات " . متحصل عليه من :

<http://arabic.rubansaba.com/articles/general-articles/280-2011-04-16-06-28-40.html>

بتاريخ: 2015-03-17.

ومن أجل الوصول إلى مبدأ المواطنة لا بد من إعادة الاعتبار للفرد والتعامل معه على أساس المواطنة بصرف النظر عن انتماءاته و التعامل على أساس انتمائه الوطني، هذا الذي يُفضي إلى تعزيز الوحدة الوطنية على أساس الانتماء وإعادة الاعتبار السياسي والحقوق للمواطن، وذلك حتى تتوافر كل الظروف المفضية إلى مشاركة جميع المواطنين في عملية البناء والتطوير وتحقيق التنمية السياسية، وفي حال نضوج الوحدة الوطنية يتعاضم الدافع للإخلاص الوظيفي وتتعزيز الثقة بالمجتمع و بالتالي تضمحل نوازع الهجرة إلى الخارج وأسبابها ونتائجها ما يدفع بالوطنية الناجمة عن الوحدة الوطنية إلى عمق احترام القانون والانضباط الأمني<sup>(1)</sup>، ما يؤدي إلى غياب العنف و الحروب الأهلية و المطالب الانفصالية التي تعد من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي لأنها تجسد اللجوء إلى العنف على نطاق أوسع.

### 9- قلة تدفق الهجرة :

تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من أهم عوامل تنامي الهجرة خاصة غير الشرعية<sup>(\*)</sup> فمن الأسباب الدافعة للهجرة القسرية التدخل العسكري الخارجي الضغوطات الداخلية، اعتقال الأفراد دون سبب او محاكمة ، الثورات الداخلية، الانقلابات العسكرية، الحروب المحلية العقوبات الدولية على دولة ما لهذا تم انشاء الكثير من المنظمات الدولية التي تعمل من اجل مساعدة هؤلاء السكان المهاجرين و اللاجئين من بينها منظمة العمل الدولية، و منظمة العفو الدولية، فمثلا تسببت الحروب و الصراعات في أجزاء كثيرة من القارة الافريقية في عدم استقرار المنطقة مما جعل من المواطن الإفريقي يفر الى الضفة الاخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة الظروف التي يعيشها من غلق الحياة السياسية<sup>(2)</sup> ، و لتذبذب و تيرة التنمية في البلدان التي ما زالت تعتمد في اقتصادها على الفلاحة وتصدير المواد الخام وهما لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأولى بالأمطار الموسمية و الثانية بأحوال السوق

(1) عبد العزيز أسعد بن عبد العزيز بن درويش، " آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى و الفصائل الفلسطينية و أثرها في التنمية السياسية فتح و حماس نموذجا ". رسالة ماجستير، ( جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا، 2010) ص 57. متحصل عليه من:

[http://scholar.najah.edu/.../the\\_mechanisms\\_of\\_reinforcing\\_national\\_solidarity...pdf](http://scholar.najah.edu/.../the_mechanisms_of_reinforcing_national_solidarity...pdf)

بتاريخ: 2015-03-18.

(\*) تعني الهجرة غير الشرعية انتقال الأفراد من مكان إلى مكان آخر بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

(2) رشيد ساعد ، " الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني ". رسالة ماجستير، ( جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012) ص 61 ، 62

الدولية ما يؤثر سلباً على مستوى سوق العمل<sup>(1)</sup>. بالتالي كلما زادت نسبة تدفق الهجرة - سواء الداخلية ( الهجرة من منطقة إلى أخرى ضمن نطاق الدولة) أو الخارجية ( الهجرة من دولة إلى دولة أخرى ) - دلّ ذلك على أنه هناك لا استقرار سياسي نتيجة عوامل معينة.

أما مارتن بالدام Martin Paldam فيحدد مؤشرات الاستقرار السياسي في:

- ✓ حكومة مستقرة.
- ✓ نظام سياسي مستقر.
- ✓ النظام والقانون الداخلي.
- ✓ الاستقرار الخارجي.

### ثالثاً: عوامل الاستقرار السياسي.

إن استقرار أي دولة ليس وليد الصدفة بل لتفاعل مجموعة الشروط و المحددات التي تعتبر بمثابة البيئة المساعدة للوصول الى استقرار " نسبي" يمكن تقسيم أهم عوامله إلى:

#### 1-العوامل السياسية و الأمنية:

- ✓ إحترام حقوق و حريات الشعب و وجود إنتخابات دورية حرة و نزيهة.
- ✓ الإدارة العقلانية للموارد من قبل القادة.
- ✓ فتح المجال أمام أحزاب المعارضة للنشاط دون محاكمتهم لسبب غير واضح.
- ✓ عندما لا يعيش الأفراد و الجماعات في حالة خوف دائم من النخب الحاكمة التي تمنعهم من التعبير عن آرائهم بحرية.
- ✓ عدم المكوث في السلطة لفترة طويلة بمعنى التداول على السلطة.
- ✓ عدم اتخاذ تدابير شكلية لترقية حقوق الإنسان بعد رفع حالات الطوارئ و فتح المجال أمام النقاش السياسي.
- ✓ عدم اعتماد إجراءات ضد الممارسة الديمقراطية كحل الأحزاب السياسية منح التظاهر، منع مناقشة القضايا السياسية.
- ✓ تمتع السلطات الحاكمة بشرعية عالية يساهم في استقرار الوضع بين الحكام والمحكومين.

(1) المرجع نفسه، ص 56.

✓ قدرة النظام السياسي على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات و قدرته على التغلغل في بيئته وفرض تأثيره عليها بالاعتماد على استخدام أو التلويح باستخدام الاكراه المادي المشروع لأن النظام السياسي هو المسؤول عن صيانة النظام العام عن طريق أجهزة الشرطة والأمن إن إقتضى الأمر.

✓ الفساد السياسي و الإداري الذي يقوم باستغلال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة و ذلك بمخالفة القانون و التحايل عليه ، و من مظاهر النوع الأول؛ اصدار تشريعات تخدم مصالح ضيقة و ليس عامة الشعب، تزوير الانتخابات، أما الثاني؛ نهب المال العام، الرشوة، المحسوبية.

## 2- العوامل الاقتصادية و الاجتماعية:

✓ العدالة الاجتماعية التي لا تقود الى تركيز مصادر القوة في يد أقلية تسعى إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي و النظام الاقتصادي.

✓ غياب التهميش والحرمان الاقتصادي الذي يرى (تيد جير) (Ted Gurr) أنه السبب الرئيسي لميل المواطنين نحو التمرد و استخدام العنف ضد النظم الحاكمة لإحساسهم القوي أنهم لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثروة ما يؤدي إلى الإحباط و التشاؤم الذي يزيد من الاستعداد للتمرد و العنف<sup>(1)</sup>.

✓ تحسن المستوى المعيشي نتيجة زيادة الدخل الفردي.

✓ توفير فرص العمل و السلع و الخدمات لأشباع حاجات المواطنين و تقليل الفوارق الاقتصادية .

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي عندما يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية ما يقلل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية.

(1) عبد العظيم محمود حنفي، "ظاهرة عدم الإستقرار السياسي و أبعادها" . متحصل عليه من:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1404173&eid=12785>

بتاريخ: 2015-01-30.

## 3- العوامل الفكرية و الثقافية:

إن التجانس الفكري الثقافي الأيدلوجي بين مختلف القوى داخل الدولة من دعائم الاستقرار السياسي، فهو يفسح المجال أمام سيادة الحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية فيتحقق التوافق والترابط المجتمعي، بينما هناك اتجاه آخر يرى أن التعاون بين مختلف الجماعات الثقافية ومساهمتها في التمثيل في صناعة القرار سيخلق جواً تنافسياً ولن يتم التوصل إلى تسويات بين هذه الجماعات (1)، لأن كل جماعة تسعى لتحقيق مصلحتها الخاصة في ظل عدم تقديم بعض التنازلات، لكن ما يمكن تأكيده في هذا الصدد أنها لن تثير تلك الحساسيات والخلافات أكثر مما قد تثيره في حالة إقصاء هؤلاء، ويُستدل بسويسرا التي تتميز بتعدد انتماءاتها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية إلا أنها حققت استقراراً سياسياً و هذا راجع لوجود تجانس فكري و ثقافي بين مختلف القوى السياسية و الاجتماعية داخل النظام و بسبب ارتفاع الوعي الثقافي.

أمام هذه العوامل التي يشير أغلبها إلى الجانب الداخلي يبقى الاستقرار السياسي متعلقاً أيضاً بالعامل الخارجي ودوره في استقرار الدول سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بطريقة سلمية أو عنيفة، حيث تعتبر التفاعلات بين الفاعلين الدوليين سواء كانوا دولاً أم غيرها كالمنظمات الدولية (الحكومية و غير الحكومية) والشركات متعددة الجنسية هي الإطار الذي تشكل فيه البيئة الخارجية لأي دولة، حيث يكون التفاعل بين هؤلاء على عدة أنماط مثل الصراع أو التعاون الدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية فتقوم مثلا المؤسسات المالية و النقدية في إطار المشروطية السياسية ب: نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاقتصاد الحر، ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول عبر آلية التدخل الإنساني، التبشير بقضايا الحكم الراشد ومكافحة الفساد، من خلال تبني مجموعة معايير دولية مقبولة من أجل دعم الأداء الحكومي، ترقية حقوق الإنسان، مكافحة الفقر، أعمال الإغاثة وقضايا اللاجئين، تبدو هذه الوظائف من الناحية الشكلية داعمة للاستقرار السياسي، إلا أن سعي الدول من وراء التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى دعم مصالحها و عدم استقلالية المنظمات الدولية عاملا مهما في اللااستقرار السياسي.

إن توفر هذه العوامل لا يعني أن الاستقرار السياسي سيتحقق دون وجود عراقيل تقف كحجر عثرة أمامه، وهي على العموم تتمثل في:

(1) كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير، (جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص 56.

- ❖ لجوء النظام السياسي إلى سلوك قد يتعارض مع ميول الجمهور و رغباته ما يؤدي إلى تناقص شرعيته ما يفسر عدم رضا الجمهور عنه.
- ❖ تغير القيم السائدة في المجتمع ما يؤدي إلى رفض ممارسات النظام القمعية وسياساته الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
- ❖ نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع بشكل فوضوي .
- ❖ غياب رشادة القرارات التي تؤثر على دور الحكومة والانسجام بين المتطلبات المجتمعية وأداء السلطة السياسية (1).

لذا يتأثر المجال الاقتصادي أكثر من غيره جراء عدم الاستقرار السياسي في الدول فيحدث :

- تبديد الفائض الاقتصادي حيث تخصص الحكومات الكثير من الموارد للانفاق على الإيرادات، الأمن الداخلي بدلاً من التركيز على مشروعات التنمية التي تعمل على التقليل من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.
  - زيادة حدة المشكلات الاقتصادية ولا سيما مشكلة التضخم وعدم الاستثمارية والمتابعة في تنفيذ السياسات.
- أما الآثار السياسية فتبرر في:

- عرقلة السعي نحو التوجه للديمقراطية الحقة.
  - عجز النظام السياسي في إستيعاب القوى الجديدة في المجتمع بشكل سلمي (2).
- إن الاستقرار السياسي يترافق مع مستوى الثقة (\*) و الرضا الشعبي وتخفيف لمصادر القلق الاجتماعي و السياسي، و امتلاك الدول لترسانة عسكرية لا يُفضي بالضرورة إلى الاستقرار فالدول المتقدمة عسكريا و المتخلفة سياسيا تكون معرضة أكثر لعدم الاستقرار لأبسط العوامل لأنها لم تُبن على قاعدة سياسية اقتصادية و اجتماعية متينة.

(1) المرجع نفسه، ص ص 60 ، 61 .

(2) عبد العظيم محمود حنفي، "ظاهرة عدم الإستقرار السياسي و أبعادها"، مرجع سابق.

(\*) لمزيد من التفاصيل حول ثقة المواطنين في النظام السياسي أنظر: الطاهر خاوة، " دور الأحزاب في التحديث و المشاركة السياسية في بلدان المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية". رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3)، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، (2014) ص 24.

بالتالي فقرة الدول و استقرارها اليوم لا يمكن أن تُقاس بوزنها الأمني و بترسانتها العسكرية بل بمدى رضا الشعب عن أداء النظام السياسي، و بمستوى الحياة السياسية الداخلية التي تفسح المجال لكل الطاقات و الفئات و الفواعل للمشاركة في تدبير الشأن العام، فالاستقرار السياسي اليوم يتأتى بناءً على حياة سياسية تتنافس فيها الأفكار و البرامج بوسائل ديمقراطية سلمية، ومنه يجب تغليب الحوار على العنف، تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة و الوفاء بالوعد.



## خلاصة الفصل الأول:

إن جذور المشاركة السياسية تعود ممارستها إلى الدولة اليونانية لتعرف التطور التدريجي عبر المراحل الزمنية ليتسع مداها وصورها فأصبحت تعبر عن مشاركة الأفراد والجماعات طوعية في الحياة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شرعية أو غير شرعية، فعالة أو غير فعالة، منظمة أو غير منظمة، تقوم على ثلاث خصائص رئيسية هي: الفعل، التطوع والاختيار، وتتبع أهميتها كونها الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية والتنمية الفعالة، كما تم التعرّيج على ثلاثة مفاهيم ترتبط كثيرا بالمشاركة السياسية، التنشئة السياسية، الثقافة السياسية و التمكين السياسي؛ حيث أن الأولى تُمكن الأفراد من المشاركة الفعالة، والثانية تعمل على دعم وترسيخ المشاركة السياسية، أما التمكين السياسي فهو يهدف إلى إزالة العقبات التي تواجه المشاركة السياسية باتخاذ إجراءات و تشريعات لتعزيز قدرات الأفراد على المشاركة السياسية لمنع التهميش، الإحباط، التطرف و العنف.

إن مظاهر المشاركة السياسية كثيرة ومتعددة أهمها: التصويت في الانتخابات، العضوية في الأحزاب السياسية، العضوية في الجهاز التشريعي والمجالس المحلية المنتخبة، المشاركة في المؤتمرات ومناقشة القضايا السياسية.

للمشاركة السياسية أربع مستويات هي: ممارسو النشاط السياسي، المهتمون بالنشاط السياسي الهامشيون في العمل السياسي والمتطرفون سياسيا، كما تمر المشاركة السياسية أيضا بأربع مراحل أساسية ألا وهي: مرحلة الاهتمام السياسي، المعرفة السياسية، التصويت السياسي ومرحلة المطالب السياسية.

لتحقيق مشاركة سياسية فعالة لابد من أن تكون البيئة الداخلية سياسيا، إقتصاديا وإجتماعيا مواتية لذلك و يتطلب وجود إرادة سياسية وتشريعات ضامنة للمشاركة السياسية وتوفير إحتياجات السكان الأساسية.

إن الاستقرار السياسي الذي يشير إلى حالة الثبات والرسوخ والتوازن، أين تغيب كافة أشكال العنف السياسي وتزيد شرعية وفعالية أداء الأنظمة السياسية، تقاس هذه الحالة بغياب الثورة و العنف السياسي، نمط إنتقال السلطة، شرعية النظام السياسي، المشاركة السياسية الفعالة، إستقرار مؤسسات النظام السياسي، الوحدة الوطنية و قلة تدفق الهجرة، سياسات إقتصادية ناجحة، هذه المؤشرات هي نتاج آليات ديمقراطية تركز الاختلاف و التعددية و تأسس لدولة الحوار و المشاركة لا الإملاء و الإقصاء،

ومؤسسات سياسية قادرة على إدارة الشؤون العامة ومختلف مصالح المجتمع باستطاعتها الخروج بسياسات إقتصادية و إجتماعية ناجحة تعمل على بناء أو ترميم هامش الثقة بين الشعب و السلطة ما يُكلل هذا بوجود حالة من الإستقرار السياسي.

## الفصل الثاني:

### **المشاركة السياسية كآلية ديمقراطية نحو تحقيق الاستقرار السياسي.**

سنتناول في هذا الفصل دراسة و تحليل الانعكاسات الناجمة عن الآلية الديمقراطية المتمثلة في المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي؛ فسيتم توضيحه عن طريق الكشف على العلاقة التي تربط المشاركة السياسية بأهم معالم الاستقرار السياسي من غياب العنف السياسي إلى تفعيل التنمية و ترسيخ لمبدأ المواطنة، و نظرا لكون الانتخابات تعتبر بمثابة أهم مظهر للمشاركة السياسية لدى العام والخاص سيكون لها نصيب في تحديد الطريقة التي تؤثر بها على الاستقرار، و لكي تستقر مؤسسات النظام السياسي على نحو يعود إيجابا على الاستقرار السياسي في الدولة بشكل عام سيتم دراسة الدور الذي تضطلع به المشاركة السياسية في تفعيل أداء هذه المؤسسات، و لقد تم بناء هذا الفصل على ثلاث مباحث هي:

**المبحث الأول: علاقة المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي.**

**المبحث الثاني: دور الانتخاب كمؤشر أساسي في المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي.**

**المبحث الثالث: انعكاسات المشاركة السياسية على استقرار مؤسسات النظام السياسي.**

## المبحث الأول: علاقة المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي.

من أجل توضيح دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي ينبغي توضيح العلاقة التي تربط المشاركة السياسية بأبرز مظاهر حالة الاستقرار السياسي و المتمثلة أساساً في غياب العنف السياسي، التنمية الفاعلة و رسوخ لمبدأ المواطنة.

### أولاً: المشاركة السياسية لتقويض العنف السياسي.

تعد مظاهر العنف السياسي من أبرز مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في النظم السياسية، هذا العنف الذي لا يأتي من فراغ ؛ فقد يبرز نتيجة عدم السماح للأفراد و الجماعات بهامش المناورة في الحياة السياسية، لذا تبرز أهمية المشاركة السياسية للتخفيف من وطأة أو منع حدوث عنف سياسي.

### 1- تعريف العنف السياسي: (Political Violence)

يعود العنف لغة إلى الجذر ( عَنَفَ )؛ أي كل سلوك أو فعل يتضمن الشدة و القسوة، فالعنف هو الخرق بالأمر و قلة الرفق به، أما في اللغة الانجليزية ينحدر من الكلمة اللاتينية ( violentia ) التي تعني حسب قاموس اكسفورد؛ "الاستخدام غير الشرعي للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص و الإضرار بالمتلكات و يتضمن ذلك معاني العقاب و الاغتصاب و التدخل في الحريات"<sup>(1)</sup>، فالعنف من الناحية اللغوية يشير إلى كل قول أو فعل ضد الرأفة و الرفق و اللين، و هو يجمع بين عدة مشتقات يتميز بها كالعدوان ، القمع، الظلم، القتل و التعذيب، و العنف صورة من صور ممارسة القوة (power) (\*).

(1) حسن طوابلة، العنف و الإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر و الجزائر نموذجا. عمان: عالم الكتب الحديث، 2005، ص ص 14، 15 .

(\*) يعرف (بكلي) القوة بأنها: "الرقابة أو التأثير الذي يمارسه شخص ما أو جماعة على أفعال الآخرين لتحقيق هدف معين دون موافقتهم ، و قد يكون هذا الهدف ضد إرادتهم أو بدون معرفتهم أو فهمهم ، وتستخدم في ذلك ميكانيزمات عديدة ، منها العنف ، أو إصدار الأوامر، أو الإشارة إلى الجزاءات" أي أن القوة تحدث بإساءة استخدامها للسلطة. مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص ص 72، 73.

لقد قدمت الكثير من التعاريف للعنف السياسي، فدراسته مسألة متعددة الأنماط و الاتجاهات فالبعض يركز على وسائل العنف و البعض على فاعليته ، إلا أنها تكاد تتفق كلها على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون دوافعه و أهدافه سياسية أو اجتماعية ذات بعد سياسي لذا أبسط تعريف له هو: استعمال العنف لغايات سياسية.

يعرفه حسنين توفيق إبراهيم على أنه: " السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر و الأذى بالأشخاص و الممتلكات، و أن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع و أهداف سياسية، كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة و التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات و أبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم" (1).

استنادا إلى ما سبق يمكن القول أن العنف السياسي لا يقتصر على استخدام القوة بل يقع حتى عند التلويح بها، فقد يكون فردياً أو تقوم به جماعة من الأفراد علنياً أو سريا بطريقة منظمة أو غير منظمة، فالعنف لا ينسجم و الطبيعة الإنسانية فهو ينطوي على ممارسة ضغط و إكراه ضد الإنسان.

لكن هناك من يرى العنف السياسي أنه عنف منظم فقط يتبع بأهداف سياسية ، و يركز على العمليات الإرهابية أو تدخلات عسكرية لحل مشاكل سياسية (2)، ما يُبرر هذه الفكرة الاعتماد في طرحها على العنف الرسمي، هذا الأخير الذي غالبا ما يتسم بالتنظيم على أعمال الشغب مثلا التي يقوم بها مجموعة من الأفراد بطريقة مقصودة عشوائية و غير منظمة، و في هذا السياق لا يمكن فهم العنف بمعزل عن المعايير المؤسساتية و القانونية الموجودة في الوقت الحاضر، فالعنف يحدث عندما يكون الإنسان محروما من ممارسة حقوقه الأساسية.

قد يقع العنف السياسي من طرف أفراد المجتمع ، كما قد تلجأ إليه الدولة لسبب أو لآخر الهدف منه ضمان استمرار النظام و الحفاظ على النظام و الأمن، فأعمال العنف السياسي لا يمكن فصلها عن السلطة، فهو قد يدمر الدولة، و على العموم يحدث عندما تكون السلطة واقعة في مأزق، على هذا الأساس ينقسم العنف السياسي من حيث المصدر الذي ينبثق منه:

(1) آدم قبي، " رؤية نظرية حول العنف السياسي " . مجلة الباحث. عدد تجريبي. [د.ت.ن]. ص 105 .

(2) محمد أبو هنطش، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف و الحرب و السلم. عمان: دار البداية، 2013 ، ص 71.

أ- عنف رسمي: الذي يمارس من جانب النظام السياسي بصورة منتظمة ضد المواطنين أو ضد  
تنظيمات معينة قد يكون :

➤ على الصعيد الوطني: حالة الطوارئ ، الحصار، الاعتقال السياسي التعسفي، تعذيب المعتقلين،  
المحاكمات غير العادلة ، استخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش للمواجهة الاحتجاجات، و ممارسة  
التصفية الجسدية ضد بعض عناصر المعارضة و استخدام المرتزقة لقمع الاحتجاجات .

➤ على الصعيد الدولي: كالحرب الاستعمارية، الحرب النفسية ( الدعاية )، و الحرب الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ب- عنف غير رسمي: أعمال عنف يقوم بها الأفراد أو الجماعات ضد بعضهم البعض أو ضد النظام أو  
أحد رموزه و هو ما يعرف بالعنف الشعبي أو كما يُطلق عليه أيضا بالعنف الجماهيري ، أشكاله  
هي:

• الاغتيالات أو محاولة الاغتيال لشخصيات رسمية لها صلة بصناعة القرار؛ مثل اغتيال رئيس الوزراء  
اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005.

• الانقلاب أو محاولة الانقلاب: التي يقصد بها الإطاحة الفجائية و السريعة بالنبذة الحاكمة التي قد تتسم  
بالعنف بمساعدة المؤسسة العسكرية أو أجهزة الأمن؛ في هذا الصدد يمكن الاستشهاد بالانقلاب الذي حدث  
في السودان و الذي قاده عمر البشير عام 1989 حيث تمت الإطاحة بحكومة الصادق المهدي المنتخبة،  
و في موريطانيا عام 2008 بإطاحة الرئيس المنتخب محمد ولد الشيخ عبد الله من طرف الجنرال محمد  
ولد عبد العزيز.

• التمردات المسلحة: و هي شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر  
المدنية أو العسكرية أو كليهما للضغط على النظام للاستجابة لمصالح القوى التي تقود التمرد كما حدث في  
إقليم دارفور عام 2003 بين القوات المسلحة و ميليشيات المرتبطة بها من ناحية و قوى التمرد في دارفور  
من ناحية أخرى، و من أبرز قوى التمرد في السودان ( حركة تحرير السودان ).

• التظاهرات العنيفة وأعمال الشغب: أي استخدام العنف من المواطنين ضد النظام السياسي و ما يصاحبها  
من قتلى و جرحى و تخريب للممتلكات العامة أو الخاصة وهو ما حدث خلال عامي 2009 و 2010 في  
المحافظات الجنوبية في اليمن للمطالبة بانفصال الجنوب عن الشمال.

<sup>(1)</sup>حسنين توفيق إبراهيم، العنف السياسي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص

• الاضرابات العمالية العنيفة: التي تهدف إلى ممارسة الضغوط على الحكومات أو أصحاب الأعمال لتلبية مطالب فئوية لزيادة الأجور أو تحسين ظروف العمل، مثل الاضرابات العمالية العنيفة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2007 التي شارك فيها الآلاف من العمال الآسيويون للمطالبة بتوفير مساكن ملائمة و رعاية صحية و تحسين الأجور ما دفع السلطات المعنية اتخاذ إجراءات لمعالجة دوافع الاضراب.

• الحروب الأهلية: هي من أخطر أشكال العنف السياسي بسبب تفكك السلطة المركزية و غياب السلم و الدخول في دوامة من العنف و العنف المضاد الذي تتعدد أطرافه و تتنوع وسائله مثل الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1991.

• الثورات والانتفاضات الشعبية<sup>(1)</sup>: التي قد تتجسد فيها معظم أشكال العنف السياسي سالف الذكر<sup>(\*)</sup>.

إذن أشكال العنف السياسي هي عديدة إلا أن النتائج تصب في بوتقة واحدة؛ فالعنف السياسي يهدد حرية الإنسان و قد يجرمه حقه في الحياة هذا الحق الذي أكدت عليه الشرائع السماوية و القوانين الوضعية ، كما أنه قد ينتج عنه التطرف و الإرهاب.

## 2- علاقة المشاركة السياسية بالعنف السياسي:

الانكماش الذي تعرفه الحياة السياسية و حرمان القوى السياسية من حرية الرأي و التعبير والمشاركة مع الانسداد لقنوات الحوار و عدم الاعتراف بحق الاختلاف مع باقي القوى الاجتماعية زيادة لمشاعر السخط والإحساس بالظلم والاستبداد، ما يترتب عن ذلك خلق فئات مهمشة يمكن أن تتجه إلى استعمال العنف السياسي، فالاستبداد في جوهره يقصي الأفراد من المشاركة في الشأن العام وهو البذرة التي ينبت منها التطرف، وكلما زادت وتيرة الاستبداد سدت مسالك التعبير السلمي عن المطالب و في هذا خلص الباحث محمد محفوظ في دراسته "أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي" إلى انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ولد مناخا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، وثقافيا يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي ويساهم في إقناع العديد

(1) المرجع نفسه، ص ص 9-18 .

(\*) للاطلاع على تصنيفات أخرى للعنف السياسي انظر: حسن طرابلس، مرجع سابق، ص ص 39-46.

من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف<sup>(1)</sup>، فالمشاركة السياسية هي بمثابة الأرضية الخصبة التي لا تسمح بنمو أشكال العنف السياسي وتنتج لنا الاستقرار السياسي تحت رعاية نظام ديمقراطي.

و من جانب آخر قد تكون المشاركة السياسية منبعا لأعمال العنف السياسي و هي ظاهرة معروفة خاصة على مستوى الدول الإفريقية كأن تقوم الأحزاب السياسية أو بعض الجماعات باستخدام القوة من أجل تخويف الخصم، أو لتغيير النتيجة لصالح مرشح أو حزب معين، كاغتيا ل بعض المترشحين أثناء الحملات الانتخابية أو بعد الفوز فيها ، المواجهات العسكرية بين عدة فصائل مسلحة بسبب عدم قبول النتائج التي أفرزتها الانتخابات ، و هو ما يدعى بالعنف الانتخابي (election violence) الذي قد يزيد حدة بعد إعلان نتائج الانتخابات و ظهور أشكال التهميش و الإقصاء من المشهد السياسي<sup>(2)</sup>.

بناءً على ما سبق يتضح جليا أنه للمشاركة السياسية آثارًا ايجابية و سلبية على العنف السياسي و تحديد مسار هذه الآثار يرجع إلى المناخ السياسي القائم خاصة الصفة التي يمكن أن تُطلق على النظام السياسي؛ إن كان يعرف نوعا ما انتعاش لمؤشرات الديمقراطية فالمشاركة السياسية ستخفف و تلغي كافة أشكال العنف السياسي، و إن كان الأمر غير ذلك ستتعزيز أشكال العنف السياسي.

### ثانياً: دور المشاركة السياسية في تفعيل التنمية.

معظم الدول التي تتمتع باستقرار سياسي تتميز بتنمية فاعلة، هذه التنمية التي لن تقوم برصد المبالغ المالية الضخمة لها، أو وجود موارد طبيعية - فقد أثبتت الدول التي تعاني شح من الموارد الطبيعية قدرتها الواضحة على تحقيق تنمية شاملة - بل بمشاركة رأس المال الاجتماعي و هو ما سنوضحه في هذا العنصر، فكيف يمكن للمشاركة السياسية أن تساهم في تفعيل التنمية؟

(1) محمد نبيل الشيمي، " العنف السياسي في العالم العربي دواعيه و تداعياته " . مجلة الحوار المتمدن . العدد 3009.

19 ماي 2010. متحصل عليه من: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970>

بتاريخ: 2015-02-11.

(2) Rapport Institut international pour la paix , « Les conflits et la violence politique résultant des élections ». les Etats-Unis d'Amérique , decembre 2012. p p 21-26.obtenu du: [www.peaceau.org/uploads/ipi-pub-les-conflits-electoraux.pdf](http://www.peaceau.org/uploads/ipi-pub-les-conflits-electoraux.pdf) le:12-02-2015.



### 1- تعريف التنمية: (Development)

إن التنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه ولكنها كعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين والماركسيين<sup>(1)</sup>. وقد مر مفهوم التنمية بمراحل تطويرية منذ الحرب العالمية الثانية وكان مرتبطا بشكل كبير بالجانب الاقتصادي و الآن أصبح إنساني، و الجدول التالي يوضح مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

**الجدول رقم (02):** مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا .

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	- نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين.	- التنمية = النمو الاقتصادي.
2	- منتصف الستينيات إلى السبعينيات القرن العشرين.	- التنمية = النمو الإقتصادي+التوزيع العادل.
3	- منتصف السبعينيات الى منتصف ثمانينيات القرن العشرين.	- التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
4	- منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا.	- التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان.
5	- منذ قمة الأرض سنة 1992.	- التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

**المصدر:** أحمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر". مجلة البحوث والدراسات العلمية. العدد 04، أكتوبر 2010، ص8.

<sup>(1)</sup> أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص7.

مفهوم التنمية مرّ بمراحل تطويرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والملاحظ أنه في البداية ارتبط بشكل كبير بالجانب الاقتصادي إلى أن تطور المفهوم ليشمل جوانب أخرى منها الانسانية، الاجتماعية، البيئية و أصبح مفهوم التنمية يرتبط أكبر بالتنمية المستدامة .

والتنمية لغة معناها "النماء " أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال ونما الزرع نمواً أي تراكم وكثُر (1)، فالتنمية هي النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية(2) .

يولي هذا التعريف أهمية للجانب العلمي للتنمية المقصودة و الموجهة لرفع مستوى المعيشة للمجتمع حيث أنها ليست بالعملية العشوائية و هي عملية متعددة الأبعاد و القطاعات، تتعدد الأبعاد إلا أنها مرتبطة مع بعضها البعض و كل بعد يكمل البعد الآخر.

## 2- المشاركة السياسية و التنمية السياسية:

تعني التنمية السياسية في أحد أبعادها المشاركة السياسية أي أنه من متطلبات التنمية السياسية المشاركة السياسية المحددة للممارسة الديمقراطية عبر مبدأ التداول السلمي على السلطة - من خلال التعاقب الدوري للحكام على السلطة في ظل انتخابات دورية حرة نزيهة، و تعددية سياسية - و هو الهدف الأسمى للفعاليات السياسية المقترحة للمعترك السياسي، الأمر الذي يجعل العلاقة فيما بينها و بين النخبة الحاكمة مبنية على الحوار و التعاون دون إقصاء لطرف لحساب طرف ما يُدعم الاستقرار السياسي في مؤسسات النظام السياسي .

## 3- المشاركة السياسية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

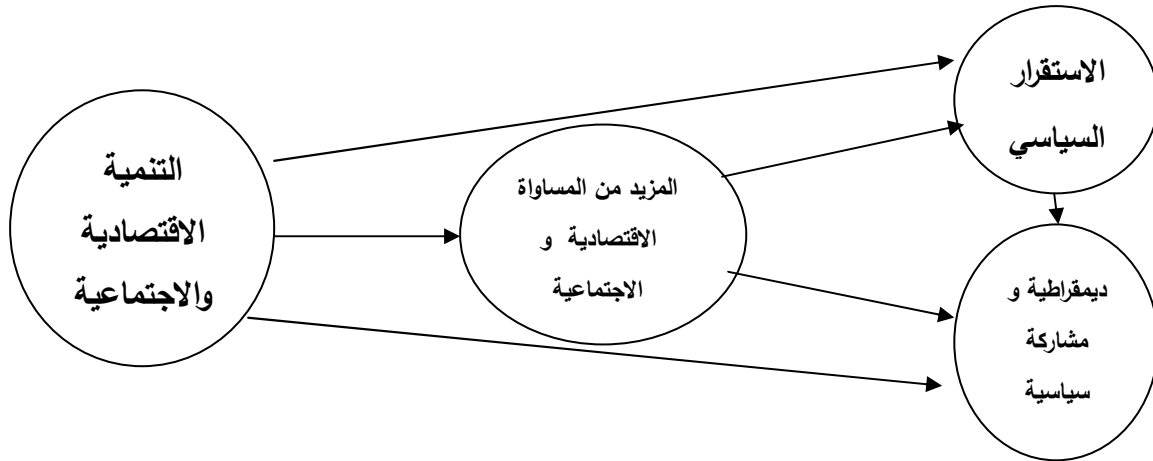
إن المشاركة السياسية ضرورية لتحقيق التنمية؛ لأن انعدام مشاركة فعلية وجادة من قبل كافة الشرائح الاجتماعية يُصعب تحقيق أهداف التنمية باعتبارها عملية من أهدافها الارتقاء بالمستوى المعيشي، و حفظ كرامة و حقوق الإنسان، فضلا عن أن المشاركة تتطلب حدا مقبولا من التمكين اقتصاديا واجتماعيا خاصة لبعض الفئات كالفقراء و النساء، وهذا معناه قدرة أي شخص على مزاولته أي

(1) إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم-عطاءات-أساليب. بيروت: دار المجد، 2006، ص 23.

(2) المرجع نفسه، ص ص 23، 24 .

نشاط اقتصادي شرعى هذا من الناحية الاقتصادية، ومعناه من الناحية الاجتماعية الاشتراك الكامل في جميع أشكال الحياة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال كثيرا ما لا يحصل المواطنون على مزايا الاستثمار العام في التعليم و الرعاية الصحية، وكثيرا ما يكونون ضحايا الفساد والتعسف من جانب النظام<sup>(1)</sup>، ولهذا السبب فإن تسهيل تمكين الفقراء و النساء و ذوي الاحتياجات الخاصة من لعب أدوار في الحياة السياسية محفز لتكون مخرجات التنمية بالشكل المطلوب ولتتوفر الحياة الاجتماعية المتطورة للمجتمع و تتحقق المساواة و العدالة الاقتصادية و الاجتماعية إلى الرقي بقطاع التعليم، الرعاية الصحية و تحسين للمستوى المعيشي للمواطن لينعكس ذلك إيجابا على الاستقرار السياسي و الشكل التالي يوضح ذلك.

**الشكل رقم (01):** علاقة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي.



**المصدر:** ثروت مكي، مرجع سابق، ص 48.

تظهر العلاقة ما بين ثلاثية التنمية (الاقتصادية و الاجتماعية) و الاستقرار السياسي و المشاركة السياسية في أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعمل على إرساء مبدأ في غاية الأهمية المتمثل في

(1) حمادي نبيل، محمد نبيل، " المشاركة السياسية للفقراء كآلية للحد من ظاهرة الفقر ". متحصل عليه من:

<http://www.kantakji.com/media/3971/2115.doc>

بتاريخ: 04-10-2014.

المساواة الاقتصادية و الاجتماعية هذا الذي بدوره يُعزز الاستقرار السياسي و الديمقراطية و المشاركة السياسية.

### ثالثاً: المشاركة السياسية كمحدد نحو تعزيز المواطنة.

تبرز المشاركة السياسية كحق من حقوق المواطنة السياسية، و ما سيكشفه هذا العنصر كيفية تأثير المشاركة السياسية على تعزيز المواطنة، هذه الأخيرة بترسيخها يتعزز الاستقرار السياسي.

#### 1- مفهوم المواطنة (Citizenship) :

مرّ مفهوم المواطنة بمحطات تاريخية حتى وصل إلى مدلوله المعاصر؛ وهو ما سيتم توضيحه من خلال المفهوم التقليدي و الحديث للمواطنة.

أ- المفهوم التقليدي: شكلت الممارسة الديمقراطية لأئتنا أنموذجاً لمفهوم المواطنة و رغم قصور مفهوم المواطنة من حيث الفئات التي يشملها و عدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة إلا أنه نجح في تحقيق المساواة بين الأفراد من إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة و وصولاً إلى تداول المناصب العامة ما يعني أن مفهوم المواطنة في دولة أئتنا يقترب كثيراً من المفهوم المعاصر للمواطنة و يعتبر أساساً من أسسها<sup>(1)</sup>، و قد قدم (أرسطو) أشهر فلاسفة هذا العصر اليوناني في مؤلفه (السياسة) معنى المواطنة و شروطها و علاقتها بأنظمة الحكم المختلفة، و قد أكد أرسطو على فكرة مفادها أن الفرد لا يكون مواطناً بمحل الإقامة و بمجرد المدعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه لأن هذا قد يكون أيضاً من حق الأجانب<sup>(2)</sup>. كما قد اقترب المسلمون الأوائل من مفهوم المواطنة؛ فقد انطلق الدين الإسلامي من أن السلم هو العلاقة الأصلية بين الناس بالاستناد في ذلك على مبدأ المساواة في الحقوق و الواجبات إلى جانب ذلك الحكم بالعدل و الشورى و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ليتحقق مبدأ المواطنة الذي لا يكون حكراً على المسلمين فقط و إنما حتى في علاقة المسلمين بغيرهم.

(1) علي خليفة الكواري، " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية". في مؤلف: المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص16 .

(2) مصطفى النشار، الحرية و الديمقراطية و المواطنة. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2009، ص 25.

تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بصفة عامة خاصة في العصور الوسطى التي امتدت من 300-1300 م؛ و ذلك لتراجع التجارب الديمقراطية في الحضارات الإغريقية و الرومانية و الإسلامية بإقامة نظام حكم ملكي مطلق غير مقيد، ما أدى إلى ظهور فكر سياسي عقلاني تجريبي و نمو حركات الإصلاح الديني و ما تلاها من حركات النهضة و التنوير في الحياة السياسية ، و من هنا يمكن رصد ثلاث تحولات كبرى أرست مبادئ المواطنة و هي:

- أولاً: بروز الدولة القومية: التي تكونت نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة و سعيهم لنزع حق السيادة منها.
- ثانياً: المشاركة السياسية: حيث أخذت دورا بارزا في تكوين الدولة الحديثة عندما أصبحت علاقة الملك مباشرة مع الشعب فكانت حاجة الملوك إلى إيرادات كافية بتحصيل المزيد من الضرائب فسادت المقولة الشهيرة "no taxation without representation" أي لا ضرائب بدون تمثيل، فبرز مبدأ التمثيل الذي حاز قبول الملوك و إن كان على مضض.
- ثالثاً: حكم القانون: بدأ حكم القانون يتسع نطاقه في الحضارة الغربية عندما بدأت الدولة القومية في أوروبا تهتم بإصدار القوانين العامة بفضل تزايد المشاركة السياسية ، و يعود هذا العامل لفضل مفكري العقد الاجتماعي خاصة (جون جاك روسو) بالدعوة إلى حكم القانون و المساواة أمامه، و دعوة (مونتيسكيو) إلى بناء دولة منفصلة عن شخص حاكمها تتقاسم فيها السلطة بين ثلاث هيئات تشريعية تنفيذية و قضائية دون سيطرة سلطة على سلطة أخرى و هو ما يعرف بالفصل بين السلطات، هكذا نما مبدأ المواطنة كحق ثابت في الحياة السياسية تدريجيا كركيزة أساسية للعملية الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

بالتالي يتضح أن مفهوم المواطنة لم يكن غربي المنشأ فقط بل عرف تجلياته في الحضارة الإسلامية بفضل التعاليم التي جاء بها الدين الإسلامي.

ب- المفهوم المعاصر: يشوب مصطلح المواطنة جملة من المعوقات يلخصها محمد توفيق توفيق في الآتي: الترجمة، النشأة، الهدف و الغاية، السياق الذي سار فيه المصطلح و تبلور من خلاله، ما آلت إليه النظم التي تدّعي تحقيقه و الراغبة في تحقيقه، و تعود الجذور اللغوية لمصطلح المواطنة إلى

(1) علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص ص 18-29.

" وَطَنَ " و الوطن: محل الإنسان مقره و إليه انتماؤه ولد به أم لم يولد (1)، ويعرف إدريس لكريني المواطنة أنها: " عصب الديمقراطية باعتبارها حقا و واجبا تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية و الثقافية، و تقوى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات الديمقراطية التي تترسخ فيها قيم العدالة و الحرية و المساواة و هي لا تتأتى مع الاستبداد الذي يلغي حقوق المواطنة و لا يعترف إلا بالواجبات في غالب الأحيان، إذ تتحول معه المواطنة إلى نوع من العبودية، و قد أسهم ترسيخ المواطنة في تطوير المجتمعات و تعزيز الحقوق و الحريات و المساواة و تدبير التنوع داخلها ، و تجاوز الولاءات الإثنية و العرقية و الحزبية الضيقة إلى ولاءات أكثر اتساعا" (2).

يتجلى من هذا التعريف أن المواطنة تُكتسب من الانتماء للوطن، تزيد بشيوع قيم العدالة الحرية و المساواة و إيفاء الحقوق مقابل الالتزام بالواجبات من جهة، و بتجاوز الولاءات الضيقة من جهة أخرى، و هو الذي يبرر تركيز التعريف على الصلة الوثيقة بين المواطنة و الديمقراطية، وعلى ضوء التعريف المقدم يتبين أن هناك أربعة أبعاد للمواطنة هي:

1. بعد قانوني: ذلك الوضع القانوني يشمل التمتع بالحقوق؛ كالحقوق المدنية السياسية و الاجتماعية و الالتزام بالواجبات كدفع الضرائب و طاعة القوانين .
2. بعد اجتماعي: يتحدد بانتماء الفرد للمجموعة هذا الانتماء محاولة لتشكيل الهوية ومن ثم الولاء.
3. بعد ثقافي سلوكي: فالعادات والقيم والأعراف الاجتماعية ؛ تعمل بشكل لا واع على اندماج المواطنين بالحياة الاجتماعية وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على ارض الواقع.

(1) محمد توفيق توفيق، التعددية الدينية و الإثنية في مصر دراسة في طبيعة العلاقات و التفاعلات. بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2014، ص ص 28-30.

(2) إدريس لكريني، " المواطنة و المشترك". متحصل عليه من:

4. بعد سياسي: تبدو المواطنة اليوم اقرب إلى نمط سلوكي مدني و إلى مشاركة نشطة في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية ، فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها<sup>(1)</sup>.

فالمواطنة هي تمتع الشخص بالحقوق والواجبات و ممارستها في بقعة جغرافية معينة لها حدود محددة تعرف كذلك بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون في دولة المواطنة، جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بسبب الدين أو النوع أو اللون أو العرق، فالقانون يحقق المساواة داخل المجتمعات.

ج- شروط المواطنة: تتطلب المواطنة مجموعة من الشروط كي تنشط بفعالية و هي:

- وضع اجتماعي يستجيب للحاجات الأساسية للمواطن يغيب فيه التهميش و الإقصاء الاجتماعي، و يتوفر على العيش الكريم للمواطن .
- مؤسسات تعليمية تنشئ الأجيال على قيم المواطنة.
- وجود نظام قانوني متشعب بقيم الديمقراطية و حقوق الإنسان؛ فلا يمكن أن تزدهر قيم المواطنة في ظل بيئة تخنق الإبداع، غير داعمة للحرية و المساواة و حقوق الإنسان و نظام قضائي لا يتسم بالحيادية و المصادقية.
- وجود مجتمع مدني فاعل؛ إن استقلال المجتمع المدني هو دعامة للحرية و إشاعة المواطنة و ركيزة أساسية لتحقيق المصلحة العامة و كمانع لتغول السلطة و ضاغط عليها كي تحسن من سلوكها في تدبير الشأن العام<sup>(2)</sup>.
- الولاء للوطن الذي يعد من أرقى شروط المواطنة حيث يتجسد في نبذ الولاءات الضيقة الجهوية و العشائرية سلوكا و ممارسة.

(1) ظاهر محسن هاني الجبوري، " مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل". مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية. المجلد 18 . العدد 1 . 2010. متحصل عليه من :

[http://ww.uobabylon.edu.iq/.../humanities\\_ed1\\_18.doc](http://ww.uobabylon.edu.iq/.../humanities_ed1_18.doc)

بتاريخ: 19-02-2015.

(2) أحمد بودراع، " المواطنة: حقوق و واجبات ". المجلة العربية للعلوم السياسية. العددان 43-44. صيف- خريف 2014. ص ص 147-151

د- مظاهر المواطنة: بعدما تشيع و تزدهر قيم المواطنة فإن ذلك يكون له انعكاس على

الآتي:

- ✓ شيوع ثقافة السلوك المدني: هذا الأخير الذي يحيل إلى مجموعة من المعاني يتداخل فيها السلوك الفردي بالجماعي و علاقتهما بالمنظومة القانونية و نسق القيم السائدة، فيصبح يتسم بالتحضر و المدنية و تحقيق المصلحة العامة و يسود حس المواطنة و السلوك المدني الايجابي و تجسيد المسؤولية الاجتماعية واحترام قواعد العيش المشترك.
- ✓ الالتزام بالقانون: إن ثقافة احترام القانون تعبر عن الالتزام الواعي من الأفراد و الجماعات بالقواعد القانونية هذا الذي لن يكون في ظل غياب المبدأ الدستوري سيادة و سمو القانون.
- ✓ المشاركة في الحياة العامة عبر آليات و أشكال مختلفة منها انتخاب السلطة التشريعية .
- ✓ المواطنة الضريبية؛ باقتناع المواطن بشرعية الضريبة التي تتحول الى مساهمة في انجاز خدمات و مرافق ينتفع منها الجميع<sup>(1)</sup>.

## 2- علاقة المشاركة السياسية بالمواطنة:

إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، فالمشاركة السياسية تعيد إنتاج العقد الاجتماعي بالتالي تعبير عملي عن المواطنة؛ بالتساوي في الحقوق المدنية والحريات الأساسية، كما يمكن القول أن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحققتها العملية، فهي المحدد للفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق، لأن الوطنية تتنافى مع الامتيازات والنظام الذي يقوم على الامتيازات وتسلسل الولاءات ليس نظاماً وطنياً، فلا تكاد تنفصل حقوق الفرد في مجتمع من المجتمعات عن حريته، وكلما انتقصت حقوق الفرد انتقصت حريته والعكس صحيح، لذلك ينبغي على سبيل المثال البحث في حرية المرأة ومدى مشاركتها في الحياة العامة من خلال ما نالته من الحقوق، والبحث في حقوق المرأة من خلال ما تتمتع به من حرية.

فالمشاركة السياسية ليست ذلك الحق بل الواجب أيضا للمواطنة ، و تجسيدها بالشكل الفعال لن يكون في ظل ضعف اهتمام المواطن بالشأن العام، و اقتصار اهتمامه على مصلحته الشخصية، و عدم وجود حس وجداني عالٍ بحب الوطن و الانتماء إليه، فهذا محفز لخلق بيئة غير مستقرة، فشعور المواطن

(1) المرجع نفسه، ص ص 151-155.



بأن حق مشاركته سياسيا مكفول يزيد دافعا على القيام بواجباته و منه يتحقق التوازن بين الحقوق و الواجبات الذي من شأنه المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي، و إذا استقر المواطن بالانتماء إلى مجتمع سياسي معين كان سباقا بالضرورة إلى المشاركة في تقرير شؤونه و العمل على تطويره.

## **المبحث الثاني: دور الانتخاب كمؤشر أساسي في المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي.**

ترتبط عادة في الأذهان عملية المشاركة السياسية بالانتخابات لدرجة أصبح يُنظر لها على أنها مرادف للانتخاب، إلا أنها هي الوسيلة لتفعيل كافة أشكال المشاركة السياسية من جهة، و إكساب النظام السياسي للشرعية و ضمانة لحقوق الإنسان و صيانة حقوق الأقليات و تحقيق الوحدة الوطنية من جهة أخرى، ما من شأنه العمل على تحقيق الاستقرار السياسي .

### **أولاً: الانتخابات و دورها في حيابة النظام السياسي على الشرعية .**

#### **1 - مفهوم الانتخاب (Election):**

الانتخاب لغة: من الفعل: نخب، و " نخب: انتخب الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم والنخب النزع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة." (1)، ما يدل على أن الانتخاب من اختار ، انتقى ما بين الأشياء.

أما من الناحية الاصطلاحية يُعرف الانتخاب على أنه: " الوسيلة التي يتم بموجبها اختيار المواطنين الأشخاص الذين يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم، سواء على مستوى سياسي مثل الانتخابات الرئاسية و التشريعية، أو على مستوى محلي مثل الانتخابات البلدية و الولائية، أو على مستوى المرافق المختلفة الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية" (2).

(1) أبو الفضل عماد الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري ابن منظور، مرجع سابق، ص 649.

(2) الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 212.

يتضح من هذا التعريف أن الانتخاب وسيلة لإسناد السلطة بغض النظر على المستوى الذي تتم فيه؛ فقد يكون في المستويات العليا كانتخاب رئيس الجمهورية أو المستويات الدنيا كالانتخابات الولائية . إن تعريف الانتخاب يجرنا إلى توضيح الفرق بينه و بين الاستفتاء؛ فالاستفتاء يعني الأخذ برأي الشعب في موضوع ما عن طريق عرضه للتصويت عليه لقبوله أو رفضه، أما الانتخاب يقوم أساسا لاختيار شخص لمنصب معين<sup>(1)</sup>. فهما يختلفان قليلا إلا أنهما يمثلان منبرا للحرية في الاختيار و آلية لإشراك المواطنين في الحياة السياسية .

و قد يكون الانتخاب مباشرا؛ عندما يختار الناخبون نوابهم بصورة مباشرة فهو يمثل أرقى صور الديمقراطية فمثلا البرلمان هنا يعتبر أكثر تمثيلا نظرا لأن أفراد الشعب هم من قاموا بانتخاب أعضائه بأنفسهم، في حين الانتخاب غير المباشر يكون باختيار الناخبين مندوبين عنهم لاختيار من يتولون السلطة، و التعدد في درجات الانتخاب غير المباشر يزيد من البعد عن الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

أما الطبيعة القانونية للانتخاب فهناك من يرى أن الانتخاب حق؛ فهو حق شخصي لكل مواطن باعتباره حقا طبيعيا لا يجوز أن ينتزع أو يُنقص منه مستندين في طرحهم على نظرية سيادة الشعب (\*). فلا يجوز للمشرع أن يقيد من حق الانتخاب فيجعله قاصرا على فئة دون أخرى، و هناك من يرى أن الانتخاب وظيفة؛ فالانتخاب يقدم خدمة للمجتمع عبر اختيار الأفضل لمزاولة شؤون السلطة فيستطيع القانون تحديد شروطها و هكذا قد تضيق أو تتسع دائرة الناخبين، في حين يوجد رأي آخر يجمع ما بين الحق و الوظيفة بينما ذهب جانب منهم إلى القول أن هذا الجمع لا يعني أن يكون في ذات الوقت لأنه من غير المقبول و المنطقي الجمع بينهما في لحظة واحدة و إنما الأصح القول أن الانتخاب حق شخصي تحميه الدعوى القضائية في الدولة<sup>(3)</sup>، و يُرجح الرأي الذي يزواج ما بين الحق و الوظيفة؛ على اعتبار أن الانتخاب من حق المواطن كي يدلي بصوته فيشارك سياسيا من خلال العملية الانتخابية،

(1) وضاح زيتون، المعجم السياسي. عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010، ص 26.

(2) هاني علي الظهراوي، النظم السياسية و القانون الدستوري. عمان : دار الثقافة، 2006، ص ص 201، 202.

(\*) تتأسس نظرية سيادة الشعب على أن كل فرد يملك جزء من السيادة و أن الانتخاب هو أحد طرق ممارستها. محمد جمال

مطلق الذنبيات، النظم السياسية و القانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2003، ص123

(3) المرجع نفسه، ص ص 122، 123 .

و واجب مهم للمواطن لاختيار الشخص المناسب هذا الأخير الذي يقود عملية صنع القرار و السياسيات لتحقيق التطور في كافة مناحي الحياة.

## 2- أهمية الانتخابات في دعم الديمقراطية:

تشكل الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي إن كانت انتخابات سليمة فهي طريقة لاختيار الحكام دون الاعتماد على الوراثة التعيين أو الاستيلاء، و الحجر الأساس لتعزيز انتماء المواطنين لوطنهم من خلال توفير المشاركة فهي فرصة سانحة أمام الكثير من المواطنين لممارسة السلطة، كما أنها تعطي الفرصة لاختيار من يروونه مناسباً لإدارة الشؤون العامة، بالإضافة إلى المراقبة و المتابعة للتأكد من تطبيقهم للأفكار و الرغبات التي عرضوها على من انتخبوهم<sup>(1)</sup>. فضلا عن أنها توفر إطاراً قوامه التعددية السياسية الحرية المساواة و كلها مبادئ محورية للديمقراطية، و تؤمن دوراً سياسياً للمواطن بالتالي لا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي في غياب انتخابات نزيهة و شفافة ما يمكن اعتبارها السياج الذي يُطوق الديمقراطية.

إضافةً إلى أنها تحقق قاعدة " النظام يغير النظام " التي تعد تكريسا للديمقراطية في أوج صورها، و أداةً لمشاركة الشعوب في صنع القرار السياسي، و كوسيلة للاتصال السياسي ما بين الحكام و المحكومين ، و أداة لتوجيه السياسيات العامة حسب إرادة الشعوب<sup>(2)</sup>، و تُنمي الشعور بالمسؤولية لدى المسؤولين لتقديم الأفضل لكسب أصواتهم في الانتخابات القادمة .

## 3 - الانتخابات السليمة من مصدر لشرعية السلطة الحاكمة إلى محدد لاستقرار السياسي:

يُقصد بالانتخابات السليمة؛ أن تتوفر فيها الشروط التي حددتها المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و الإعلان العالمي لمعايير الانتخابات الحرة و النزيهة 1994 و التي يمكن اختزالها في التالي:

- ♦ حق الشعوب في إجراء الانتخابات و المشاركة في الترشح و التصويت.
- ♦ وجوب إجراء الانتخابات بصفة دورية.
- ♦ وجوب تحديد الدوائر على أساس منصف يعكس بشكل دقيق و شامل إرادة الناخبين.

(1) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص ص 183، 184.

(2) نبيل دريس، مرجع سابق، ص 117.

- ♦ يجب أن تشرف على مراقبة الانتخابات هيئة مستقلة عن سلطات الدولة حتى تكفل نزاهتها .
- ♦ التنافسية الشريفة في الانتخابات .
- ♦ حرية الدعاية الانتخابية<sup>(1)</sup>.
- ♦ حرية بمعنى غياب الإكراه و القسر.
- ♦ سرية الاقتراع.
- ♦ التمثيل على قدم المساواة بين الجميع<sup>(2)</sup>.

بناءً على ما سبق تعتبر الانتخابات المعيار المحدد لشرعية السلطة القائمة؛ أي صك شرعية تتمتع بها السلطة المنتخبة فشرعية الجهاز التشريعي أو رئيس الجمهورية و تبرير كافة ممارساته و سياساته يقوم بالاستناد إلى القاعدة الانتخابية لذلك تحرص جل الأنظمة السياسية حتى الاستبدادية منها على التمسك بالانتخاب و إن كان ذلك شكليا<sup>(3)</sup>. فاستقلالية القضاء في تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالانتخابات دون أي تأثيرات ، قيود، تهديدات ، أو تدخلات من أهم الآليات الكفيلة لضمان وجود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية .

إن عدم نزاهة الانتخابات قد يكون عاملاً لأزمة شرعية التي تعرف على أنها: " انهيار في البناء الدستوري و في أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي " <sup>(4)</sup>، بمعنى انهيار للمؤسسات السياسية التي تمارس السلطة بسبب ما تنثره الاختلافات حول طبيعتها وأدائها ما قد ينجر عنه اختلال للتفاعلات و التوازنات للفواعل السياسية الاجتماعية و كبادرة نحو ظهور أزمات أخرى ( كأزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة و أزمة الهوية<sup>(\*)</sup>).

(1) حسين بهاز، " الظاهرة الانتخابية بين إشكالية التمثيل و المشاركة السياسية و التحول الديمقراطي". في مؤلف:

الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة . عمان: دار الراجحة، 2011، ص 179

(2) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" . متحصل عليه من:

<http://ww.bibalex.org/arf/ar/files/whrs.pdf>

بتاريخ: 2015-03-11.

(3) المرجع نفسه، ص 180.

(4) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 92.

(\*) لمزيد من التفاصيل انظر: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، سبتمبر 1987، ص 31.

إذن توجد علاقة جد واضحة بين الانتخابات و الاستقرار السياسي و يُبرر هذا بمقولة لـ أندري تارديو (Tardieu André) (\*) : " نعد الأصوات لتجنب تحطيم الرؤوس " ، ما يعني أن العنف يندرج ضمن مفهوم المشاركة في حالتها السلبية و عند غياب المؤشرات الايجابية و الطرق السلمية لها<sup>(1)</sup>، هذا ما يؤكد أهمية الانتخابات لتحقيق الاستقرار السياسي .

إن التعرض لشرعية السلطة الحاكمة يقود إلى الحديث على مخرجاتها القرارية و أدائها، صحيح أن شرعية الصناديق لها أهمية في إكساب السلطة لصفة الشرعية لكن الأمر لا يقف هنا لا بد من أن تُكَلَّل هذه الشرعية بأداء فعال يحقق المتطلبات الشعبية و رضا الفواعل السياسية؛ أي أنه الآن أصبحت شرعية النظم السياسية لا تقاس بالصناديق فقط بل بالأداء أيضا، و مزيج شرعية الصناديق و الأداء هو بطبيعة الحال طريق للاستقرار السياسي.

### ثانيا: تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي.

تثير الانتخابات في الدول التي تعاني حالة من الاستقرار السياسي بصفة عامة و اللااستقرار السياسي بصفة خاصة نقاشا حول العملية الانتخابية و النظام الانتخابي الأنسب الذي يحافظ أو يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي نظرا لاحتواء النظام الانتخابي على العديد من الإجراءات التي قد تكون عاملا للاستقرار و اللااستقرار السياسي في دولة ما.

### 1- مفهوم النظام الانتخابي: ( Electoral System )

#### أ- تعريف النظام الانتخابي:

تُعرف النظم الانتخابية على أنها: " تعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب و المرشحين المشاركين فيها، أما المتغيرات الأساسية في المعادلة الانتخابية المستخدمة ( هل يتم استخدام إحدى نظم الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة و ما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز ) و تركيبة الاقتراع ( هل

(\*) سياسي فرنسي استلم رئاسة مجلس الوزراء الفرنسي ثلاث مرات من بينها الفترة (1929-1930) ، كما كان وزيرا لعدة مرات.

(1) شريفة ماشطي، " المشاركة السياسية أساس للفعل الديمقراطي " . مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 10 سبتمبر

يصوت الناخب لمرشح واحد أو بالقائمة ، و هل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)، بالإضافة إلى حجم الدائرة الانتخابية ( و هذا لا يتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الواحدة إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية)<sup>(1)</sup>.

يتجلى لنا أن النظام الانتخابي هو الطريقة التي تنقل أصوات الانتخابات إلى نتائج يفوز بها المرشحين المشاركين في الأخير .

#### ب- أنواع النظم الانتخابية:

بناءً على المعايير التي تم تقديمها في التعريف السابق أنواع النظم الانتخابية كالتالي:

- الانتخاب الفردي و الانتخاب بالقائمة: يقصد بالانتخاب الفردي أن الدولة تقسم إلى دوائر صغيرة نسبياً و يقوم الناخب بانتخاب نائب واحد، أما الانتخاب بالقائمة فيعني تقسيم الدولة إلى دوائر كبيرة نسبياً كالولاية و المحافظة ليقوم الناخب باختيار قائمة أو عدد من المرشحين بحسب نصيب كل دائرة من عدد النواب<sup>(2)</sup>. و يتخذ الانتخاب بالقائمة ثلاث أشكال رئيسية هي :
- نظام القائمة المغلقة: وهو ذلك النوع من القوائم الانتخابية التي يلتزم بموجبها الناخب باختيار إحدى القوائم المعروضة عليه دون أن يكون له الحق في تعديلها .
- نظام القوائم المغلقة مع التفضيل: يُعطى للناخبين الحق في تغيير ترتيب الأسماء التي تحتويها القائمة الانتخابية بكل حرية وفقاً لوجهات نظرهم الشخصية وليس وفقاً للترتيب الذي وضعته الأحزاب السياسية.
- نظام القوائم مع المزج : يتم إعطاء الناخبين حرية أكبر في اختيار و تكوين قائمة خاصة بهم تحتوي على أسماء لمرشحين من مختلف القوائم المرشحة و بالترتيب الذي يروونه مناسباً<sup>(3)</sup>.
- الانتخاب الشامل أو حسب الدوائر: أين تمثل البلاد دائرة انتخابية واحدة و تجري عملية الانتخاب من خلال التنافس بين المرشحين للفوز في هذه الانتخابات، أما الانتخاب حسب الدوائر فيعني

(1) أندرو رينولدز، آخرون، أشكال النظم الانتخابية. (تر: أيمن أيوب). ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية

و الانتخابات ، 2007، ص 19

(2) هاني علي الظهراوي، مرجع سابق، ص 204.

(3) ابتسام بولقواس، " الإجراءات المعاصرة و اللاحقة للعملية الانتخابية في النظام القانوني الجزائري " . رسالة ماجستير،

( جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012-2013)، ص 32.

تقسيم البلاد إلى عدة دوائر انتخابية و يعطى لكل دائرة انتخابية عدد معين من المقاعد يناسب عدد سكانها ليجري التنافس بين المرشحين في كل دائرة للفوز بهذه المقاعد (1).

➤ نظام الأغلبية و التمثيل النسبي و النظام المختلط : وفقا للنظام الأول يكون الفائز الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، و هو نوعان نظام الأغلبية المطلقة؛ يكون الفائز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية المرشح الذي يحصل على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة (50% + 1)، و إذا لم يحصل أي المرشحين على أكثرية الأصوات يعاد الانتخاب مرة ثانية، لذا يطلق عليه نظام ذي الدورين ، و النوع الثاني هو نظام الأغلبية النسبية أو البسيطة؛ الفائز في هذا النوع هو الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن النسب التي تحصل عليها المرشحين الآخرين و هو ما تعمل به بريطانيا.

في حين نظام التمثيل النسبي غير صالح للانتخابات الرئاسية، هذا و يُشترط فيه العمل بنظام القائمة تُوزع المقاعد بنسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها القائمة في الدائرة (2).

في هذا النظام تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية تكون متوسطة الحجم ، وفي أغلب الأحيان تكون وفق

التقسيم الإقليمي للدولة، و يستخدم في ذلك عدة طرق من بينها :

✓ المعامل الانتخابي: الذي يعبر عن حاصل قسمة مجموع الأصوات المعبر عنها و الصحيحة على عدد المقاعد.

✓ طريقة المعامل القومي أو الوطني: تقسم جميع الأصوات المعبر عنها على مستوى الوطن على عدد المقاعد على مستوى الوطن فيتم الحصول على المعامل الوطني ثم تقوم كل دائرة انتخابية بتقسيم كل قائمة على المعامل الوطني ليتم التوصل إلى عدد المقاعد التي تعود لها في هذه الدائرة مع بقاء مجموعة من الأصوات.

✓ طريقة العدد المحدد : يتدخل المشرع سلفا عن طريق القانون ليحدد عدد الأصوات الواجب الحصول عليها للفوز بمقعد في الدائرة الانتخابية .

(1) ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص ص 185، 186 .

(2) محمد جمال مطلق الذنبيات، مرجع سابق، ص ص 127، 128.

لحل مسألة الأصوات الباقية بعد القسمة على المعامل الانتخابي أو الوطني أو المحدد يتم حساب ذلك بعدة طرق من بينها:

- طريقة الباقي الأكبر: بحيث يُمنح مقعد اضافي للحزب صاحب الباقي الأكبر و هكذا حتى تُوزع كل المقاعد المتبقية.

- طريقة المعدل الأقوى: و هي حاصل قسمة الأصوات التي تحصل عليها كل حزب على عدد المقاعد التي حصل عليها يضاف إليها مقعد افتراضي ليتم بعدها توزيع المقاعد انطلاقاً من أكبر معدل حتى الانتهاء من توزيعها.

- طريقة هوندت (Hondt) : سميت هذه الطريقة بطريقة هوندت لمكتشفها عالم الرياضيات البلجيكي هوندت ، تؤدي هذه الطريقة إلى توزيع المقاعد على القوائم المشاركة بحساب متوسط كل قائمة عبر قسمة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها على قواسم هوندت حتى انتهاء عدد القوائم، ثم ترتب المتوسطات تنازلياً تبعاً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ، وتمنح المقاعد للقوائم التي لها أكبر المتوسطات<sup>(1)</sup>.

➤ النظام المختلط: و هو النظام الذي يقوم على المزج بين نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي ، نظام الانتخاب الفردي و نظام الانتخاب بالقائمة، و هذا من أجل الاستفادة من مميزات نظام كل نظام ، و تعتبر ألمانيا من أبرز الدول التي تأخذ بهذا النظام حيث يتم تقسيم البلاد إلى نوعين من الدوائر الانتخابية:

- دوائر انتخابية صغيرة: عددها 248 دائرة ، يتم فيها الانتخاب وفقاً لنظام الانتخاب الفردي و بالأغلبية البسيطة.

- دوائر انتخابية كبيرة: عددها 11 دائرة، يتم الانتخاب فيها وفقاً لنظام الانتخاب بالقائمة و بنظام التمثيل النسبي .

(1) رشيد لرقم، " النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر". رسالة ماجستير، ( جامعة منتوري، كلية الحقوق، 2005-2006)، ص ص 38-44.



يقوم الناخبون بالتصويت مرتين في مكان و وقت واحد و بواسطة بطاقتين تخصص الأولى لاختيار اسم نائب واحد عن الدائرة الصغيرة ، و الثانية لاختيار القائمة من بين قوائم الأحزاب المتنافسة على مستوى الولاية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن النظام المختلط يتميز بالصعوبة و التعقيد ما يحول دون فهم الناخب له، إلا أنه يساهم في تكوين أغلبية برلمانية و حكومة فعالة<sup>(1)</sup>. و تجدر الإشارة إلى أنه في الانتخاب الشامل قد يتم الاعتماد على النظام الفردي أو بالقائمة، و في نظام القائمة قد يتم العمل بنظام الأغلبية أو نظام التمثيل النسبي و في نظام الأغلبية يمكن تطبيقه سواء في النظام الفردي أو القائمة و هكذا، ما يعني أنه توجد تداخلات في الأنظمة الانتخابية . إن التعرض لأنواع النظم الانتخابية يقود إلى طرح التساؤل التالي: من الذي يقوم بتصميم النظام الانتخابي؟

يتم اعتماد النظم الانتخابية بعدة طرق، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- قد تتم وراثتها دون تعديلات هامة تذكر عن المستعمر كما هو الحال في كل من مالايو، ومالي.
- قد تنتج عن مفاوضات بين مجموعات محلية تتوافق على إنهاء حالة صراع أو انقسام في البلد مثل جنوب أفريقيا ولبنان.
- قد يفرض النظام الانتخابي من قبل المجموعات القائمة على إعادة بناء النظام السياسي في المرحلة التي تلي انتهاء الصراع كقوات التحالف في العراق أو المجلس الوطني الانتقالي المعين في أفغانستان.
- قد تلعب بعض الجهات التابعة للنظام الديكتاتوري السابق دورا في تصميم النظام الانتخابي الجديد أثناء المراحل الأخيرة من وجوده وقبل سقوطه بالكامل مثلما حصل في التشيلي<sup>(2)</sup>.

إن النظام الانتخابي النابع من اشتراك العديد من الفئات الممثلة للشعب هو الناجع عن النظام الذي كان نتيجة الميراث الاستعماري، أو المفروض من القوى الخارجية ( دول، منظمات دولية ) لأنه لن يخدم المواطنين أكثر مما يخدم الجهة التي فرضته .

(1) ابتسام بولقواس، مرجع سابق، ص ص 37، 38.

(2) أندرو رينولدز، آخرون ، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

ج- المعايير الواجب مراعاتها عند تصميم النظام الانتخابي:

يجب أخذ المحددات التالية في الحسبان:

- ✓ تعزيز المعارضة البرلمانية: إن الممارسة السياسية للعمل السياسي الحقيقي و الفعال لا تعتمد فقط على الأطراف المشاركة في البرلمان بل بنفس الوزن و الدرجة على أولئك المتواجدون خارج الهيئة التنفيذية لذا يتوجب على النظام الانتخابي أن يضمن تواجد المعارضة في البرلمان للقيام بالعمل الرقابي، حماية حقوق الأقليات، وعدم الاكتفاء بنقد النشاط الحكومي بل بتقديم بديل فعال.
  - ✓ ضمان البرلمان التمثيلي: بمعنى التمثيل الجغرافي من خلال أنه لكل منطقة أعضاء يمثلونها ، و التمثيل الفعال عبر احتواء كافة الشرائح، التيارات الفئوية الأيديولوجية و التمثيل الوصفي<sup>(\*)</sup> انطلاقاً من وصف البرلمان بأنه " مرآة الأمة " لذلك يجب أن يعكس تمثيل الرجال النساء، الأغنياء، الفقراء، الديانات المختلفة، التعددية اللغوية المجموعات العرقية.
  - ✓ تسهيل ممارسة العملية الانتخابية: إن جعل العملية الانتخابية عملية صعبة سيقبل من حماس الناخب عندما يشعر أن الإدارة تضع صعوبات و تفرض قيوداً على المشاركة في الانتخابات ما يؤثر على نسب المشاركة في الانتخابات كأن تكون ورقة الاقتراع تحتاج لبذل جهد كي يضعها الناخب في الصندوق أو يشعر بالانزعاج و المضايقة من ورقة الاقتراع<sup>(1)</sup>.
- تتشترك هذه المعايير في أنها سبيل تجاه الممارسة الديمقراطية بامتياز ما يعني السير بخطى متسارعة نحو استقرار الجهاز التشريعي و التنفيذ بصفة خاصة و الاستقرار السياسي بصفة عامة.

2- انعكاسات النظام الانتخابي على الحياة السياسية في الدولة:

يعتبر التمثيل النسبي النظام الذي يجسد العدالة في التمثيل فهو يحمي الأحزاب الصغرى و يفتح المجال أمام مناصري هذا الحزب فرصة اختياره الأمر الذي يؤدي إلى إظهار قوته و فعاليته، أما في نظام الأغلبية ذو الدورين يجسد التحالفات التي تلائم أحزاب الوسط، و بخصوص نظام الأغلبية ذو الدورة

<sup>(\*)</sup> يقصد بالتمثيل الوصفي؛ أن الهيئة النيابية يجب أن تعكس على نحو متناسب عدة فئات من المجتمع، مثل العرق، والجنس والإثنية وما إلى ذلك.

<sup>(1)</sup> عبدو سعد، آخرون، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي و الانتخابي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص ص 152-154.

الواحدة فهو يعيق ظهور الأحزاب الجديدة أو يؤخر تقدمها كما حدث في بريطانيا مع الحزب الليبرالي البريطاني؛ فان الناخبين يتجنبون إضاعة أصواتهم لحزب ليس له الحظ في الفوز فالمعتدلون من الليبراليين يصوتون مع المحافظين أما التقدميون فيصوتون لحزب العمال هذا الذي أدى إلى استبعاد الحزب الليبرالي و غيره من الأحزاب الصغيرة و رسخ الثنائية الحزبية في بريطانيا.

كما يؤثر النظام الانتخابي على التعددية السياسية فبناءً على الدراسة التي قام بها موريس دوفيرجي توصل إلى الآتي:

- نظام التمثيل النسبي يتوافق مع نظام تعدد الأحزاب فيضمن استقلالها عن بعضها.
- نظام الأغلبية ذات الدورين تتوافق مع لأحزاب متعددة و مترابطة.
- نظام الأغلبية ذات الدور الواحد تتوافق مع الثنائية الحزبية (1).

بالتالي لكل نظام مزايا و عيوب، و عيوبهما لا تؤثر بالشكل الكبير على العمل الديمقراطي فعلى سبيل المثال بالرغم من أخذ بريطانيا العمل بنظام الأغلبية ذات دور واحد إلا أنها تعد من أعرق الديمقراطيات.

### 3- مقارنة بين نظام الأغلبية و نظام التمثيل النسبي من حيث دعم الاستقرار السياسي:

توجد علاقة بين النظام الانتخابي و الصراعات في الدولة ، فمن جهة هناك النظم التي تركز إلى إشراك الأقليات وتلك التي تدفع باتجاه تمكين الحزب الواحد من السيطرة على الحكم، و من جهة أخرى ، فإن يُنظر للنظام الانتخابي على أنه نظام غير قد يجد الخاسرون أنفسهم مجبرين على العمل خارج النظام، بما في ذلك اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية، و صدامية أو حتى عنيفة (2) ، هذا الذي يجُر إلى المقارنة بين أهم معيار للنظام الانتخابي ألا و هو المعادلة الحسابية للفائزين في الانتخاب و هو الذي يُوضح في النقاط التالية:

(1) المرجع نفسه، ص ص 90،92.

(2) أندرو رينولدز، آخرون، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

- ❖ يتسم نظام الأغلبية بالبساطة فضلا على انه يفضي إلى أغلبية متماسكة في المجالس النيابية ما ينتج على ذلك دعماً للاستقرار السياسي<sup>(\*)</sup>، و نظام التمثيل النسبي له أهميته في صيانة حقوق الأقليات واحترام التنوع في المجتمع.
- ❖ يؤدي الأخذ بنظام الأغلبية إلى ظلم للأقليات السياسية لأنه يشجع حزب الأغلبية، أما نظام التمثيل النسبي فيهدف إلى تمثيل كافة الأحزاب و فئات المجتمع بغض النظر عن أنها أحزاب كبيرة كانت أم صغيرة ما يدل على انه نظام أكثر عدالة.
- ❖ يعمل نظام الأغلبية على خلق برلمان لا يستند إلى تأييد معظم فئات المجتمع ما هو مخالف الافتراض الذي تقوم عليه الهيئة النيابية " تمثيل الشعب بكافة شرائحه بينما، يتوافق نظام التمثيل النسبي مع هذا المبدأ الديمقراطي لان التمثيل يكون لكافة الشعب على اختلاف ميولاته و اتجاهاته.
- ❖ تعد المعارضة القوية في البرلمان جوهر العمل النيابي و مؤشرا على ديمقراطية النظام السياسي لذا يترتب على الأخذ بنظام التمثيل النسبي إيجاد معارضة قوية في البرلمان لأن المجال فُتح أمام الأحزاب الصغيرة التي تعمل بطريقة تمنع استبداد حزب الأغلبية في ظل سعي دؤوب على زيادة عدد المقاعد في الانتخابات القادمة مما يدفعهم على عدم التحالف على المشاركة في العملية الانتخابية في حين أن نظام الأغلبية يقلل من وجود المعارضة نظرا لوجود أغلبية مهيمنة على البرلمان.
- ❖ المفاضلة في نظام التمثيل النسبي تكون على أساس المبادئ و البرامج و ليس بناءً على العلاقات الشخصية و المصالح الضيقة و اختيار الأشخاص التي غالبا ما تتجسد في نظام الأغلبية<sup>(1)</sup>.

لكن على الرغم من جملة المزايا لنظام التمثيل النسبي في حفظ الاستقرار السياسي إلا أنه يعاب عليه تزايد عدد الأحزاب السياسية الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي لأن تعدد الأحزاب لا يؤدي إلى تكوين أغلبية برلمانية ثابتة و طاقم وزاري متجانس يتمتع بثقة أغلبية أعضاء البرلمان.

<sup>(\*)</sup> لأن الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان يشكل الحكومة ما يجنب الخلافات ما بين الهيئة التشريعية و الهيئة التنفيذية.

<sup>(1)</sup> هاني على الظهراوي، مرجع سابق، ص ص 212، 213.

إن الحديث عن التعدد الثقافي العرقي كعامل مهدد للاستقرار يؤكد أن هذه الأقليات و التعددية الفكرية المذهبية اللغوية العرقية لن تضمر أو تختفي بإقصائها من التمثيل، لذا يجب تغذيتها بروح الحوار و الاحترام والتمثيل كي تزيد فرص الاستقرار الاجتماعي و السياسي، فالاستثمار الحقيقي لهذه الفئات كي تقدم القيمة المضافة في المجتمع يكون عبر نظام انتخابي يجعلها كفاعل مهم في العملية السياسية. بالتالي فتوسيع مشاركة الأقليات في الشؤون العامة و خصوصا في البرلمان خطوة أولى تؤسس لمشروع الاستقرار و بناء الوحدة الوطنية على قاعدة صلبة، و أن أنسب نظام هو النظام الذي يُراعى في تصميمه البيئة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، و الاقتصادية.

### **ثالثا: الهندسة الانتخابية كمدخل للاستقرار السياسي.**

نظرا لما يفرزه النظام الانتخابي غير المناسب من مشاكل تعيق تحقيق أو إدامة حالة الاستقرار السياسي، تتجلى أهمية الهندسة الانتخابية في تصحيح النظام الانتخابي لدعم الممارسة الديمقراطية و منه الاستقرار السياسي ، و هذا ما سيتم توضيحه.

#### **1- مفهوم الهندسة الانتخابية (Electoral Engineering):**

قبل عرض مفهوم الهندسة الانتخابية يُقدم المفهوم الذي استنبطت منه هذه الأخيرة المتمثل في الهندسة السياسية (Ingénierie politique) الذي ظهر في 1994، لكن تعود جذوره إلى مقال نُشر في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية عام 1930 بعنوان " الحاجة إلى تطوير علم السياسة" ، حيث يرى أن الهندسة السياسية ما هي إلا استجابة للتطور الذي عرفه المجتمع الصناعي و تطور المعارف التقنية كالفيزياء ليُشكل أحد المواضيع التي تثير اهتمام الساسة و التطلعات البحثية. يعرف أوستين راني (Austin Ranney) الهندسة السياسية بأنها : تطبيق للمبادئ التجريبية التي تحكم السلوك الفردي و المؤسسي، و ذلك بهدف تحديد و تشكيل المؤسسات السياسية بهدف حل مشكلات سياسية عملية"<sup>(1)</sup>.

(1) عبد القادر عبد العالي، " الهندسة الانتخابية: الأهداف و الاستراتيجيات، و علاقتها بالنظم السياسية ". مجلة دفاتر السياسية و القانون. العدد 10. جانفي 2014. ص 316.

فالهندسة السياسية هي بالأساس طريقة حل المشاكل السياسية التي تعترض الأفراد و المؤسسات بالاعتماد على المبادئ التجريبية.

مع الحديث عن الهندسة السياسية يبرز مفهوم الهندسة الدستورية، الهندسة المؤسسية، الهندسة الانتخابية كأنماط للهندسة السياسية، و ما سيكون محل الاهتمام في هذا العنصر هو الهندسة الانتخابية و دورها في تحقيق الاستقرار السياسي .

يُفصد بالهندسة الانتخابية: " كافة الإجراءات التي تقتضي إبتداءً السماح لمن يتمتع بحقوقه المدنية و السياسية بالانتخاب أو الترشح في استحقاقات تعددية و حرة و نزيهة و منتظمة دونما تضيق للحريات أو تزوير أو تلاعب كما أنها تقتضي هندسة ديمقراطية القواعد الانتخابية من تبني النظام الانتخابي المناسب لطبيعة المجتمع ( متجانس أو متنوع ) وطبيعة الدولة ( دولة وحدوية ، دولة فيدرالية ) و كذلك طبيعة الكثافة السكانية من حيث العدد (صعوبة التمثيل النسبي العددي ) أو من حيث التوزيع (ضرورة خلق عدالة بين التمثيل من حيث الكثافة السكانية و من حيث شساعة الرقعة الجغرافية ) و من ثمة وجب احترام شروط المساواة في الفرص و في الصوت و لكن أيضا إدماج شروط الهوية الوطنية و الحاجات الإدارية و التسييرية للدولة ( تقريب الإدارة من المواطنين ) " (1).

فالهندسة الانتخابية هي كافة الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية و النظام الانتخابي و الهادفة لإجراء انتخابات تتسم بالفعالية .

بناءً على ما سبق فالهندسة الانتخابية تهدف إلى :

- ✓ تحسين التمثيل و حكامه النظام الانتخابي: من خلال رفع مستوى المشاركة في الانتخابات و هذا حتى في الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تعاني من ظاهرة عدم الإقبال على الانتخابات، هذا بالإضافة إلى تحسين وضع المرأة و للأقليات الإثنية.
- ✓ تعزيز الاستقرار السياسي ( الاستقرار البرلماني و الحكومي ): حيث أن أهم مشكلة تواجه البرلمانات هي الافتقار للأغلبية و ذلك في البرلمانات التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي أكثر من تلك التي تعمل بنظام الأغلبية ، فهذا الأخير يسمح بالحكم دون اللجوء للاتلافات الحكومية التي

<http://30dz.justgoo.com/t1499-topic>

(1) أمحمد بروق، " الهندسة السياسية " . متحصل عليه من:

بتاريخ: 2015-03-13.

شهدها الأنظمة التي تتبنى نظام التمثيل النسبي فهذه الائتلافات تؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي في حال ما إذا انسحب أحد أحزاب الائتلاف فيسهل على المعارضة إسقاط حكومة الأقلية<sup>(1)</sup>.  
 ✓ بناء نظام ديمقراطي : فالانتخابات تمثل قاعدة النمط الديمقراطي و النظام الانتخابي الوسيلة الفعالة لانتخابات حرة شفافة نزيهة تفشل مخططات الاستبداد غير مدخل الانتخابات.

## 2- أهمية الهندسة الانتخابية في تحقيق الاستقرار السياسي:

تعتبر الهندسة الانتخابية مدخلا مناسباً لتحقيق الاستقرار السياسي باعتبارها تحقق التطوير البرلماني بالشكل الذي يعكس الإرادة الشعبية عبر الانتخابات، و القدرة على التعايش في ظل مؤسسات تمثيلية على قدر عال من الفعالية ما يدل على أن فعالية النظام السياسي تتحدد بشكل محوري على فعالية النظام الانتخابي<sup>(2)</sup>؛ لأن النظام الانتخابي هو الذي يؤسس لشرعية مؤسسات النظام السياسي من جهة ، و أداء هذه المؤسسات من بعد الانتخابات من جهة أخرى.

و لكي يتحقق الاستقرار السياسي عبر مدخل الهندسة الانتخابية يتوجب على المسؤولين عن صياغة النظام الانتخابي الحرص على الآتي:

- العدالة في التمثيل و تكافؤ الفرص عبر إتاحة فرصة الترشيح و التصويت للجميع.
- حياد الإشراف على العملية الانتخابية .
- وجود الضمانات القانونية الكافية لجدية و نزاهة العملية الانتخابية.
- استخدام وسائل الدعاية الانتخابية بشكل متساو بين المرشحين.
- الحماية الجنائية للانتخابات من خلال حق اللجوء إلى القضاء.
- التنقيف الانتخابي: من خلال دراسة و تعليم و تدريب الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية على النظام الانتخابي<sup>(3)</sup> .
- تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل عادل و لا يسمح للسلطة الحاكمة باستغلالها لمصلحتها.

(1) عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 320.

(2) رايح لعروسي، "الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني". دفاثر السياسة و القانون. العدد 6. جانفي 2012. ص 61.

(3) المرجع نفسه، ص 70.

- يجب التركيز على مسألة الحياد الفعلي للإدارة مع الإلحاح على وظيفتها التقنية لا السياسية في العملية الانتخابية كتحيين السجل الانتخابي، تسهيل عملية الترشح، توفير الموارد المادية و البشرية للانتخابات.
- تحديد طبيعة النظام الانتخابي مع تبرير الدوافع لهذا لتأسيس القانوني.
- تمثيل العناصر النسوية الفعالة القادرة على تقديم القيمة المضافة للهيئة التشريعية وتقديم البديل الحقيقي .
- تنمية الحس الانتخابي لدى المواطن عبر جعله طرف مدرك للنظام الانتخابي المعتمد في بلده، مراقبا لعملية الفرز لضمان نزاهة الانتخابات، شديد الحرص على أن يكون له دور فعال في الحياة السياسية.

### المبحث الثالث: انعكاسات المشاركة السياسية على استقرار مؤسسات النظام السياسي.

نظرا للأهمية التي تكتسبها المؤسسات السياسية كقنوات توفر للمواطنين إطارا للمشاركة في العملية السياسية، و أداة للمحافظة على الاستقرار السياسي تبرز العلاقة بين المشاركة السياسية و المأسسة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي.

#### أولاً: مفهوم المأسسة السياسية.

#### 1- تعريف المؤسسة (Institution):

تعرف الموسوعة العربية المؤسسة على أنها: " الجماعة الإنسانية التي يسود بين أفرادها قدر كبير من التضافر والتعاون لتحقيق غايات واضحة وأهداف مشتركة متفق عليها بين الأعضاء المكونين لها، وغالباً ما تكون المعايير الضابطة للمهام والأدوار المنوطة بالأعضاء موضوعية تماماً لا تختلف باختلاف الأشخاص الذين يقومون بهذه المهام، إنما يختلف هؤلاء باختلاف مهاراتهم وقدراتهم على أداء هذه المهام"<sup>(1)</sup>.

(1) الموسوعة العربية، " المؤسسة" . متحصل عليه من:

[http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=11490&m=1](http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=11490&m=1)

بتاريخ: 2015-02-16



يتبين من خلال هذا التعريف أن المؤسسة تقوم على تضافر جهود مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف معينة، لا تزول بزوال قادتها.

## 2- تعريف المؤسسة السياسية (Institutionalization) :

عرّفها صامويل هانتينغتون (Samuel Huntington) " العملية التي تكتسب من خلالها المؤسسات والإجراءات قيمة و استقراراً"<sup>(1)</sup>، ما يدل على أن جوهر و هدف المؤسسة هو الاستقرار السياسي. و هناك من يعرفها على أنها: " عملية إيجاد و تكوين أصول و قواعد الممارسات و العمل الممنهج فهي الأعراف أو المعايير و القواعد التي تفيد توجيه أو قيادة سلوك الفاعلين و هي تشمل البنى و التراكيب المعيارية و الإدراكية و القيمة التي تمنح استقراراً و معنى للسلوك الاجتماعي و النشاطات التنظيمية"<sup>(2)</sup>. فالمؤسسة هي مجموعة القواعد التي تضبط و توجه سلوك فواعل النظام السياسي لتنتمتع مؤسساته بالاستقرار .

تختلف درجة مؤسسة أي نظام سياسي هذا الذي يمكن قياسه عبر مجموعة من المعايير التي حددها صامويل هانتينغتون في التكيف، التعقيد، التماسك و الاستقلالية.

## 2- معايير المؤسسة السياسية (\*): و يمكن تلخيصها في :

أ- التكيف و الصلابة: كلما كان مستوى التكيف عاليا في المنظمة و إجراءاتها انعكس ذلك على درجة مأسستها، و يقصد بالتكيف مواجهة التحديات التي تأتي من البيئة ، والعكس صحيح؛ أي من الصعب إضفاء الطابع المؤسسي علي التنظيمات الجامدة غير القادرة علي تلبية حاجات و رغبات المواطنين.

(1) Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**. New Haven : Yale University Press, 1968, P12.

(2) وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة و بناء الدولة - الأمة دراسة حالة العراق**. عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014، ص 19.

(\*) هناك من يرى أن معايير المؤسسة تكمن في: التخصص: أي التطبيق الفعلي لعمل المؤسسات، المدى أو الحدود: بمعنى ما تتطوى عليه القاعدة القانونية للمؤسسة من السماح أو التحريم، الهدف: يتعلق بالنتائج المترتبة على الحدود و الشروط، الشروط: و هي التي تصف متى و أين و إلى أي مدى يكون الهدف مسموحاً أو ملتزم به و تحديد العقوبات في حالة الخرق. المرجع نفسه. ص 26.

أما الصلابة فهي تعبر سمة تتعلق بالمنظمات الحديثة أكثر من القديمة، و يقاس معيار التكيف عن طريق ثلاث مؤشرات هي:

- ✓ العمر الزمني: فكلما ارتفع عمر المؤسسة ارتفعت درجة مأسستها، لأن قدرتها على مواجهة التحديات تكون أكثر قوة من التنظيمات حديثة النشأة.
- ✓ العمر الجيلي: أي قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية على نحو سلس دون عنف أو إراقة للدماء من جيل إلى جيل آخر، وليس في إطار نفس الفئة الجيلية لأن هذا له قيمة في التكيف المؤسسي.
- ✓ التكيف الوظيفي: فالمنظمات التي تكيف نفسها على مستوى وظائفها على إثر التغيرات التي تطرأ على بيئتها تكون أكثر مأسسة من تلك التي لم تتمكن من ذلك<sup>(1)</sup>، وعليه يمكن القول بان التنظيم الذي استطاع تكيف نفسه مع المتغيرات والتحديات في محيطه ونجح أكثر من مرة في تطوير وظائفه هو الذي سيكون أكثر قابلية لإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

إن تفاعل المؤسسات السياسية مع البيئة المحيطة ( المحلية، الإقليمية والدولية ) ومواجهته للمطالب الداخلية والخارجية، كل ذلك يدفعه إلى مواجهة الاحتمالات التالية:

- ♦ تغليب مطالب البيئة الداخلية ( استقرار داخلي لكن إثارة البيئة الدولية )
  - ♦ تغليب مطالب البيئة الخارجية ( توسيع هامش الحركة خارجيا لكن مصلحة البيئة الداخلية ستتأثر )
  - ♦ الموازنة بين مطالب البيئتين (إنقائية مدروسة أي تحقيق بعضها وإهمال أخرى )
- ب- التعقيد: كلما زاد التنظيم تعقيدا ارتفع مستواه المؤسسي، هذا التعقيد يكون عبر مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية هرميا و وظيفيا؛ بمعنى انه المنظمة التي يتميز تنظيمها بالتنوع و التركيب كأن تشمل تنوع الوحدات التنظيمية و تعدد وظائفها وازدياد عدد العاملين أو المنتسبين لها تكون أكثر قابلية لإضفاء الطابع المؤسسي عليها من أي

(1) Ibid , pp 13-15.

منظمة أخرى بسيطة تقوم في العادة بتحقيق هدف واحد وتعتمد علي شخص أو مجموعة قليلة جدا يسيطرون على كل وظائفها.

ج- التماسك: كلما ازدادت المنظمة تماسكا ارتفعت درجة مأسستها، و كلما زادت درجة تفككها انعكس ذلك على مأسستها ، و هذا بحل الخلافات داخل المنظمة لأنه سلوك ضروري لاستمرار وتأمين لحمة المؤسسة.

د- الاستقلالية: و هي تعني عدم تدخل الأطراف الخارجية في المنظمة ( سواء داخل أو خارج الدولة )<sup>(1)</sup>، هذا الذي يعبر بـ:

- الاستقلال المالي: بالاعتماد على التمويل الذاتي لأن الذمة المالية المستقلة لها انعكاس على استقلالية صنع القرار الداخلي أو الخارجي.
- الاستقلال الإداري: مدى استقلال المؤسسات في هياكلها و في تسيير شؤونها بعيدا عن فرض الإملاءات من البيئة الخارجية للمؤسسة .

و ينبغي الإشارة في هذا الصدد أن الحديث عن المأسسة السياسية يجر إلى الحديث عن كل من الدور و المركز اللذين يعملان على تفسير سير عمل الاطار المؤسسي؛ فالدور: الذي يُعبر عن مجموعة الإجراءات و السلوكات المتوقعة من الأفراد أو المؤسسات في حالات معينة يترتب عنها آليا الحقوق و المسؤوليات المحددة سلفا من الدور، أما المكانة أو المركز: فهي تحدد الطريقة التي يتصرف بها الأفراد أو المؤسسات تجاه بعضهم البعض، التي قد تكون موروثة أو مُكتسبة<sup>(2)</sup>.

#### ثانيا: أثر المشاركة السياسية الفعالة على مأسسة النظام السياسي.

تنطبع المشاركة السياسية بالبعد المؤسسي، و الأفراد هم جوهر الإطار المؤسسي و المكونين لهذا التفاعل ، فالإطار المؤسسي يشكل أهمية خاصة في توجيه سلوك الآخرين و يتحكم في ردود فعلهم، و لكي يؤدي هذا الإطار المؤسسي واجبه على أكمل وجه لا بد أن يتمتع يقدر عال من المأسسة لأنه هذا ما يعتبر الضامن لكي تكون المؤسسات السياسية متمتعة بالاستقرار.

<sup>(1)</sup> Ibid , pp 17-22.

<sup>(2)</sup> وليد سالم محمد، مرجع سابق، ص ص 29-38.

## 1- دور المشاركة السياسية في مؤسسة المنظمات التي تحوز على السلطة:

المقصود هنا المنظمات المشاركة في السلطة المتمثلة في الجهاز التشريعي و الجهاز التنفيذي؛

أ- دور المشاركة السياسية في الاستقرار الحكومي و الرئاسي:

إن بناء المؤسسات السياسية لا يمثل استجابة لمطالب المشاركة السياسية وحدها، بل هي أداة للحفاظ على الاستقرار السياسي من جراء التهديد الذي تتعرض له بفعل اتساع حجم الضغط الموجه نحو النخب الحاكمة من جانب القوى الاجتماعية الساعية للمشاركة السياسية<sup>(1)</sup>. و نظرا لكون الجهاز الحكومي قادراً على توظيف القوة شرعاً، ليس فقط حد الحرمان من الحرية عن طريق السجن وإنما حد الحرمان من الحياة نفسها عن طريق؛ القتل أو الإعدام فتستطيع استخدام كافة هذه الأدوات و السلطات باسم القانون للمحافظة على الأمن فيظهر كجهاز له من الأهمية في استقراره واستقرار النظام السياسي<sup>(2)</sup>.

و يعتبر شاغل منصب " الوزير " مشاركة سياسية؛ فهو يمثل أعلى درجات المشاركة وفق ما ذهب إليه ( رش والتوف )، و الأداء الفعال للوزير من خدمة قطاعه على نحو يدر بالمنفعة على فئات عديدة من المجتمع يحقق المصلحة العامة و خدمة لبرامج التنمية في إطار استغلال عقلائي للموارد المادية و البشرية، و في ظل تكييف القطاع الوزاري بصفة خاصة و الحكومة بصفة عامة مع ما تقتضيه البيئة من مستجدات يعود بالنفع على المجتمع و سيادة الدولة، و عدم فسخ المجال أمام القوى الخارجية فرصة التدخل في الشؤون الداخلية .

و تجدر الإشارة في هذا الصدد أن النظام البرلماني و نظام الثنائية الحزبية يعطي الحكومة قوة لأنها تستند إلى أغلبية دون الحاجة إلى ائتلاف و هنا يحكم بأكثر فعالية و هذا يعود لـ:

(1) عبد العظيم محمود حنفي، " النظم السياسية العربية و مؤسسة العملية السياسية " . متحصل عليه من :

<http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2485>

بتاريخ: 15-03-2015.

(2) حسن نافعة، مرجع سابق، ص 252.

- وجود قواسم مشتركة و تقارب إيديولوجي ما يؤدي إلى الانسجام بين مختلف الفئات فيؤول إلى سياسات عامة ناجحة.
- لا تثار خلافات أثناء مواجهة الأزمات التي تدار بشكل أكثر فعالية.

و في إطار تكيف الجهاز التنفيذي يقوم باتباع أسلوب الترغيب و التهيب؛ فأى حكومة مهما بلغت ضخامة مواردها سوف تواجهها صعوبة في الاستجابة إلى جميع المطالب لذلك تلجأ عادة إلى المزج بين أسلوبى التهيب و الترغيب لجعل الفرقاء ينصاعون إلى سياستها، فيُقصد بالتهيب؛ لجوء الحكومة إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد طرف أو أكثر لعدم مخالفة ما تم إقراره، أما أسلوب الترغيب فيعني؛ التلويح بتقديم المكاسب و المنافع لتشجيع الأطراف على القبول بحل وسط يستجيب و لو جزئيا لمطالبهم و غالبا ما يُنتهج هذا الأسلوب لاقتناع الحكومة بأن أسلوب التهيب سيؤثر على استقرارها و لتحسين صورتها داخليا و خارجيا<sup>(1)</sup>، و لكي يسود الاستقرار على مستوى الجهاز التنفيذي لا بد من إدراك أن إتباع أسلوب التهيب لن يحفظ الأمن بقدر ما يساهم في انتشار أعمال العنف السياسي، لذا تبرز أهمية أسلوب الترغيب و انتهاج الحلول التوفيقية كآلية لتحقيق الاستقرار على مستوى الجهاز التنفيذي.

#### ب- دور المشاركة السياسية في الاستقرار البرلماني:

يعد الظفر بمقعد برلماني من مظاهر المشاركة السياسية و وجود برلمان يتميز بالفعالية لا يعود فقط إلى نشاط الأغلبية، بل أيضا إلى نشاط المعارضة الحقيقية القادرة على تقديم بديل حقيقي و عدم الاكتفاء بمجرد النقد و المبادرة بالتشريع، مساءلة الحكومة، صيانة حقوق الأقليات، الداعمة للممارسة الديمقراطية الحقة، فهذا هو الذي سيكون له انعكاس على التوازن داخل الهيئة التشريعية بين الأغلبية و الأقلية، و إيجاد برلمان قوي لا يسمح للسلطة التنفيذية بالتأثير على مدى استقلاليته في ظل لحمة تجمع أعضائه ما من شأنه تجنب استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، أو حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.

استكمالا إلى ما سبق إن مأسسة العملية السياسية تتعلق أساسا باحتواء عملية صنع القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية المبنية على المشاركة يسهل على النظام السياسي اكتساب

(1) المرجع نفسه، ص 255.

الشرعية السياسية ذلك أن التنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر ما يُمكن المبادئ والقيم الديمقراطية في الظهور فإنه يفيد في تحقيق الآتي:

- ✓ قانونية العملية السياسية: أي تمكن المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، وتعمل وفقاً لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية وضوابط للمراقبة والمحاسبة وقواعد للتنسيق بينها.
- ✓ عقلانية العملية السياسية: ذلك أن المؤسسات والمناصب تسمح في إطارها بالعمل على أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين.
- ✓ عمومية العملية السياسية: حيث يلغى العمل المؤسسي العمل بالاعتبارات الشخصية واعتماد اعتبارات المواطنة، واعتماد مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.
- ✓ استقرار العملية السياسية: لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد<sup>(1)</sup>.

هذا بدوره سيزيد من درجة التماسك داخل هذه المؤسسات نظراً لقيامها على مبادئ الديمقراطية من جهة، و تقوية التماسك و الوحدة بين علاقة المواطنين بالسلطة من جهة أخرى لاعتبارات عدة أهمها؛ أن العملية السياسية المبنية على المشاركة اكتست طابع المؤسسية.

### 1- دور المشاركة السياسية في مأسسة المنظمات المتواجدة خارج السلطة:

إن وجود مجتمع مدني فاعل في العملية السياسية له دور في استقرار الأنظمة السياسية من عدمه، هذه الفعالية المشروطة بطبيعة الحال بمعايير المأسسة التي قدمها صامويل هانتينغتون، و على اعتبار أن المجتمع المدني ينطوي تحت إطاره العديد من المكونات نذكر بعضها على سبيل المثال: النقابات المهنية، النقابات العمالية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية و الاجتماعية، مراكز الشباب و الاتحادات الطلابية، الغرف التجارية، المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان و المرأة و التنمية و البيئة و الصحافة الحرة و الهيئات التطوعية و الأحزاب السياسية التي توجد خارج السلطة، فلو تقوم بدورها بشكل فعال ستخفف عبء الدولة عن من هم متواجدون في السلطة، فالمجتمع المدني الفاعل أداة لصالح النخبة الحاكمة لا ضدها، هذا الدور المرهون بمدى السماح لها بهامش المناورة و عبر تكييف للمنظومة القانونية بما لا يقيد نشاطها.

(1) عبد العظيم محمود حنفي، "النظم السياسية العربية و مأسسة العملية السياسية"، مرجع سابق.

كما يعد الحس المدني مفتاح مأسسة منظمات المجتمع المدني فهو الذي يدفع الأفراد للعضوية فيها ما سيزيد درجة تعقيدها و تعدد وحداتها الفرعية وتنوعها و تعدد وظائفها، هذا بالإضافة إلى اعتمادها أسلوب التمويل الذاتي من خلال مشاريع إنتاجية تؤمن لها دخلاً ثابتاً، فتزيد من استقلاليتها لكي تملأ ذلك الفراغ الموجود ما بين السلطة الحاكمة و المواطنين على أكمل وجه و هو ما سيزيده قوةً على التكيف و المستجدات التي تطرأ على البيئة سواء منها الداخلية أو الخارجية .

إن المجتمع المدني الفاعل أحد أعمدة الاستقرار السياسي في أي نظام سياسي نظراً للدور الذي يقوم به في كافة المناحي؛ السياسية الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، فيضيف القيمة لجهود التنمية ومن ثم يتحقق الرضا الشعبي، فلا يساهم في استقرار منظمات المجتمع المدني فقط بل أيضاً في الاستقرار الحكومي و البرلماني أيضاً .

## خلاصة الفصل الثاني:

إن ولوج الحياة السياسية بالمشاركة ينعكس بالإيجاب على النظام السياسي و المجتمع على حد سواء؛ ففاعليتها تقلل من مظاهر العنف السياسي لأن إحساس الأفراد أنهم أطراف مهمين في المعادلة السياسية باعتماد على مبدأ التداول السلمي على السلطة لا يجعلهم يتصرفون بسلوكات تدخل ضمن خانة أعمال العنف السياسي، فضلا عن كونها تسمح بالتداول على السلطة سلميا يفتح قنوات الحوار و التواصل مع من يتواجدون بالسلطة و المحكومين مما يعمل على تدعيم فرصة المواطنين نحو المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فعلى اعتبار أن الفرد هو غاية التنمية و يجب إشراكه فيها لكي تكون عملية مكللة بالنجاح، فيرتقي المستوى السياسي الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي بسبب السعي نحو تحقيق المساواة الاجتماعية و الاقتصادية ما يجعل البيئة غير مناسبة للاضطراب السياسي، هذا فضلا على أنها تعزز من ولاء المواطنين لدولتهم و تجعلهم لا يطالبون بحقوقهم فقط بل القيام بواجباتهم على نحو يحقق التوازن ما بين الحقوق و الواجبات ما يعزز من المواطنة لأن أهم حقوقهم المتمثلة أساسا في المشاركة السياسية.

تمثل الانتخابات الدورية الحرة النزيفة الشفافة السياج الذي يحمي الديمقراطية و الأرضية الخصبة للاستقرار السياسي؛ لأنها تساهم في بناء شرعية دستورية قوامها الإرادة الشعبية و لتجنب العنف الانتخابي الذي يؤثر بالسلب على الاستقرار، هذا و يتوجب على الهيئات المكلفة بصياغة النظام الانتخابي أن تراعي في إعداد أسس عادلة و يحفظ حقوق الإنسان جميعها، لذا تبرز أهمية هندسة هذا النظام الانتخابي لأن فعالية النظام السياسي من فعالية نظامه الانتخابي، لذلك يجب بناءه بالتركيز على مبدأ التمثيل الحقيقي، المساواة و الحياد.

يتطلب الاستقرار السياسي وجود بناء مؤسسي يتمتع بمعايير المأسسة و هي: التكيف (الزمني، الجيلي و الوظيفي)، التعقيد، التماسك و الاستقلالية، هذه المعايير لن تقوم اعتبارا أو لمجرد رفعها في شعارات براقية، بل تجسيدها على أرض الواقع مرهون بمدى المشاركة السياسية الفعالة و المكثفة للأفراد في بناء و سيرورة مؤسسات النظام السياسي المشاركة في السلطة و غيرها ما يعزز الاستقرار الحكومي و البرلماني من جهة، و فعالية أداء منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى.



إن المشاركة السياسية تدفع لمأسسة العملية السياسية لتنتم هذه الأخيرة بطابع ، القانونية، العقلانية، العمومية و الاستمرارية فينعكس ذلك آلياً على مؤسسات النظام السياسية بمزيد من الفعالية في الأداء ومنه يتحقق الاستقرار السياسي لهذه المؤسسات من ناحية، و يخدم دوافع الاستقرار من ناحية أخرى.

### الفصل الثالث:

## تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي لمصر

2000-2014.

تعتبر المشاركة السياسية آلية هامة في إقامة نظام ديمقراطي و تفعيل للتنمية و إرساء الاستقرار السياسي الذي من شأنه التأثير بالشكل الايجابي على أداء مؤسسات النظام السياسي و أوضاع المجتمع في شتى المجالات على حد سواء ،لذا فالمشاركة في الحياة السياسية أصبحت ضرورة ملحة للتغلب على مشاكل دول العالم النامي خاصةً ،و عليه سوف يبحث هذا الفصل في طبيعة تأثير المشاركة السياسية في مصر على استقرارها السياسي قبل و بعد الحراك السياسي الذي كانت بدايته مع مطلع 2011 بهدف الوقوف على مدى فعالية المشاركة السياسية من عدمها و منه انعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي، لذلك سيقوم هذا الفصل بدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: المشاركة السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في مصر

2000-2010.

المبحث الثاني: انعكاسات الانتخابات الرئاسية على الاستقرار السياسي لمصر في ظل

أحداث الحراك الشعبي 2011.

المبحث الثالث: رؤية تقييمية للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في مصر.

**المبحث الأول: المشاركة السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في مصر 2000-2010.**

طالما أن المشاركة السياسية تهدف أساسا إلى توسيع دائرة صنع القرار لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين ، فإنه في هذا المبحث سنتم دراسة أثر المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في مصر لفترة 2000-2010؛ عبر التركيز على آلية الانتخاب و منظمات المجتمع المدني و تأثيرهما على الاستقرار السياسي خلال هذه المرحلة ، لكن قبل هذا لابد من التعريف بدولة مصر موضوع الدراسة.

**أولاً: معطيات عن دولة مصر.****1- الموقع الجغرافي:**

تقع جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا ولديها امتداد آسيوي حيث تقع شبه جزيرة سيناء في القارة الآسيوية ، وتبلغ مساحتها حوالي 1.002.450 كلم<sup>2</sup> و تقدر مساحة اليابسة 995.450 كلم<sup>2</sup> ، في حين المسطحات المائية 6.000 كلم<sup>2</sup> حيث أنه يبلغ طول نهر النيل في مصر مسافة 1520 كما يقطع مصر من شمالها إلى جنوبها ؛ وفي الشمال ينقسم نهر النيل إلى فرعين هما دمياط ، ورشيد وتقع بينهم أخصب منطقة في حوض النيل تسمى الدلتا ليصب هذان الفرعان في البحر الأبيض المتوسط ، ولمصر حدود مشتركة مع ثلاث دول : ليبيا من الغرب ، السودان من الجنوب ، و فلسطين من الشرق و يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، و من الشرق البحر الأحمر ، و ما يقارب 75 مليون نسمة يقيمون في العاصمة القاهرة ، و مدينة الإسكندرية و في نطاق ضيق على طول نهر النيل ، أما إداريا فتقسم مصر إلى 27 محافظة<sup>(1)</sup> .

إن الموقع الجيوستراتيجي المميز لمصر يجعلها تستطيع أن تلعب دورا إقليميا ، ودوليا هاما باعتبارها مركز الملتقى الآسيوي ، الإفريقي فكانت ولا تزال طرفا في معادلة الشرق الأوسط وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي ، وعن مساحتها التي تحتل بها المرتبة الرابعة على مستوى الدول الإفريقية من حيث المساحة ؛ فيمكن استغلال مساحة اليابسة غير المأهولة مثلا للاستفادة من الطاقة الشمسية كمورد طاقي متجدد.

العاصمة هي القاهرة و تعد أكبر مدينة في العالم العربي ، و إفريقيا من حيث عدد السكان، أما عن

(1) Report Middle East and North Africa Financial Action Task Force, « Egypt », Manama, 19 may 2009, p17.

أهم المدن الرئيسية فهي: الإسكندرية، بورسعيد، السويس، المحلة الكبرى، الأقصر، المنصورة، طنطا والزقازيق، هذا و وصل عدد سكان مصر إلى حدود 94,128,000 مليون نسمة حسب آخر إحصائية بتاريخ 2014/08/18، بينما وصل تعداد المصريين المقيمين بالخارج إلى حدود ثمانية ملايين<sup>(1)</sup>. أما عن الدين الرسمي للدولة المصرية فهو الإسلام وفقا لما نصّت عليه المادة 2 من الدستور المصري لسنة 2014 على أن: "الإسلام دين الدولة، و لغتها العربية اللغة الرسمية، و المبادئ الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"<sup>(2)</sup>. و بالرغم من تواجد نسب معتبرة من الذين لا يدينون بالإسلام إلا أن الدستور أكد على أن الدين الرسمي هو الإسلام الذي يعد مصدرا أساسيا في التشريع الذي أشار إليه أيضا دستور 1971، لكن الإضافة التي قدمها دستور 2014 في المادة 3 من الدستور: " مبادئ تشريع المصريين من المسيحيين، و اليهود تعتبر المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، و شؤونهم الدينية، و اختيار قياداتهم الروحية"<sup>(3)</sup>.

هذا الذي يدل على أن الدستور احترام و جود هذه الأقليات الدينية التي لديها معتقداتها، و شعائرها الدينية الخاصة بها، هذا بدوره سيساهم في تمتين ولاء هذه الأقليات لمصر؛ نظرا لكون الدستور احترام انتماءهم الديني و عزز مبدأ المواطنة و الوحدة الوطنية في مصر.

## 2- الإقتصاد المصري :

يحتل القطاع الزراعي أهمية في الإقتصاد المصري؛ هذا القطاع الذي ارتبط بنهر النيل، و يعمل به حوالي 30% من إجمالي اليد العاملة، كما يسهم بنحو 14.8% من الناتج المحلي الإجمالي، و تسهم الصادرات الزراعية بحوالي 20% من إجمالي الصادرات السلعية، وهو ما يجعل القطاع الزراعي أحد موارد الدخل القومي الهامة، لذا تبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب و مشجع للاستثمار الزراعي، و من أهمها التيسير للمستثمرين في الأراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنية الأساسية

(1) موسوعة المعلومات، " معلومات عن جمهورية مصر العربية". متحصل عليه من: <http://www.e3lm.com>

بتاريخ: 2015-02-26.

(2) جمهورية مصر العربية، دستور مصر 2014. متحصل عليه من:

[www.sis.gov.eg/Newvr/constt%202014.pdf](http://www.sis.gov.eg/Newvr/constt%202014.pdf)

بتاريخ: 2015-02-24.

(3) المرجع نفسه.

للمساحات المخصصة لهم من مياه للري، وطرق وخدمات ومرافق و إعفاء من الضرائب لعدة سنوات(1) . تعود النتائج المحققة من القطاع الزراعي في مصر إضافةً إلى نهر النيل، إلى إنشاء السد العالي عام 1960 ما ساهم هذا في تحقيق الأمن المائي لمصر؛ مما سمح بزيادة الرقعة الزراعية، هذا و قد تم فتح المجال أمام القطاع الزراعي لخصصته في إطار برنامج التحرر الاقتصادي ما رافق ذلك التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية بتنفيذ برنامج التسوية بالليزر للأراضي الزراعية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو الزراعي ، لكن هذا يطرح إشكاليات خصوصاً حول تأثيرات هذه التكنولوجيا على صحة الإنسان المستهلك للمنتج الزراعي ، غير أن هذا لا يُخفي حقيقة كون القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه مصر مورد متجدد و ليس ناضب كالنفط مما ينعكس إيجاباً على اقتصاد مصر في الفترة الحالية أو في المستقبل .

هذا و قد بدأت مصر في تنفيذ سلسلة من المشروعات الزراعية الضخمة من بينها : مشروع توشكي 1997، مشروع ترعة السلام ، مشروع شرق العوينات ، مشروع درب الأربعين ، و مشروع القرية الجديدة ، و تهدف جل هذه المشاريع التي خصصت لها عدة مليارات جنيه إلى استصلاح الأراضي الزراعية باستغلال المياه الجوفية ، ما جعل الصادرات الزراعية تشكل مصدراً هاماً للدخل القومي الذي يأتي في مقدمته القطن الخام ، ومحصول الأرز بنسبة تقارب 40 % من إجمالي الصادرات بينما تأتي صادرات البطاطا والبرتقال في المركزين الثاني والثالث لقائمة صادرات مصر الزراعية ، و قد ارتفع الإنتاج النباتي بصورة جيدة ؛ حيث بلغ الإنتاج من مجموعة محاصيل الحبوب 22.9 مليون طن ، ومن الخضر 20.31 مليون طن، ومن الفاكهة 8.9 ملايين طن(2).

أما عن قطاع الصناعة في مصر فهو يقوم على صناعة الببتروكيماويات، الحديد و الصلب، الاسمنت ، الأثاث الخشبي، المنسوجات، مستفيدة بذلك من مزايا العولمة الاقتصادية من زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ، إزالة الحواجز التجارية ، و زيادة الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ، و إقامة علاقات اقتصادية مع العديد من الدول حيث سعت مصر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1995، والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا الكوميسا ، كما أبرمت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد

(1) الهيئة العامة للاستعلامات ، " قطاعات الاقتصاد المصري " . متحصل عليه من:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListArticles.aspx?CatID=413>

بتاريخ: 06-05-2015.

(2) المرجع نفسه.

الأوروبي، ودول حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية (1).

بالإضافة إلى قطاع الزراعة تعتبر السياحة من المصادر المدرة للدخل ، حيث تمثل ما يقارب 40% من إجمالي صادرات الخدمات ، و 19.3 % من حصيللة النقد الأجنبي ، و حوالي 7 % من إجمالي الناتج المحلي بصورة مباشرة الذي يرتفع إلى 11.3 % ، كما تعتبر السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيراً لفرص العمل حيث تصل نسبة الذين يعملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حوالي 12.6 % من إجمالي حجم العمالة في الدولة المصرية (2).

و بالرغم مما قد يتأثر به قطاع السياحة الذي قد يعرف تأرجحاً سببه الأساسي الاضطرابات السياسية و ما ينجر عنها من فقدان للأمن ، إلا أنه يبقى مورداً مهماً يدر دخلاً على الدولة كونه بزوال السبب تعود الأوضاع إلى ما كانت ، فيبقى الأفضل مقارنته باقتصاد دولة ما تعتمد بشكل رئيسي على المحروقات في صادراتها.

3- النظام السياسي المصري: يتكون النظام السياسي المصري وفقاً لدستور 2014 من السلطات

التالية:

➤ السلطة التشريعية: و التي حُددت في المادة من 101 إلى 138 من الدستور، يتولاها مجلس النواب ( سابقاً في دستور 1971 كان يُدعى مجلس الشعب ) الذي يتولى سلطة التشريع و إقرار السياسة العامة للدولة ، وخطط التنمية و الموازنة العامة والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، عدد أعضائه 450 عضو ينتخبون عن طريق الاقتراع العام السري و المباشر مدة خمس سنوات ، و لعضو مجلس النواب الحق في توجيه الأسئلة أو استجواب رئيس مجلس الوزراء أو نوابه الوزراء أو نوابهم ، و لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب دون استفتاء الشعب.

➤ السلطة التنفيذية : و التي نظمتها المواد من 139 إلى 183 ، و تتكون من:

- رئيس الجمهورية : يُنتخب لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام السري و المباشر ، لا يجوز إعادة انتخابه إلا مرة واحدة ، و يعتبر رئيس السلطة التنفيذية، فيضع بالاشتراك مع رئيس الوزراء

(1) موسوعة المعلومات، مرجع سابق.

(2) الهيئة العامة للاستعلامات ، " قطاعات الاقتصاد المصري " . مرجع سابق.

السياسة العامة للدولة و يسهر على تنفيذها، و يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة هو من يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية، و يبرم المعاهدات و له حق إلقاء بيان السياسة العامة أو بيانات أخرى أو توجيه رسائل لمجلس النواب، و دعوة المواطنين المصريين للاستفتاء و إصدار قرارات بقوانين تعيين الموظفين المدنيين، و العسكريين و الممثلين السياسيين، إعفاء الحكومة عن أداء عملها بشرط موافقة أغلبية مجلس النواب، إعلان حالة الطوارئ بعد مشاورة رئيس مجلس الوزراء<sup>(1)</sup>.

- الحكومة: فهي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في البلاد تتكون من رئيس مجلس الوزراء و نوابه و الوزراء و نوابهم، يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاستها، يشرف على أعمالها و يوجهها في أداء اختصاصاتها، من بين وظائفها: الاشتراك مع رئيس الجمهورية في إعداد السياسة العامة للدولة و الإشراف عليها و إعداد مشاريع القوانين و القرارات و الموازنة العامة للدولة.

- الإدارة المحلية: التي تعتبر كمنوع ثالث في هذه السلطة، تتكون من وحدات إدارية لديها الشخصية الاعتبارية حيث تنتخب كل وحدة محلية مجلسا عن طريق الاقتراع العام السري، و المباشر مدة أربع سنوات تختص هذه المجالس بتنفيذ خطط التنمية، مراقبة أوجه النشاط المختلفة، و لا يجوز لباقي مكونات السلطة التنفيذية التدخل في نشاطها إلا في حال إضرار المجالس المحلية بالمصلحة العامة أو مصالح المجالس المحلية الأخرى.

➤ السلطة القضائية: أشار إليها الدستور من المادة 184 إلى المادة 199؛ فأكد أن السلطة القضائية مستقلة، و القضاء يختص في الفصل في كافة المنازعات و الجرائم، والنيابة العامة جزء من القضاء تتولى التحقيق و مباشرة الدعوى الجنائية، و قضاء مجلس الدولة الذي تتحدد اختصاصاته أساسا بالفصل في المنازعات الإدارية و الفصل في الدعاوى و الطعون التأديبية، أما المحكمة الدستورية العليا فهي تتولى الرقابة القضائية على دستورية القوانين و اللوائح، و الفصل في المنازعات بين الهيئات القضائية.<sup>(2)</sup>

انطلاقا من العلاقة ما بين سلطات النظام السياسي المصري يتجلى أنه نظام شبه رئاسي؛ بحيث يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكين في تسيير شؤون الدولة، هذا النظام الذي يختلف عن

(1) جمهورية مصر العربية، دستور مصر 2014. مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب ، ويختلف عن النظام الرئاسي في أن الحكومة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبتها و حتى سحب الثقة منها إذا أراد . و لقد أكدّ الدستور في بعض موادّه على وجوب تصويت مجلس النواب بالأغلبية في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية كموافقة مجلس النواب لإعفاء الحكومة أو الاقتراض و القيام بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة ما يعتبر خطوة لتعزيز دور السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري ، و تقليل لهيمنة السلطة التنفيذية و خاصة مؤسسة الرئاسة على وظيفة المؤسسة التشريعية.

### **ثانياً: أثر المشاركة السياسية في الانتخابات على الاستقرار السياسي في مصر .**

تذهب في غالب الأحيان الأنظمة السياسية ديمقراطية كانت أم استبدادية إلى القيام بانتخابات دورية لحصد شرعية تؤهلها لممارسة السلطة ، و النظام السياسي المصري كغيره من الأنظمة السياسية كان حريصاً على استمراريته من خلال انتخابات دورية، لكن هل ساهمت المشاركة السياسية للانتخابات المصرية في إرساء استقرار سياسي ؟

من أبرز الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات سواء رئاسية أم تشريعية أو محلية في الفترة من 2000 إلى غاية 2010 : الحزب الوطني الديمقراطي (حسني مبارك )، جماعة الإخوان المسلمين ( محمد بديع )، حزب الوفد ( السيد بدوي شحاتة ) ، حزب الاتحاد الديمقراطي، حزب مصر الفتاة، الحزب العربي الديمقراطي الناصري، حزب الشعب الديمقراطي، حزب العدالة الاجتماعية، حزب التكافل الاجتماعي، حزب الوفاق القومي، حزب الجيل الديمقراطي، حزب الغد، حزب شباب مصر، حزب المحافظين، حزب الجبهة الديمقراطية و المستقلون<sup>(1)</sup>.

أما النتيجة التي تحققت من مشاركة هذه الأحزاب في الانتخابات ؛ فعلى سبيل المثال الانتخابات الرئاسية سنة 2005 كانت نسبة المشاركة السياسية فيها 23 %<sup>(2)</sup> ، و هي نسبة متدنية ما يعني أن شرعية هذه الانتخابات منقوصة مما أدى إلى وصول منصب رئيس الجمهورية إلى الشخص الذي لا يحظى بتأييد مقبول من الناخبين لأن 77 % من المصريين الذين يحق لهم التصويت لم يدلوا بأصواتهم.

(1) أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

(2) عبد الفتاح ماضي، " انتخابات 2005 الرئاسية بلا ديمقراطية و بلا ديمقراطيين ". في مؤلف: الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 177.



أما في الانتخابات البرلمانية لسنة 2000 فلقد بلغت نسبة المشاركة 25%<sup>(1)</sup>، و في الاستفتاء الذي تعلق بالتعديلات الدستورية سنة 2007 بلغت 27.1%، هذا الذي يجعل من الاهتمام بالنشاط السياسي بالتصويت في الانتخابات يتسم بالعزوف الشعبي<sup>(\*)</sup> و ترجع أهم عوامل ذلك للأسباب التالية:

✓ اعتماد النظام الانتخابي المختلط في الانتخابات التشريعية و هو نظام معقد يُصعب على الناخب فهم العملية الانتخابية برمتها؛ ما يؤدي إلى عزوف الناخب عن الإدلاء بصوته لشعوره بعدم قدرته على فهم هذه العملية، وصعوبة الاختبار حيث سيضطر الناخب إلى الإدلاء بصوته مرتين؛ مرة لاختيار قائمة حزبية ( نظام التمثيل النسبي ) ومرة أخرى لاختيار مرشح وفقا للنظام الفردي ( نظام الأغلبية)<sup>(2)</sup>.

✓ تمديد الانتخابات إلى 6 أيام نظرا لعدم وجود العدد الكافي من القضاة للإشراف على العملية الانتخابية في يوم واحد، ما سيزيد بذلك من فرص استبدال صناديق الاقتراع و منه التزوير، و التأثير على نزاهة و مصداقية الانتخابات لدى المواطن المصري.

✓ تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات التي ضمت إضافة إلى بعض القضاة ممثلين عن السلطة التنفيذية كوزير العدل و وزير الداخلية و حوالي الثلاثين من أعضائها محامون يعملون لدى الدولة هذا الذي أثر على نزاهة الانتخابات من قبول ملف الترشيح إلى الإعلان عن النتيجة<sup>(3)</sup>.

✓ نتائج الانتخابات السابقة أوصلت أشخاصا لم يوفوا بوعودهم تجاه من انتخبوهم.

✓ عدم قيام مؤسسات التنشئة السياسية خاصة الأسرة بغرس ثقافة سياسية مشاركة لانشغالها بأمر أخرى من قبيل تأمين العيش الكريم لأفراد الأسرة.

✓ الإدراك السياسي الذي مفاده أن الانتخابات لا فائدة من ورائها لإحداث التغيير لأن نتائجها محسومة

(1) عبد القادر دندن، "من أجل انتخابات فعالة في وطننا العربي: جوهر العملية الانتخابية في الممارسة الديمقراطية".

المجلة العربية للعلوم السياسية . العدد 41-42. شتاء - ربيع 2014، ص 88.

(\*) يُقصد به ضعف اهتمام المواطن بالشؤون السياسية مما ينعكس سلبا على المشاركة في الحياة السياسية.

(2) جمهورية مصر العربية، " القانون الانتخابي " ، رقم 72/38. متحصل عليه من:

<http://aceproject.org/ero-en/regions/mideast/EG/Law%20No.%2038%20of%201972%20-%20arabic.pdf/view>

بتاريخ: 2015-05-09.

(3) سعيد شحاتة، "الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان". في مؤلف: الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في

العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 194.

مسبقا وبالأغلبية لصالح السلطة الحاكمة، و الجدول التالي يوضح أنموذجا لنتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها الحزب الوطني الديمقراطي ( الحزب الحاكم ) بأغلبية المقاعد.

**الجدول رقم(03): نتائج الانتخابات التشريعية في مصر سنة 2000 و 2005.**

عدد المقاعد المحصل عليها في انتخابات 2005	عدد المقاعد المحصل عليها في انتخابات 2000	أهم التشكيلات السياسية المشاركة
311	388	الحزب الوطني الديمقراطي
88	17	الإخوان المسلمون
21	21	المستقلون

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات: علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981-2010. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص ص 195، 202.

يُلاحظ أن الحزب الوطني الديمقراطي و هو الحزب الحاكم فاز بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية ، ما يجعل هذا يُفسر باستغلال وجوده في السلطة لتوظيف الموارد المادية ، و البشرية و الجهاز الإداري لصالح فوزه في الانتخابات.

✓ انعكاسات قوانين المشاركة في المجالس المنتخبة (الوطنية و المحلية ) : فقد نصت المادة 87 من دستور 1971: " يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة ، و عدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين، على أن لا يقل عن ثلاثمائة و خمسين عضواً، نصفهم على الأقل من العمال و الفلاحين ، و يكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر و السري العام ، و يبين القانون تعريف العامل و الفلاح، و يجوز لرئيس الجمهوري أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة"، كما نصت المادة 162 من نفس الدستور على أنه : " تتشكل المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب المباشر على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال و الفلاحين" <sup>(1)</sup>. حيث حددت هاتين المادتين أن نصف أعضاء المجالس المنتخبة ( الوطنية و المحلية ) تتكون من العمال و الفلاحين ، هذا الذي سيؤثر على أداء الهيئات المنتخبة من خلال الآتي :

<sup>(1)</sup> مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، دساتير الدول العربية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص ص

- المساهمة الفعالة لا تكون للنخبة المثقفة ، و دور العمال و الفلاحين فهو إضافة إلى الأعضاء العشرة المعينين من طرف رئيس الجمهورية يعود للموافقة على ما تصدره السلطة التنفيذية من سياسات .
- تخصيص نصف مقاعد مجلس الشعب للعمال و الفلاحين ( ما يعرف بالتمكين ) مخالف لمبدأ المساواة بين جميع المصريين في الحقوق و الحريات العامة ، كما يعد انتهاكا في حق المواطن المصري في الترشيح باعتباره حق من حقوق المواطنة.

و بالرغم من أن الانتخابات في هذه الفترة عرفت نوعا ما الضمانات الممكنة لتحقيق نزاهة و شفافية العملية الانتخابية كاستخدام الصناديق الشفافة ، و الحبر الفوسفوري ، و السماح لبعض منظمات المجتمع المدني بمراقبة سير العملية الانتخابية، إضافة إلى تعزيز دور القضاء بمراقبة الانتخابات؛ فمثلا جاءت المبادرة الرئاسية لضمان المزيد من النزاهة على الانتخابات ؛ فكان على إثر ذلك صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بالمراقبة القضائية للانتخابات الذي أيده حسني مبارك فكانت ؛الانتخابات البرلمانية عام 2000 أول انتخابات مراقبة قضائيا (1)، إلا أنها حدثت فيها بعض الممارسات و الإجراءات أثرت على سلامة الانتخابات مثل:

- استغلال المؤسسات الحكومية لعمل دعاية انتخابية لها ، و إجبار الموظفين للتصويت لصالحهم و استخدام خدمة النقل الخاص بهذه المؤسسات لنقلهم لمراكز الاقتراع .
- تجاوز سقف الدعاية المحدد من اللجنة العليا للانتخابات بـ 100 ألف جنيه فوصل البعض إلى حدود 3-5 ملايين جنيه في الدعاية الانتخابية.
- انحياز وسائل الإعلام لصالح مرشحي الحزب الوطني مقابل توجيه دعاية مضادة للتيارات الأخرى تحريضا عليهم و القيام بالتعبئة لعدم التصويت عليهم.
- عدم قبول النخبة الحاكمة استقبال مراقبين دوليين في الانتخابات البرلمانية 2005 .
- عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية حيث لا تتساوى المقاعد مع عدد السكان في كل دائرة ؛ فمثلا هناك 62.000 نسمة في دائرة الدرب الأحمر وخصص لها مقعدين ، و 192.000 نسمة في دائرة

(1) تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، " فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية في مصر 2005: الأسباب و المقترضيات"، القاهرة، أكتوبر 2006، ص 13.

المطرية و حُصص لها أيضا مقعدين (1).

بالتالي يتضح أن الحزب الحاكم ( الحزب الوطني الديمقراطي) للفوز في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية قام بالسيطرة على العملية الانتخابية بما يخدمه إيجاباً باعتماد الإستراتيجيتين التاليتين:

#### 1- الإستراتيجية الأمنية : التي اتبعت عن طريق:

- الإعتقالات السياسية : بالاعتقال المتواصل لقيادات المعارضة خاصة تلك التي تنتمي لجماعة الإخوان المسلمين(\*) ( اعتقال نائب مرشد جماعة الإخوان خيرت الشاطر) و رجال أعمال كبار مقربين من الجماعة و عرضهم لمحاكمات عسكرية.
- تعامل جهاز الشرطة بعنف مبالغ فيه مع التجمعات : كفرض حصار أمني على مداخل بعض القرى لمنع أنصار المرشحين من غير الحزب الوطني الديمقراطي للإدلاء أصواتهم مثل ما حدث مع مرشح الإخوان عبد الوهاب الديب ( كمرشح مستقل) بدائرة المطامير بالبحيرة ، و قيام مصادمات حتى بين الشرطة ، و المواطنين أسفر إصابة عدد كبير من المواطنين و فيهم من لقي مصرعه .
- منع بعض الناخبين من دخول مراكز الاقتراع خاصة من يرتدين الحجاب أو النقاب في محافظة الدقهلية(2) و هو دلالة واضحة للتخوف من تصويتهن لصالح مرشحي الإخوان المسلمين .

(1) سعيد شحاتة، مرجع سابق، ، ص ص 188- 195 .

(\*) جماعة الإخوان المسلمين هي جماعة إسلامية إصلاحية أنشأت جماعة الإخوان المسلمين في محافظة الإسماعلية على يد حسن البنا في 1928م شعارها: الله غايتنا، الرسول قوتنا، القرآن دستورنا، الجهاد سبيلنا، و الموت في سبيل الله أسمى أمانينا، يحتل المرشد العام (المنتخب من طرف مجلس الشورى) المرتبة الأولى في تنظيم الجماعة باعتباره رئيساً لها، ويرأس في نفس الوقت جهازي السلطة فيها وهما مكتب الإرشاد العام( القيادة التنفيذية العليا للجماعة ) ومجلس الشورى العام ( السلطة التشريعية للجماعة )، و كلا الهيئتين يتم انتخاب أعضائهما مدة أربع سنوات ، يهدفون إلى إصلاح سياسي واقتصادي و اجتماعي من منظور إسلامي، لكنها لم تنادي من منبر البرلمان بمطالب دينية ذات صبغة إسلامية بحثة كفرض الحجاب على النساء، أو منع الكحول، تمويلها ذاتي من أعضاء الجماعة أنفسهم للقيام بالأنشطة المختلفة أو التمويل الذي تتحصل عليه من الأنشطة التي تمارسها مثل المستشفيات ودور الرعاية التي تقدم خدماتها نظير رسوم الخدمة. موسوعة جماعة الإخوان المسلمين، " الإخوان المسلمون " . متحصل عليه من:

[http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9\\_%D8%A74%D9%85%D9%8A%D9%86#.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B9.D8.B1.D9.8A.D9.81](http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A74%D9%85%D9%8A%D9%86#.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B9.D8.B1.D9.8A.D9.81)

بتاريخ: 2015-05-07.

(2) جهاد عودة ، نجاد البرعي، حافظ أبو سعده، الانتخابات البرلمانية المصرية 2000 المسار معضلاته و توصيات

للمستقبل دراسة قانونية سياسية. [ب.م.ن]: مؤسسة فرد ريش ناومان، 2001، ص 60.

➤ إتباع أسلوب التهديد : فقد قام مندوبوا الحزب الوطني الديمقراطي في محافظة بني سويف بالاعتقال و قطع المعاش الشهري للشؤون الاجتماعية في حال عدم التصويت لصالح الحزب الوطني و تهديد الناخبين في محافظة بندر، دمنهور، و زاوية غزال من خلال مكبرات الصوت و تغريمهم مائة جنيه لمن لا يدلي بصوته<sup>(1)</sup>.

يندرج هذا النوع من أنواع العنف الرسمي ضمن العنف الانتخابي الذي ارتبط في المناسبات الانتخابية بممارسة عناصر و أجهزة تابعة للنظام الحاكم تجاه مرشحي أحزاب المعارضة و أنصارهم بهدف تقليل فرصهم للفوز في الانتخابات.

فالانتخابات النزيهة و الشفافة كان يُنظر لها و كأنها مسألة أمن قومي بالنسبة للنخبة الحاكمة؛ فلو تم فتح المجال أمام الانتخابات السليمة أي الحرة النزيهة ، و الشفافة لأنتجت قوى تمثل خطرا على الأمن من وجهة نظرهم بالإشارة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تطالب بالشفافية ، و حكم القانون ، و احترام حقوق الإنسان ما جعلها تشكل حسبهم تهديد مصلحة البلاد لخدمتها مصالح الأطراف الأجنبية<sup>(2)</sup>، غير مكرثين بخطر سياسة الإقصاء ، و عدم تمكين هؤلاء من استقرار النظام السياسي المصري و الأمن القومي المصري لأن انتهاج هذه الممارسات هو ما سيزيد من العنف السياسي الشعبي كالمظاهرات والإضرابات.

## 2- الإستراتيجية القانونية : عن طريق القيام بفرض قيود قانونية فكان :

➤ تعديل دستور 1971 في 2007 للمادة رقم 18 فتم منع مزاولة النشاط السياسي الذي يقوم على مرجعية دينية ، هذا الذي تم على إثره حظر جماعة الإخوان المسلمين<sup>(3)</sup> لأن شعارها الإسلام هو الحل لتشارك بعدها في الانتخابات كمرشحين مستقلين ، أو القيام بالتحالفات مع أحزاب.

(1) عبد الفتاح ماضي، " انتخابات 2005 الرئاسية في مصر انتخابات بلا ديمقراطية و لا ديمقراطيين "، مرجع سابق ، ص 163.

(2) عبد الفتاح ماضي، " عقبات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في مصر سلطة تجدد آليات سيطرتها و معارضة غير توافقية" . في مؤلف : لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى .

بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 201، 202.

(3) موسوعة جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق.

كما أشتراط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية وفقاً للمادة 76 من دستور 1971 أن يؤيد المتقدم للترشح للرئاسيات مئتان و خمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلس الشعب و المجالس المحلية<sup>(1)</sup>. فشرط الترشح للانتخابات الرئاسية يساهم في دعم فوز الحزب الحاكم؛ لأنه يقلل من حظوظ الأحزاب الصغيرة تقديم مرشحا من حزبها للانتخابات الرئاسية لصعوبة حصولها تأييد 250 عضواً من أعضاء المجالس المنتخبة فهو يعد من الضمانات التي تقلل التنافس ما بين عدة مرشحين، كما قد يحرم شخصاً مؤهلاً من الترشح لرئاسة الدولة نتيجة عدم حصوله تأييد العدد المطلوب من أعضاء المجالس المنتخبة البرلمانية و المحلية.

هذا الذي يجعل من الانتخابات غير تنافسية، فاتباع الإستراتيجية الأمنية خاصة أسلوب الاعتقال و التهديد، جعل من أهم مقومات التنمية السياسية المتمثل في المشاركة السياسية فارغاً من مضامينه الحقيقية (إضفاء الشرعية)؛ فاستخدام الانتخابات أضحى آلية لغلغ الحياة السياسية، و عدم السماح للمعارضة بالنشاط، لأن الحزب الحاكم هو الذي يحتكر السلطة.

على الرغم من إنشاء اللجنة القضائية لمراقبة الانتخابات، إلا أنها لم تكن لها انعكاسات ايجابية على نزاهة العملية الانتخابية وهذا راجع إلى:

- عدم قدرة المؤسسة القضائية على المراقبة الشاملة و الدقيقة للانتخابات، فمثلاً لم يتم نقل الصناديق من اللجان الفرعية إلى اللجان العامة تحت إشراف القضاء الذي أثار شكوكاً حول استبدال بعض الصناديق.
- قيام بعض القضاة بالمنظمات الحقوقية بمنع مراقبة الانتخابات؛ حيث مُنع مراقبو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من دخول لجان الفرز في عدد من الدوائر مثل النيل، الساحل و عابدين<sup>(2)</sup>.
- تداخل السلطات؛ و ذلك بتدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية هذا الذي كان في حق تعيين القضاة في أعلى سلطة قضائية و المتمثلة في المحكمة الدستورية العليا، و التحكم في الميزانية المالية للمحاكم، و مرتبات القضاة، و الحوافز المالية التي تخصصهم، هذا بالإضافة إلى حق

(1) مركز بيروت للأبحاث و المعلومات، مرجع سابق، ص 490.

(2) سعيد شحاتة، مرجع سابق، ص 188.

السلطة التنفيذية الامتتاع عن تطبيق قرارات المحاكم بحجة استقلالها عن القضاء<sup>(1)</sup>.

على هذا الأساس يتضح أن مؤسسات النظام السياسي لا تتمتع بدرجة من المأسسة؛ لأن معيار الاستقلالية يكاد ينعدم بسبب تدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطتين التشريعية و القضائية، فهذا التداخل ما بين السلطات أثر على فعالية أداء هذه السلطات بالسلب، و بالرغم من أهمية استقلال السلطة التشريعية إلا أن استقلال السلطة القضائية أهم بدرجة أكبر؛ لأنها من بين الآليات المؤسسية الساعية للنزاهة والعدالة، و استقلالية السلطة القضائية في إدارتها و مراقبتها للعملية الانتخابية هو سعي لتعزيز ثقة المواطن بالقانون ما سيزيد بدوره ولاءه للوطن.

و رغم أنه لم يتم حل البرلمان أو شعور رئاسة الجمهورية في هذه الفترة يعد مؤشراً لاستقرار مؤسسات النظام السياسي، لكن مؤشرات العنف السياسي الرسمي لا توحى باستقرار سياسي؛ لأن المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لم تُؤسس لشرعية سياسية تُفعل دور الجهاز التشريعي في أداء دوره بشكل فعال يضمن التمثيل الحقيقي للمواطنين.

إن المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية و الرئاسية لم تؤثر سلبياً فقط على الجانب السياسي بعدم فسح المجال أمام المعارضة للمشاركة السياسية في الهيئات المنتخبة التشريعية، و أداء مؤسسة الرئاسة و هو الذي تجلى من خلال فوز الحزب الحاكم في الانتخابات، لكن أثرت أيضاً على الجانب الاقتصادي فلم تستطع السياسات، و البرامج التخفيف من الفوارق الاجتماعية، و الاقتصادية بين الأغنياء، و الفقراء فوق البيانات المسحية المتعلقة بإنفاق الأسرة في مصر، و استهلاكها تبين أن 22% من الأطفال من 6-17 سنة يعملون و يعانون من الحرمان، و استناداً إلى تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010 بلغت النسبة العامة للفقير 21.6% في عام 2009، و قد حدد التقرير سبعة أبعاد للفقير الذي يعاني منه الأفراد من 18-30 سنة من الشعب المصري في: الصحة، التعليم، المأوى التغذية، المياه، الصرف الصحي، المعلومات، وقد وصلت نسبة الذين يعانون من حرمان حاد إلى 35% من إجمالي أفراد الفئة العمرية المذكورة، و قد ارتبطت مؤشرات الحرمان في هذه الفئة من تدني الدخل، معدلات البطالة المرتفعة فمعظم الأعمال التي التحق بها الشباب من الفئة العمرية السابقة الذكر موسمية

(1) عبد الفتاح ماضي، " انتخابات 2005 الرئاسية في مصر انتخابات بلا ديمقراطية و لا ديمقراطيين"، مرجع سابق،

و قُدرت معدلات البطالة في فئة من يبلغون سن 15 سنة فما فوق في عام 2009 نحو 19 % (1)(\*)، و من أسباب تدني المستوى المعيشي للأفراد هو ضعف التنسيق، و التكامل في السياسات و البرامج الحكومية، و وجود فجوة بين مخرجات السياسة التعليمية و حاجات التنمية و سوق العمل، هذا الذي يعكس عدة دلالات منها عدم وجود إستراتيجية تنمية متكاملة و ضعف الإطار المؤسسي للتنسيق بين الوزارات .

فالسطة أصبحت عاجزة عن مواجهة مشكلة الفقر، و البطالة المرتفعة ، التدهور في المستوى المعيشي، هذا ما دفع إلى زيادة مؤشرات العنف السياسي، و يمكن إرجاع ذلك إلى:

❖ عدم اهتمام بعض الناخبين بالبرنامج الانتخابي أو مدى قدرة المترشح على التمثيل النيابي و إنما كل ما يهمله هو الانتماء إلى عائلة أو قبيلة ما ، ما جعل هذه الانتماءات الأولية تحدد اختيارات بعض الناخبين؛ فقد بينت دراسة للباحث محمد أحمد العدوي تأثير هذه الانتماءات في انتخابات مجلس النواب 2010 حيث لاحظ استغلال بعض النواب للقبيلة أو العائلة الأمر الذي غدى العداوة ، و العنف السياسي ، و الثأر في بعض المناطق ، و أحداث القتل في الريف و المدينة ، حيث تضمنت لافتات الدعاية الانتخابية إشارة إلى العائلات، و الانتماءات القبلية في الموطن الأصلي للناخبين؛ هذا انعكس بالسلب على أداء هؤلاء النواب لعدم خبرتهم بالعمل البرلماني من جهة ، و لتركيزهم على تقديم خدمات للناخبين التي غالبا ما تكون خاصة من جهة أخرى، فعوضا أن يقدموا القيمة المضافة لتنمية مصر أصبحوا معرقلا للتنمية الشاملة (2).

❖ عدم استغلال المورد البشري الذي تتمتع به مصر فإن استُغل في الشكل الصحيح عبر مشاركة شعبية حقيقية ، و إرادة سياسية تجعله يقود عملية التنمية في إطار عقلاني بالعمل على خدمة المصلحة العامة للمجتمع التي تنعكس آليا على مصلحته الشخصية.

(1) غادة موسى ، " اقتصاد ما بعد الثورة تفكيك شبكات الفساد المالي و الإداري و تحقيق العدالة الاجتماعية الحالة المصرية عقب ثورة 25 يناير 2011 " . في مؤلف: الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات و التحديات. بيروت: المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات ، 2012. ص ص 438، 439 .

(\*) يمكن الاستدلال هنا بدراسة محمد محفوظ حول: أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، التي توصل فيها إلى أن الفقر لا يقود إلى الاستقرار والبطالة لا تؤدي إلى الأمن بل أنها الأرضية الاقتصادية والاجتماعية لبروز حالات التمرد و العنف. محمد نبيل الشيمي، مرجع سابق.

(2) عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 84.



على ضوء ما تقدم يمكن القول أن المشاركة السياسية في الانتخابات يمكن وصفها على أنها غير سليمة حيث أنتجت مؤسسات، و ممارسات كانت وراء الاستقرار السياسي الجزئي في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 و رغم أن المؤسسات السياسية الرسمية كانت قائمة و تمارس وظائفها إلا أن الحالة العامة في مصر لا توحى باستقرار سياسي نتيجة شيوع أعمال العنف السياسي كالاقتتالات و المظاهرات، تنمية غير فعالة، عدم احترام لأبرز حقوق المواطنة المتمثل في حق المشاركة السياسية، مؤسسات سياسية مشكوك في شرعيتها في ظل مؤسسات لا تتمتع باستقلالية في أداء الأدوار المنوطة بها.

### ثالثاً: تأثير منظمات المجتمع المدني على الاستقرار السياسي في مصر.

يعتبر الانضمام و العمل في منظمات المجتمع المدني من أبرز صور المشاركة السياسية فهي تعبر عن ممارسي النشاط السياسي، فقد أضحت المجتمع المدني شريكاً لتحقيق مختلف أبعاد التنمية من خلال مجهوداته لتحقيق متطلبات المجتمع، و الوصول إلى حماية حقوق الإنسان، تأسيس لمنظومة قيمية قادرة على الوصول إلى تحقيق ما يعرف بالعدالة والمساواة الاجتماعية.

أما عن تأثير منظمات المجتمع المدني<sup>(\*)</sup> في مصر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 من خلال أدوارها على الاستقرار السياسي فهي أحيانا كانت عاملاً في الاستقرار السياسي و أحيانا أخرى عاملاً في الاستقرار السياسي و هو ما يتجلى من خلال :

1- **منظمات المجتمع الأهلي كعامل في الاستقرار السياسي:** كان للمجتمع المدني دور في الاستقرار السياسي؛ فالعديد من التنظيمات سعت إلى المطالبة بتحسين مستواها فكثر الحركات الاحتجاجية، والإضرابات، و الاعتصامات من بينها تلك التي قامت بها النقابات و أثرت على صانع القرار المصري كإضرابات معلمي المعاهد الأزهرية في صيف 2007، و ظهور حركة معلمون بلا نقابة و شبكة معلمي مصر التي نظمت عدة وقفات احتجاجية طالبت خلالها باستقالة الوزير و هو الذي دفع أيضاً الإداريين في وزارة التربية و التعليم إلى المطالبة بحقوقهم الاقتصادية و الاجتماعية المهذورة، كما كان أيضاً إضراب الصيادلة في 2009 الذي جاء رفضاً لقرار وزير المالية الصادر في 2005 المتمثل في التعامل مع الصيدليات باعتبارها مشروعات صغيرة فوصل حسب بعض التقديرات إلى 90 %<sup>(1)</sup>.

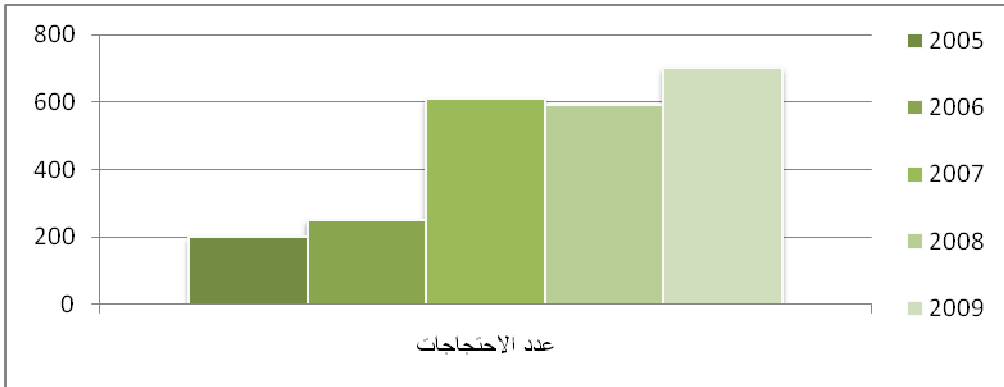
<sup>(\*)</sup> يُطلق على منظمات المجتمع المدني في مصر بمنظمات المجتمع الأهلي .

<sup>(1)</sup> محمد العجاني، " الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل و التطور". في مؤلف: الحركات الاحتجاجية في الوطن

العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 229، 230.

و في مقابل ذلك لم يكن تعامل الأجهزة الأمنية بشكل سلمي مع هذه الحقوق الدستورية ؛ فقد نجح الأمن في إجهاض إضراب شامل كان من المقرر أن يقوم به عمال البريد في كل المحافظات فعمم الأمن في كافة المحافظات مع التهديد بأنه من سيتغيب أو يضرب عن العمل سيُعرض للاعتقال ، و المساءلة القانونية، لكنه أضرب عن العمل حوالي 800 موظف في قطاع البريد مدة أربع ساعات ، حيث لقد تنامت الحركات الاحتجاجية مما دفع العديد من شرائح المجتمع المصري إلى الخروج في احتجاجات لترقية حقوق الانسان ، و رفضا لبعض سياسات البرامج الحكومية ، و المطالبة بتحسين أوضاعها على عدة مستويات و مثال ذلك؛ مظاهرة يوم 25 مايو 2005 يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، كما لجأت حوالي 12 صحيفة إلى الاحتجاج في مايو 2007 احتجاجا على تمرير قانون في البرلمان يبيح حبس الصحفيين<sup>(1)</sup> و الشكل التالي يوضح تنامي الاحتجاجات في مصر.

الشكل رقم (02): عدد الاحتجاجات المسجلة في مصر خلال الأعوام 2005-2009.



المصدر: المرجع نفسه، ص 225.

يُوضح هذا المخطط البياني أن الفترة ما بين 2005 و 2009 عرفت تصاعد وتيرة الاحتجاجات ، و بشكل أخص منذ 2007 ، هذا يدل أن الغضب و عدم الرضا عن أداء السلطة كان يتصاعد سنويا نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية خاصة. فعدم تراجع عدد الاحتجاجات يرجع إلى أن السلطة لم تبادر في إيجاد الحلول الكفيلة ، و العمل على وضع سياسات تنموية لإرضاء جميع شرائح المجتمع . لكن هذا لا يُلقى باللوم فيه على السلطة ، بل حتى المعارضة فالأحزاب السياسية تتسم بضعف بنيتها ، أضف إلى الانشاقات العديدة التي تعرفها الأحزاب السياسية و تعود إلى:

(1) المرجع نفسه، ص 212، 231.

- الخلافات بين أعضاء الحزب خصوصا حول التداول على رئاسة الحزب السياسي ما أثر على غياب مأسسة الأحزاب السياسية خاصة التكيف الجيلي داخل الأحزاب.
- التدخل الحكومي في عمل الحزب السياسي.

بناءً على هذا فإن معياري المأسسة السياسية خصوصا؛ التماسك و الاستقلالية و التكيف الجيلي محدودة، فالأحزاب السياسية المصرية لم تكن تتمتع بدرجة من المأسسة الكافية التي تحفظ لها استقرارها الذي سيكون له انعكاس سلبي على المشاركة في المناسبات الانتخابية ما سيظهر فئة جديدة تؤدي إلى عزوف كل من النخبة المؤهلة للحكم و المواطن من المشاركة السياسية.

2- **منظمات المجتمع الأهلي كعامل في الاستقرار السياسي:** و هو الذي يتحدد عبر فعالية الأداء لبعض هذه التنظيمات بتقديم خدمات لم تستطع الدولة تلبيتها، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الجمعيات الأهلية في مصر عام 2003 حوالي 16600 جمعية ، ما يدل على أن هناك حاجة مجتمعية ملحة لهذه الجمعيات ، و لقد اتسع نشاط و مجال اهتمام العديد من الجمعيات الأهلية لتتجاوز العمل الخيري بتقديم مهام دفاعية لحقوق الإنسان، المرأة، البيئة و حقوق الإنسان<sup>(1)</sup>. هذا الذي يجعلها مصدرا تتخوف النخبة الحاكمة منه نظرا لنشاطها في عدة قطاعات من جهة ؛و تغلغلها في مختلف أنحاء الدولة المصرية من جهة أخرى .

و الجمعيات الأهلية الإسلامية المصرية تمثل حالة خاصة من حالات المجتمع الأهلي المصري ، فجماعة الإخوان المسلمين امتلكوا خبرة واسعة في توظيف العمل الاجتماعي بفاعلية، عبر تبنيهم إستراتيجية الجمعيات الأهلية دون أن تحمل منظمة واحدة لافتة الإخوان مباشرة ، و الجمعية الشرعية الرئيسية<sup>(\*)</sup> مثال واضح على تغلغلها داخل المجتمع المصري فلها 450 فرعا و 6000 مسجدا و أعضاء قرابة المليونين فهم يمثلون دولة داخل دولة<sup>(2)</sup>. أما عوامل فعالية هذه الجمعية فيمكن ارجاعها إلى:

✓ تغلبها على المعوقات التي تعرقلها من نقص عدد المتطوعين أو مشكلة التمويل، فالتمويل يتم عن طريق التبرعات المستمرة من الطبقة الغنية و المتوسطة المنطوية تحت لواء الجمعية.

(1) عبد الناصر أبو زيد، حقوق الإنسان في مصر بين القانون و الواقع. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 88.

(\*) جمعية أهلية اسلامية مصرية من أنشط الجمعيات الأهلية في مصر، تأسست سنة 1912 .

(2) تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مرجع سابق، ص 22.

- ✓ قدرتها على التغلغل في كافة المجالات الاجتماعية : فأغلبها لها أدوار اجتماعية ، وإنسانية وخدمية عديدة لقطاعات واسعة من الجماهير خاصة الفقراء ؛ وإنشاء لذلك المشاريع وفق الأهداف والوسائل الإسلامية من قبل مشروع كفالة اليتيم ، زواج اليتامي ، العلاج المجاني، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ، إطعام مرضى المستشفيات ، المساعدة المالية للطلبة ،بناء مستشفيات، مساعدة مرضى السرطان على العلاج ، فكانت تهدف إلى ضرورة التكافل الاجتماعي.
- ✓ بقاؤها نشطة رغم ما كانت تتعرض له هذه الجمعيات بين الحين و الآخر من إجراءات أمنية وبيروقراطية تصل إلى الحل ، وتطبيق عقوبة الحبس للقائمين عليها (1).
- ✓ وجود وحدة و تماسك لدى أعضاء الجمعية.

فالجمعيات الأهلية أصبحت شريكا أساسيا للتنمية ، و الاستقرار الاجتماعي الذي يمهد الطريق أمام الاستقرار السياسي ، لذا تبرز أهمية فتح المجال أمام هذه الجمعيات دون مضايقات من قبل السلطة التنفيذية كإستراتيجية ملحة ، لكن السلطة لم تكن واعية بالشكل الكبير بأهمية هذه المؤسسات في التأثير الإيجابي على الاستقرار السياسي في مصر نظرا للتخوف من اكتساب الجمعيات الأهلية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين خاصةً التأييد الكبير من الشعب المصري، إلا أنه ينبغي التأكيد أن الدور الفعال الذي كان يقوم به قطاع محدد من المجتمع الأهلي في مصر لا يمكنه وحده أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، لذلك يجب أن يكون التفاعل الإيجابي ما بين المؤسسات الحكومية و غير الحكومية.

- رغم أهمية المجتمع الأهلي إلا أنه هناك بعض المعوقات تعرقله عن تحقيق أهدافه و هي :
- غياب المناخ الديمقراطي ، و المخاوف الكثيرة تجاه عملها بينما يراه البعض خطرا يهدد الاستقرار السياسي.
- المنظومة التشريعية فالقانون رقم 84 لسنة 2002 المتعلق بالجمعيات الأهلية الذي يعد بحق عائقا أمام العمل الأهلي لأنه بموجبه تقوم الجهات الإدارية بالتدخل في عمل الجمعيات و شروط عضويتها و كيفية استثمار أموالها كما يفرض مجموعة من القيود على الجمعيات ذات الطابع السياسي الأمر الذي ساهم في غلبة الجمعيات الخدمية و الخيرية.

(1) هاني نسيرة، " الجمعيات الخيرية والإنسانية الإسلامية في مصر دراسة نظرية وميدانية" ورقة بحث مقدمة في مؤتمر

"الجمعيات الإنسانية و الخيرية"، باريس، 9-10 جانفي 2013. متحصل عليه من:

<http://www.ibh.me/conferences/hani.htm>

بتاريخ: 02-03-2015.

▪ ازدواجية تعامل السلطة التنفيذية تجاه المجتمع الأهلي بمعنى؛ أن الجمعيات التي تتفق و سياسية النظام الحاكم ذات الدور التنموي البارز تحظى بدعم هذا الأخير لها مقابل الحصار و المواجهة العنيفة للجمعيات السياسية (1).

من خلال ما تقدم يتبين أن المجتمع الأهلي خاصة الجمعيات الاسلامية أثرت بشكل ايجابي في خدمة المجتمع المصري خاصة الفئات التي تعاني من الحرمان ،و التهميش و هذا يعود للأداء الفعال لها، فبقدرتها على التغلغل الاجتماعي جعلت منها حالة خاصة من تنظيمات المجتمع الأهلي في مصر، لكن تعامل السلطة التنفيذية من خلال القوانين و التعقيدات البيروقراطية ،و الأجهزة الأمنية كان عاملا في اللإستقرار السياسي في تلك الفترة للاحتجاجات التي عرفتها و إن كانت أقل حدة من التي شهدتها مصر بعد اندلاع الحراك الشعبي .

### **المبحث الثاني: انعكاسات الانتخابات الرئاسية على الاستقرار السياسي لمصر في ظل أحداث الحراك الشعبي 2011.**

نظرا لكون المشاركة في الانتخابات من خلال التصويت تعد الصورة الأبرز و الأكثر انتشارا للمشاركة السياسية، غير أن نتائج الانتخابات السياسية قد أثارت حالة من الانقسام و الصدام بين مكونات النظام السياسي، مما أدى إلى تدني الثقة السياسية في السلطة و انتشار واسع لأعمال العنف السياسي أكثر من نتائج الانتخابات البرلمانية وان كانت نتيجة كليهما تصب في قالب واحد لذلك سيُسلط الضوء على هذه الانتخابات ،و آثارها على مسار الحراك الشعبي (\*) و على الاستقرار السياسي في مصر .

(1) عبد الناصر أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 88، 89.

(\*) يوجد اختلاف كبير في تحديد ما يحدث في المنطقة العربية ، هل هو ربيع عربي أم ثورة أم حراك شعبي لكن ما حدث الدول العربية لا ينطبق على وصف الربيع من حيث النتائج على المدى القريب لدرجة تحسُر الكثيرين على أيام الأمن و - إن كانت ضمن نظام استبدادي- الذي كان أكثر قبل اندلاع شرارة الأحداث من تونس، و لا حتى من حيث التوقيت فانطلاقة الأحداث كانت في فصل الشتاء و لم تكن في فصل الربيع. ولم يكن تغيير جذري للأوضاع حتى يُطلق عليه مصطلح الثورة . لذلك يبرز المصطلح الأقرب لنعنت ما حدث في الوطن العربي بالحراك الشعبي نظرا للتدفق الشعبي الكبير للشوارع ( ميدان التحرير في مصر) للمطالبة بسقوط النظام، فتعددت الفئات المطالبة بسقوط النظام و إن كانت الأغلبية من فئة الشباب لكن يبقى الهدف واحد و هو؛ إحداث تغيير للخروج من التسلط و التخلف متخذين عيش، كرامة إنسانية و حرية شعارات لذلك . عمراني كربوسة ، " مستقبل الدولة العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011". مجلة المفكر. العدد 11 . سبتمبر 2014. ص ص 235، 236.

**أولاً: عوامل الحراك الشعبي في مصر.**

قبل عرض أهم العوامل التي كانت وراء خروج فئات عريضة من الشعب للمطالبة بإسقاط النظام السياسي المصري، و نظراً لأنه لا يوجد حدث سياسي دون مقدمات ، يتبادر إلى الأذهان التساؤل التالي: هل كانت هناك إرهابات قبل بروز مشهد 25 يناير 2011 للعلن ؟

لقد عرفت مصر عدة اضطرابات مست مجموعة من القطاعات أدت إلى تفاقم الوضع لكي يصل إلى ما هو عليه الآن و أبرز التطورات التي حدثت:

- انتفاضة الفلاحين التي جاءت ضد قانون المالك ، و المستأجر في 1997.
- الأنشطة التي قادتها الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية تأسست في 2004 والتي تهدف إلى تأسيس شرعية جديدة ، حيث قامت هذه الحركة بمظاهرات ، و وقفات احتجاجية رفضاً لنظام حسني مبارك و ممارسته (1).

بدأ الحراك الشعبي في مصر بعد تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية مع بداية 2011 التي أسفرت عن وقوع عشرات القتلى ، و الجرحى من بينهم مسلمون أين بدأ الترويج للفتنة الدينية ، و زعزعة الإحساس بالأمن و الاستقرار، أما عن العوامل التي ساهمت في زيادة الغضب و كانت وراء الحراك الشعبي في مصر فيمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية تتمثل في :

**1- العوامل الداخلية: و يبرز أهمها في:****أ- العوامل السياسية:**

- غياب مبدأ التوازن بين السلطات (\*) : طغيان صلاحيات رئيس الجمهورية على باقي السلطات فالرئيس يتمتع بصلاحيات سواء في الظروف العادية ، أو الاستثنائية الأمر الذي جعله يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التشريعية ، و التنفيذية و حتى القضائية إضافة إلى شخصانية السلطة (\*\*).
- ضعف المعارضة و سيطرة الحزب الحاكم : فبالرغم من وجود أحزاب إلا أنها تعاني من الضعف و الهشاشة ، و عدم قدرتها على التنسيق الفعال فيما بينها ، و دورها الضعيف ما يجعلها محدودة التأثير ،

(1) صقر النور، " الفلاحون و الثورة في مصر: فاعلون منسيون " . مجلة المستقبل العربي. العدد 427. سبتمبر 2014، ص ص 32، 33.

(\*) لمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى كامل السيد، " أضواء على النظام السياسي المصري ". في مؤلف : النظام السياسي العربي و الديمقراطية. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001، ص ص 59-61.

(\*\*) بمعنى اختزال السلطة السياسية في شخصية الفرد الحاكم، و هو مفهوم يتعارض مع مفهوم دولة المؤسسات .

أما عن قوة الحزب الحاكم فهي تعود أساسا لرئاسة رئيس الدولة للحزب ما أدى إلى التداخل ما بين أجهزة الحزب ، و أجهزة الدولة ، و توظيفها لحساب الحزب خاصة في الاستحقاقات الانتخابية في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام 1981 الذي كان أداة السلطة لتقييد الحقوق ، و الحريات العامة التي يكفلها الدستور المصري، وبموجب هذا القانون احتجز ما يزيد عن 17000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير إلى 30000 سجين .

➤ عدم إقبال الأفراد على المشاركة السياسية بشكل فاعل كون قناعة راسخة - لدى قطاع كبير من الناخبين - أنه لا فائدة تُرجى من انتخابات محسومة سلفا، هذه القناعة التي ترسخت بشكل أكبر عقب إلغاء دور القضاء في الإشراف على الانتخابات بموجب التعديلات الدستورية في 2007<sup>(1)</sup>.

➤ سيطرة المؤسسة العسكرية على دواليب العملية السياسية فدورها السياسي مهيم على الحياة السياسية في مصر منذ 1952 إلى غاية الآن ؛بدليل أن كل الرؤساء ينتمون لهذه المؤسسة ما عدا الرئيس محمد مرسي .

#### ب-العوامل الاقتصادية، و الاجتماعية :

إن التزايد المضطرد للسكان في المقابل نقص في النمو الاقتصادي ، و فشل في السياسات التنموية و انتشار البطالة هذه الأخيرة التي بلغت سنة 2009 نسبة 16.7%<sup>(2)</sup> من أبرز العوامل التي دفعت المواطن المصري للمطالبة بإسقاط النظام الذي لم يحقق له تطلعاته الاقتصادية و الاجتماعية.

#### 2-العوامل الخارجية : و التي تتلخص في:

❖ تكنولوجيا الاتصال و الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي (خاصة Facebook و Twitter ) في التعبئة ،السرعة ، التنظيم ،تقديم المعلومات ، في تواصل الشباب مع بعضهم البعض، طرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير 2011 الذي يوافق عيد الشرطة، و اختيار هذا اليوم لم يكن اعتباطيا كان للتعبير عن الغضب و الدعوة إلى الخروج بالتنديد نتيجة انتهاج السلطة الأسلوب القمعي في تفريق المظاهرات و الاعتقالات، فقد قام المواطن المصري وائل غنيم، والناشط عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة بعنوان كلنا خالد سعيد في الموقع الاجتماعي فيسبوك

(1) حسنين توفيق إبراهيم، " النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات و معضلة الشرعية". متحصل عليه من :

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm>

بتاريخ: 2015-02-24.

(2) تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، معهد التخطيط القومي، " التنمية البشرية في مصر " ، مصر ، 2010، ص

؛ وكان خالد سعيد قد قُتل في 6 يونيو عام 2010 بعد أن عُدب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدا مهما ، كما دعا وائل غنيم ، والناشط عبد الرحمن منصور من خلال موقع الفيسبوك إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011<sup>(1)</sup>.

❖ بروز الظاهرة البوعزيزية<sup>(\*)</sup> كعامل خارجي مهم ؛ لتمثل نقطة تحول مفصلية ليس في تونس فقط بل في أغلب الدول العربية ، ففي تونس أسقط نظام الرئيس زين العابدين بن علي ، بعد ذلك في مصر إسقاط نظام الرئيس حسنى مبارك ، وفي كل من ليبيا و اليمن و سوريا ، هذا الذي يؤكد أن ما تشهده حاليا الدول العربية هو انعكاس لنظرية الدومينو من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع على عدة مستويات.

و مع استمرار المظاهرات و الاعتصامات و الاحتجاجات أدى ذلك إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 حيث أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان تخلي الرئيس عن منصبه ، لتدخل مصر بعدها في مرحلة سمتها الأساسية للاستقرار السياسي ، و معظمتها الأساسية إعادة بناء نظام سياسي جديد قادر على تحقيق التطلعات الشعبية.

### **ثانياً: الانتخابات الرئاسية 2012 و أثرها على الاستقرار السياسي.**

تولى المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة الحكم بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي في مصر بصفة مؤقتة و تم تعطيل العمل بالدستور، وحل البرلمان و تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، في ظل عودة المظاهرات الشعبية ؛ وتمت الاستجابة للمطالب المتعلقة باستقالة حكومة أحمد شفيق ، و تكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة ، و مقاضاة رموز النظام السابق ( حسني مبارك و نجليه و بعض الوزراء أثناء فترة حكمه) ، و حل الحزب الوطني الديمقراطي بقرار من المحكمة الادارية العليا ، و قد تلا ذلك فوز حزب العدالة و التنمية بأغلبية مقاعد البرلمان<sup>(2)</sup>.

(1) وحيد عبد المجيد، " نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر " .مجلة السياسية الدولية.المجلد 46. العدد184.أفريل 2011.ص 64.

(\*) يعود هذا المصطلح نسبة للشباب التونسي العاطل عن العمل محمد البوعزيزي الذي أحرق نفسه احتجاجاً على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطة التي صادرت عربته . لتكون بذلك بداية الحراك الشعبي في تونس .  
(2) تقرير نفين محمد توفيق، "المرحلة الانتقالية بين مطالب الثورة و أداء النظام" ، القاهرة، ديسمبر 2012، ص ص 9 ، 10.



و خلال هذه الفترة كانت هناك تعديلات دستورية لهندسة العملية الانتخابية باعتبارها مدخلا للمشاركة السياسية الفعالة ،و الاستقرار السياسي من خلال الإعلان الدستوري الذي تم الاستفتاء عليه في 19 مارس 2011 لتعلن الموافقة عليه في 20 مارس 2011 مانحا ضمانات قانونية تعزز الانتخابات السليمة التي ستؤسس لشرعية دستورية من بينها:

➤ تأكيد الإعلان الدستوري بإشراف القضاء على الانتخابات لاستبعاد دور وزارة الداخلية ،وضمان نزاهة العملية الانتخابية انطلاقا من فتح باب الترشح إلى إعلان النتيجة من خلال لجنة قضائية عليا تدعى لجنة الانتخابات الرئاسية ؛ التي يترأسها رئيس المحكمة الدستورية العليا ، و تتشكل من رئيس محكمة إستئناف القاهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة ، تكون قراراتها نافذة غير قابلة للطعن من أي جهة كانت ؛ و لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، هذا و الملاحظ على هذه اللجنة أنها لم تشمل في عضويتها وزير العدل أو وزير الداخلية ما يقلل تدخل السلطة التنفيذية في عملها.

➤ حق الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل في آخر الانتخابات التشريعية الحق في أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية<sup>(1)</sup>.

➤ التخفيف من الشروط الواجب توافرها للترشح لمنصب الرئاسة ( عهدة رئيس الجمهورية أربع سنوات) ، فبات من السهل على المرشحين المستقلين ،والأحزاب الصغيرة التقدم بالترشح لانتخابات الرئاسة حيث أشارت المادة 27 من الإعلان الدستوري 2011 على أنه : " ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري و المباشر ، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى ، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد"<sup>(2)</sup>. بالتالي تم تقليص عدد المؤيدين للمترشح لرئاسة الدولة من 250 إلى 30 عضو مؤيد.

(1) جمهورية مصر العربية، الإعلان الدستوري لمصر 2011. متحصل عليه من :

<http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution>

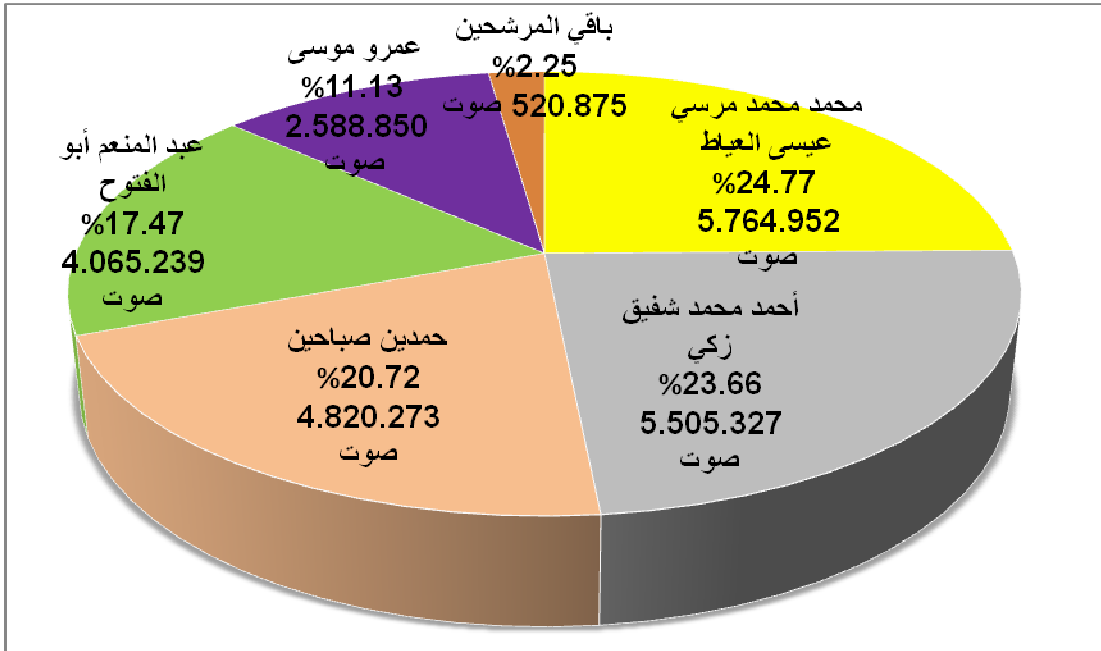
بتاريخ: 02-03-2015.

(2) المرجع نفسه.

بعدما تمت هندسة الاعلان الدستوري 2011 للعملية الانتخابية، تقدم العديد من المرشحين للانتخابات الرئاسية 2012 لكن تم رفض عشرة مترشحين بسبب الاعتراضات المقدمة من بعض المرشحين، و إلى عدم توافر شرط أو أكثر من الشروط الواجب توفرها قانوناً للترشح ، و من بين المرشحين الذين تم رفض ملفاتهم : محمد خيرت سعيد عبد اللطيف الشاطر، عمر محمود سليمان ، أحمد منصور محمد منصور<sup>(1)</sup>.

جرت بعد ذلك أول انتخابات رئاسية بعد الحراك الشعبي بتاريخ 23-24 مايو 2012، بلغت نسبة المشاركة فيها 46.42 % (23.672.236 ناخب ) من إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية<sup>(2)</sup>. و إذا قارناً هذه النتيجة بنسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2005 التي بلغت نسبة المشاركة السياسية فيها 23% نجدها ارتفعت، الأمر الذي يدل على إدراك المواطن المصري أهمية هذه الانتخابات في إيجاد رئيس جمهورية شرعي ، فكانت نتائج الجولة الأولى كما في الشكل التالي:

**الشكل رقم (03) : نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات : المرجع نفسه، ص 2.

<sup>(1)</sup> اللجنة العليا للانتخابات، " الانتخابات الرئاسية 2012 ". متحصل عليه من :

<http://pres2012.elections.eg/index.php/candidacy/excluded>

بتاريخ: 16-05-2015.

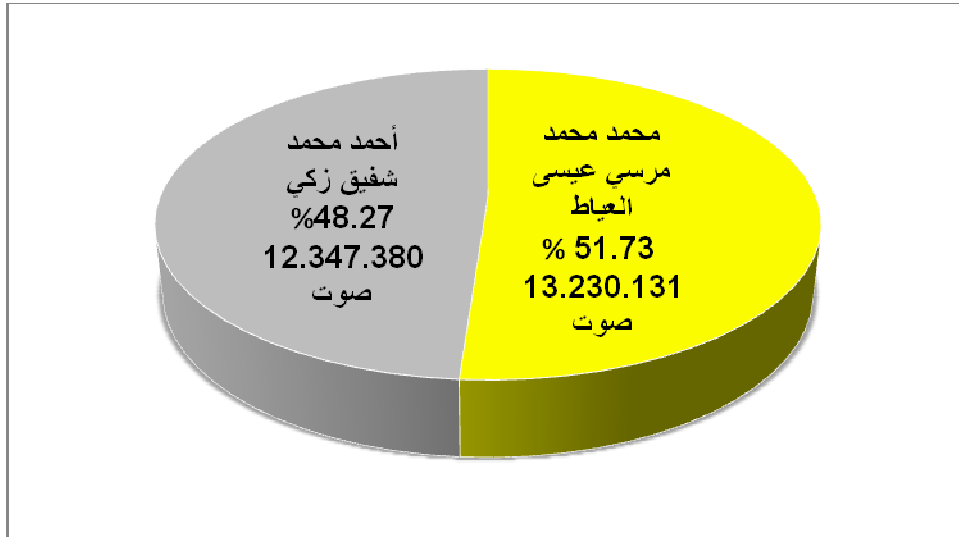
<sup>(2)</sup> المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012. الدوحة: المركز العربي للأبحاث

و دراسة السياسات، 2012، ص ص 1-7 .

المُلاحظ عن هذه الانتخابات أنها كسرت قاعدة الانتخابات التي يحظى فيها رئيس الجمهورية بنتائج مرتفعة تقارب 80% و 90% فأظهرت ذلك التنافس خاصة ما بين المرشح محمد مرسى العياط الذي حاز على 24.77% و المرشح أحمد محمد شفيق زكي الذي تحصل بدوره على 23.66% من الأصوات الصحيحة في الدور الأول.

لترتفع نسبة المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي اجريت بتاريخ 16 و 17 يونيو 2012 إلى 51.85%<sup>(1)</sup> ، و هذا يعود لاشتداد الصراع مع المرشحين محمد مرسى عيسى العياط الذي يمثل مرشح التيار الديني (جماعة الإخوان المسلمين) و أحمد محمد شفيق زكي كأحد رموز النظام السابق، فكانت النتائج كما يلي:

**الشكل رقم (04) : نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.**



**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات: المرجع نفسه، ص 3.

فاز محمد مرسى عيسى العياط بنسبة 51.73% من الأصوات، و هي نسبة تجعل من محمد مرسى يحظى بشرعية الصندوق تؤهله لممارسة السلطة ، و الملاحظ عنها أنها لم تُثر شكوكا حول نزاهتها مثل الانتخابات الرئاسية السابقة قبل اندلاع أحداث الحراك الشعبي ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض التجاوزات للعملية الانتخابية ، رصدتها المنظمة غير الحكومية ،عالم جديد للتنمية ، و حقوق الإنسان مثل : القيام بالدعاية الانتخابية أمام مراكز الاقتراع في 17 محافظة للمرشحين ، تقديم مبالغ

(1) المرجع نفسه، ص 2.

مالية من ممثلي المرشحين لكسب أصوات الناخبين ، و وجود أسماء متوفين في الكشوف الانتخابية و بعض المشادات الكلامية بين ممثلي المرشحين<sup>(1)</sup>.

بعد وصول التيار الإسلامي إلى السلطة و توليه مناصب عليا في الدولة منها الرئاسة ، و العضوية في البرلمان من خلال تحقيق الأحزاب الإسلامية مثل حزب الحرية والعدالة ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين ، و حزب النور ممثلا للدعوة السلفية ، و بعض الأحزاب الإسلامية الأخرى أغلبية في الانتخابات البرلمانية زاد بذلك تخوف الأحزاب السياسية خاصة ذات التوجه العلماني و المواطنين غير المسلمين ( المسيحيين - الأقباط ) من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على العملية السياسية، و حول إمكانية الرئيس ، و مجلس النواب الجديد من بناء دولة مدنية ديمقراطية تساوي بين الجميع في الحقوق.

و لأجل تحقيق الوحدة الوطنية و تعزيز مبدأ المواطنة ، و محاولة لجعل رأي الآخر السياسي و الديني يصب لمصلحة جماعة الإخوان المسلمين ، و لتجاوز أحداث ماسبيرو<sup>(\*)</sup>، سعت هذه الأخيرة لإقامة علاقات ودية مع الكنيسة المصرية لإزالة المخاوف من حكم الإخوان فتجلى هذا في زيارة قيادات حزب الحرية و العدالة للكنيسة القبطية في عيدي القيامة و الميلاد ، و في حرص الرئيس مرسي على الالتقاء بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الجديد عقب اختياره ، و في إدانة الاعتداءات على الكاتدرائية في العباسية ، كما دعا عصام العريان نائب رئيس حزب العدالة و التنمية لليهود ذوي الأصول المصرية إلى العودة لمصر كمواطنين مصريين<sup>(2)</sup>.

(1) تقرير مؤسسة عالم جديد للتنمية و حقوق الإنسان، "الانتخابات الرئاسية 2012". القاهرة، 2012. متحصل عليه من : <http://anhri.net/?p=55331> بتاريخ : 2015-05-16.

(\*) تُعرف بأحداث الأحد الدامي أو الأحد الأسود التي حدثت في نوفمبر 2011 ، حيث كانت هناك تظاهرة ضمن فعاليات يوم الغضب القبطي ردا على قيام سكان من إحدى قرى محافظة أسوان بهدم كنيسة قالوا أنها غير مرخصة وتصريحات لمحافظ أسوان اعتبرت مسيئة بحق الأقباط ، لتتحول إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات من الشرطة العسكرية والأمن المركزي أفضت إلى مقتل عشرات الأقباط .محمد توفيق توفيق، مرجع سابق، ص 58.

(2) رفعت سيد أحمد، " الحركات الإسلامية في الوطن العربي". متحصل عليه من : [http://www.caus.org.lb/Attachments/mustaqbal\\_416\\_halkanikashia%28alhrakatalaslama%29.pdf](http://www.caus.org.lb/Attachments/mustaqbal_416_halkanikashia%28alhrakatalaslama%29.pdf) بتاريخ: 2015-03-23.

لكن بعدما حاز الرئيس محمد مرسي على شرعية الصندوق، انتظر منه العمل على وضع برنامج موضوع التنفيذ ، فظهرت حملة تمرد في أبريل 2013 بقيادة مجموعة من الشباب عملت على جمع توقيعات من المواطنين و الدعوة على انتخابات رئاسية مبكرة ، تلاها إصدار عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع في يونيو 2013 تصريحات يحذر فيها من خطورة الأزمة السياسية التي تعيشها مصر ، و تأثيراتها السلبية على الأمن القومي من خلال تصاعد الحركة الاحتجاجية بها ، فضلا عن المهلتين اللتين منحهما للفرقاء المصريين لحل الأزمة ، ليتم في يوليو 2013 الانقلاب على الرئيس محمد مرسي من طرف المؤسسة العسكرية ، أما عن الأسباب التي دفعت إلى الاستقرار السياسي من خلال تنامي الحركة الاحتجاجية ، و حالة اللاتوافق ، و الانقلاب على الرئيس محمد مرسي و القيام بانتخابات رئاسية مبكرة، فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

❖ صعوبة انتقال جماعة الإخوان المسلمين إلى الممارسة العملية للسلطة بعدما وصلوا إليها (1).  
 ❖ منع غير المسلمين و النساء من تولي المناصب العليا في الدولة استنادا إلى شروط أهلية الحاكم بانتمائه الإسلامي و بهويته الذكورية ، هذا الذي رأته فيه أطراف تنتمي حتى للجماعة ذاتها في أنه يتناقض و مبدأ المواطنة لدى جميع القوى الفاعلة بالحياة السياسية محذرين من أن يشكل هذا المبدأ في البرنامج الحزبي لجماعة الإخوان من تحدٍ لاستمرارها.

❖ اعتقاد بعض شرائح من الشعب المصري لما خرجت مطالبة بإسقاط النظام ؛ أنه بسقوط النظام سيُقضى على التحديات التي تواجه مصر على كافة المستويات فتطلع الشعب المصري كان مرتفعاً تجاه أداء الرئيس المنتخب محمد مرسي ، معتبرين إسقاط النظام هو السبيل الذي سينقل مصر من النظام المتسلط إلى النظام الديمقراطي ، و من التخلف إلى التقدم ، لكن ينبغي التأكيد في هذا الصدد أن الشعب المصري طال صبره لعقود على نظام حسني مبارك و سياسياته ، إلا أنه لم يمنح رئيس الجمهورية الجديد الفرصة الكافية فقرابة السنة (ربع مدة العهدة الرئاسية) ليست بالفترة الكافية للحكم على مدى فاعلية من فشل الرئيس السابق محمد مرسي ، و جماعة الإخوان بصفة عامة.

❖ تعثر جولات عديدة للحوار بين السلطة و المعارضة التي لم تؤد إلى نتائج جدية تحقق التوافق الوطني نظرا لأن أهم قوى المعارضة السياسية المتمثلة في جبهة الإنقاذ الوطني ، و ائتلاف شباب الثورة

(1) خليل العناني، " جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي " .مجلة سياسات عربية. العدد 4.سبتمبر 2013.

لم تستمر فيها مبررةً ذلك بعدم جدوى الحوار ، و لعدم التزام الرئيس بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في جلسات الحوار (1).

❖ إقحام القضاء في الخلافات السياسية : من خلال رفع دعاوى قضائية للفصل في الأمور السياسية لا يستدعي حلها بالمحاكم و إنما على طاولة الحوار، فأصبحت بذلك السلطة القضائية في مواجهة مع السلطة التنفيذية.

❖ دور السلطة الرابعة ( وسائل الإعلام ) : خاصة القنوات التلفزيونية الخاصة حيث عملت على تغذية الخلافات ، و الانقسامات السياسية ؛ فبدلاً من توير الرأي العام بنشر الحقائق انخرط في حملات إعلامية إعلامية مضادة ساهمت في تعميق الأزمة السياسية في البلاد (2).

نتيجة للأسباب السابقة الذكر زاد انتشار أعمال العنف السياسي، و في ظل تضارب عدد الضحايا فُض اعتصام ميداني رابعة العدوية، و النهضة(\*) من طرف الأجهزة الأمنية بعد الانقلاب على محمد مرسي بطريقة عنيفة، فقد أكدت المنظمة الدولية غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان (*Human Rights Watch*) أن قوات الأمن قتلت ما يزيد على 800 من المتظاهرين السلميين (3) لكن يبقى التحقيق القضائي المستقل هو الذي يُبين الأرقام الصحيحة ، كما أعتقل ما لا يقل عن 22000 شخص منذ الانقلاب على محمد مرسي يوليو 2013، أما المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أحصى 41000 معتقل (4).

كما اعتقل عدد من قيادات و كوادر جماعة الإخوان المسلمين و تقديمهم للمحاكمة بتهمة التخابر لصالح أطراف أجنبية ، و قتل المتظاهرين و التحريض على استخدام العنف ، و قطع الطرق و قد شملت هذه المحاكمات كل من (محمد بديع) المرشد العام للجماعة و (محمد مهدي عاكف) المرشد السابق و

(1) إبراهيم نصر الدين، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، 2014، ص 186.

(2) المرجع نفسه، ص 177.

(\*) مكان اعتصام مؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي الذي حُكم عليه بالإعدام بتاريخ 16 مايو 2015.

(3) Human Rights Watch، « Egypt: Scant Evidence for Mass Convictions ». Obtenu du :

<http://www.hrw.org/news/2015/04/19/egypt-scant-evidence-mass-convictions>

le: 08-05-2015.

(4) Human Rights Watch، « Egypt: UN Should Condemn Worsening Abuses ». Obtenu du :

<http://www.hrw.org/news/2014/11/04/egypt-un-should-condemn-worsening-abuses>

le: 08-05-2015.

الحدث الأهم محاكمة محمد مرسي بتهمة عدة من بينها: التجسس، وتسريب معلومات سرية إلى قطر و هو في السلطة و إهانة القضاة (1).

إضافة إلى العنف الرسمي المنتهج كان هناك أيضا عنف غير رسمي ؛ فعادة ما تكون بداية المظاهرات سلمية غير أنها سرعان ما تنتقل إلى سلوكات عنيفة ، فتميزت المظاهرات بتواجد نسبة معتبرة من أطفال الشوارع الذين يعانون الحرمان بشخصيات تحتوي روح الانتقام ، و رفضا لمشاركة الإناث في التظاهر و للترهيب من العودة مجددا إلى ساحات التظاهر كانت هناك بعض التصرفات غير الأخلاقية كالترش ، و اغتصاب الإناث حيث خرجن بكثافة للمشاركة في المظاهرات السلمية ، لكن هذا لم يؤثر على حضورهن بقوة (2). هذا يرجع إلى غياب ثقافة التظاهر السلمي و فهم معناها ، و ذلك يرجع لغياب ثقافة سياسية ديمقراطية التي ليست مجرد معتقدات، معارف أو قيم سياسية، و لكن هي إطار لترشيد المشاركة السياسية.

لذلك حالة اللاإستقرار السياسي في مصر لا يتحملها فقط التيار الإسلامي أو المعارضة ، فحتى الشعب المصري من خلال عدم استغلاله المشاركة السياسية خاصة التظاهر بالشكل الأمثل؛ كالقيام بالسرقة، الاعتداء ، مقاطعة الحوار مع السلطة، فالمصريون كغيرهم من الشعوب العربية عانوا من الاستبداد لعقود من الزمن ؛ و بمجرد أن فُتح الباب للخروج من البيئة الاستبدادية وجدت صعوبة في ذلك لأنها غير متعوده على الحرية كإطار ينظم المشاركة السياسية.

### ثالثا: الانتخابات الرئاسية 2014 و أثرها على الاستقرار السياسي

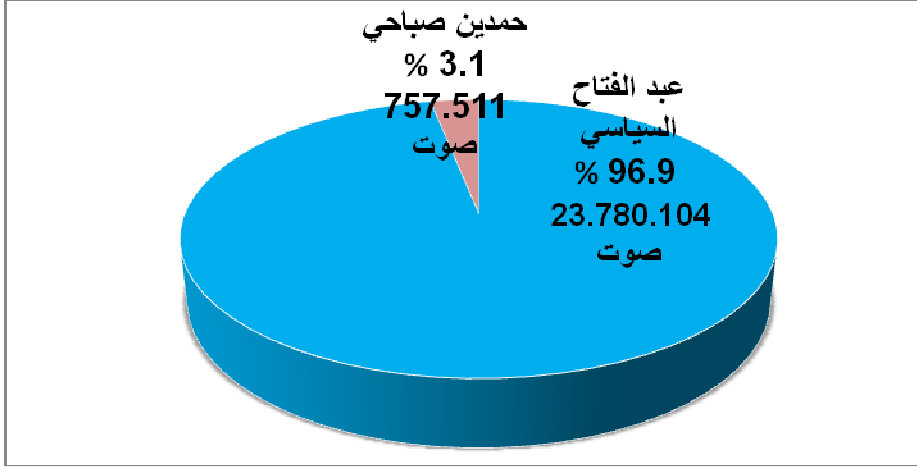
بعد الانقلاب على محمد مرسي تم التوصل إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، و تعطيل العمل بالدستور وتشكيل لجنة لتعديله و كذلك تشكيل حكومة كفاءات وطنية ، و تم في ضوء ذلك تولى عدلي منصور رئاسة الجمهورية ، و تشكيل حكومة جديدة رئيسها الاقتصادي الشهير حازم البيلالي ، و مع تصاعد المطالب الشعبية بترشح عبد الفتاح السيسي للانتخابات الرئاسية الذي استقال من منصبه كوزير للدفاع ، و ترشح للانتخابات التي جرت في 26-27 مايو 2014 و تم تمديدها يوما آخر، ليتنافس مع

(1) إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 194.

(2) علي ليلي، "خرائط العنف على ساحات الثورات العربية". مجلة الديمقراطية. العدد 50. أبريل 2013. ص ص 31 ،

حمدين صباحي ممثل التيار الناصري، ليفوز في الانتخابات الرئاسية عبد الفتاح السيسي الذي يعتبر رئيس منحدر من الفئة العسكرية.

**الشكل رقم (05): نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية 2014.**



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات: لجنة الانتخابات الرئاسية، " نتيجة الانتخابات الرئاسية 2014 على الخريطة". متحصل عليه من :

<https://pres2014.elections.eg/presidential-elections-2014-results-on-map>

بتاريخ: 2015-03-25.

نسبة المشاركة في هذه الانتخابات(\*) قدرت بـ ( 47.4% ) ما يعادل ( 25.578.223 ) ناخب (1)، و هي نسبة أكبر من الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012 ( 46.42% ) و أقل من انتخابات الجولة الثانية من نفس الانتخابات ( 51.85% )، والمُلاحظ على نتائج هذه الانتخابات أنها أعادت للواجهة الانتخابات التي يفوز فيها المترشح بنسب مرتفعة جدا ( فوز عبد الفتاح السياسي بـ 96.9% ) ، و المثير للشك في صحتها أنه هل يُعقل أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي الذين صوتوا عليه في الجولة الثانية ( 13.230.131 صوت ) 51.73% أغلبهم صوت لعبد الفتاح السيسي؟ صحيح أنه في ظل تنامي دعوات المقاطعة من طرف التحالف الوطني لدعم الشرعية(\*\*) إلا أنه يتضح من غير

(\*) تم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري و المباشر بنظام الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة. جمهورية مصر العربية، دستور مصر 2014، مرجع سابق.

(1) المرجع نفسه..

(\*\*) يتكون التحالف الوطني لدعم الشرعية الذي تأسس بعد الانقلاب على الرئيس محمد مرسي من أحزاب سياسية كحزب الحرية و العدالة، حزب البناء و التنمية، حزب الإصلاح و ضباط متقاعدين ، و بعض ممثلين الطلاب ، و بعض النقابات العمالية في مصر.



المنطقي حيازة عبد الفتاح السياسي على ( 23.780.104 صوت ) هذا بدوره ما يثير التساؤلات حول نزاهة ، و مصداقية هذه الانتخابات ما يؤثر في الصميم على شرعية عبد الفتاح السيسي كرئيس شرعي لمصر .

فبعد فوز عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية اتخذ مجموعة من الإجراءات لقمع المعارضة، و تحت حجة بسط الأمن ، و تحقيق الاستقرار عمد إلى تقنين إجراءات ، و عرض لمشاريع قوانين لتوسيع نطاق الدولة الأمنية ما من شأنه التأثير على الاستقرار السياسي عبر تزايد الاحتجاجات ، و هو الذي يتضح في:

- إصدار الرئيس عبد الفتاح السيسي قانونا ينظم دور الجيش في 27 أكتوبر 2014 لإحلال الأمن، ومنح المحاكم العسكرية صلاحيات أكبر؛ فأجاز للجيش مساعدة الشرطة في حراسة المنشآت العامة ، بما في ذلك محطات الكهرباء ، كما أتاح اللجوء إلى المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين الذين قاموا بالاعتداء على الأملاك العامة أو المشاركين في الاحتجاجات<sup>(1)</sup>.
- استغلال قانون التظاهر الصادر في 24 نوفمبر 2013 للزج بالآلاف من الشباب في السجون ، وصلت في بعض الأحيان إلى السجن 15 عاما بتهمة انتهاك هذا القانون.
- التضييق على بعض المنظمات المعنية بحقوق الإنسان : عبر تشويه صورتها إعلاميا ، و اتهامها بتهديد الأمن القومي حيث أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي قبل انتخاب عبد الفتاح السياسي كرئيس لجمهورية مصر مقترح لمشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد ، رأت فيه منظمات حقوق الإنسان أنه أشد قمعا من ذلك القانون الذي صدر عام 2002 في حين وصفته منظمة هيومان رايتس ووتش بأنه بمثابة خنق لهذه الجمعيات وسلب لاستقلالها ، وبأنه يقضى على أحد مكونات الديمقراطية في مصر .
- الإعلان عن مشروع رصد المخاطر الأمنية لشبكات التواصل الاجتماعي لمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي<sup>(2)</sup>، و هو يمثل انتهاكا للحق في الخصوصية وحرية التعبير .

(1) شريف عبد القدوس، " تكريس حكم العسكر مصر والعودة إلى السلطوية " .متحصل عليه من:

<https://alsyasee.wordpress.com/2014/10/29/alsyasee-article-53>

بتاريخ: 2015-04-02.

(2) عوض شحاتة، " تأميم السياسة: رهانات السلطة وخيارات المعارضة في مصر " . متحصل عليه من :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/07/201472285846674285.htm>

بتاريخ: 2015-03-25.

لذلك نتيجة للإجراءات المتخذة كانت هناك جملة من المطالب السياسية خلال عام 2014 كانت سببا في أعمال العنف السياسي عبر التظاهر، و الاحتجاج في الشارع المصري تتمثل في الآتي:

- دخول الصحفيين و الطلاب في بداية أبريل 2014 في اعتصام احتجاجا على الانتهاكات التي يتعرضون لها، ومطالبة البعض منهم فتح تحقيقات في مقتل صحفيين و طلاب ، و الإفراج الفوري عن كافة الإعلاميين ، و الطلاب المعتقلين أيا كانت انتماءاتهم مع توفير الحماية القانونية لهم.
- مطالبة معارضين للسلطة المنظمات الدولية بالتدخل لحماية المصريين من أحكام القضاء ، فيما طالب آخرون بإعادة النظر في الأحكام الأولية بالإعدام التي صدرت بحق 683 من أنصار محمد مرسي؛ من بينهم المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع ، لاتهمهم بارتكاب أعمال عنف .
- مطالبة قوى سياسية و متظاهرين مؤيدين ومعارضين للسلطة بمحاسبة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونظامه ، عقب حصول حسني مبارك على حكم البراءة في قضايا تتعلق بقتل المتظاهرين في يناير 2011 وبالفساد المالي، ما دفع السلطات إلى اعتقال عشرات المتظاهرين من بينهم صحفيين<sup>(1)</sup>.

فتوالي الأحداث من انتخاب مرسي في 2012 إلى الانقلاب عليه و الانتخابات الرئاسية التي فاز بها المنتمي للمؤسسة العسكرية هي طريق لإرساء أسس نظام سياسي يعمل على تقويض الحقوق تحت حجج حفظ الأمن ، و الاستقرار ما من شأنه تقلص المكاسب التي بدت للوهلة الأولى عقب الحراك الشعبي 25 يناير 2011.

و رغم قصر الفترة التي يُحكم فيها على مدى فتح مؤسسات النظام السياسي المصري المجال أمام المشاركة السياسية الفاعلة أم لا، إلا أنه توالي الأحداث من انتخاب مرسي في 2012 إلى الانقلاب عليه، و الانتخابات الرئاسية التي فاز بها المنتمي للمؤسسة العسكرية الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات تعتبر بمثابة الطريق لإرساء أسس نظام سياسي يعمل على تقويض الحقوق تحت حجج حفظ الأمن و الاستقرار.

(1) القدس العربي، " 2014 عام الاحتجاجات في مصر ". متحصل عليه من :

### المبحث الثالث: رؤية تقييمية للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في مصر.

سيتم تقييم المشاركة السياسية في مصر، و الوقوف على أهم المعوقات التي تعني مجموعة المثبطات ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و حتى الخارجية التي في ظلها تجد المشاركة السياسية الفاعلة و الاستقرار السياسي في مصر صعوبة التحقق على أرض الواقع.

#### أولاً: تقييم المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في مصر.

بعدما تمت دراسة انعكاسات بعض صور المشاركة السياسية ( المشاركة في الانتخابات، المشاركة في منظمات المجتمع الأهلي، تولي منصب رئاسة الجمهورية) بعض مؤشرات الاستقرار السياسي ( العنف السياسي، شرعية السلطة الحاكمة، استقرار المؤسسات السياسية، نمط انتقال السلطة في الدولة، الوحدة الوطنية) يبين أن فعالية المشاركة السياسية في مصر 2000-2014 محدودة و هو الذي ساهم في اللاإستقرار السياسي خاصة منذ 2011 و هذا راجع إلى العوامل التي ترتبط بالخب و أخرى بالمواطنين تتمثل في :

- عدم توافر إرادة سياسية حقيقية لتفعيل المشاركة السياسية، وعدم الرغبة في تقديم تنازلات لصالح توسيع المشاركة في صنع القرار.
- احتكار الحزب الحاكم للساحة السياسية لثلاثة عقود متواصلة أدى إلى غياب التداول السلمي على السلطة.
- قيام السلطة بعرقلة المشاركة السياسية عبر مجموعة الضمانات القانونية للحد من فعاليتها مثل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية رقم 84 سنة 2002، و قانون الأحزاب السياسية رقم 40 سنة 1977 المعدل سنة 1992<sup>(1)</sup>.
- عدم إدراك المؤسسة العسكرية أن الطريق المؤدي إلى بناء الدولة المصرية بمؤسسات ديمقراطية لا يكون بتدخل الجيش ، و سيطرته على المؤسسات المنتخبة.
- ضعف أداء مؤسسات السلطة خاصة مجلس الشعب في إخراج سياسيات تقلل من نسب الفقر، و البطالة المرتفعة.

(1) عبد الناصر أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 86، 88.

- نقص الوعي السياسي للمواطن المصري أدى إلى تنامي روح العنف خاصة لدى الأفراد المحرومين من حقوقهم فأصبح يشعر بالغرابة.
- اقتناع الأفراد بأن نتائج الانتخابات معلومة و محسومة مسبقا .
- غياب العدالة التوزيعية.
- غياب الثقة في السلطة نتيجة اعتبار أعضاء البرلمان أن تواجههم في الجهاز التشريعي هو لخدمة النظام الحاكم و مصالحهم الخاصة ،وليس من أجل خدمة المواطنين الذين وضعوا ثقتهم فيهم بالتصويت لصالحهم .
- عدم قدرة مؤسسات التنشئة السياسية كالأ أسرة ، المدرسة و الأحزاب السياسية على غرس ثقافة سياسية مشاركة لأفراد المجتمع المصري.

### ثانياً: معوقات المشاركة السياسية الفاعلة و الاستقرار السياسي في مصر .

نظرا للعلاقة الارتباطية بين المشاركة السياسية ، و الاستقرار السياسي تظهر مجموعة من المعوقات المشتركة لكلا المتغيرين يتمثل أهمها في:

#### **1- المعوقات الداخلية: تتحدد في:**

أ- المعوقات السياسية :

- ❖ صعوبة السيطرة على رموز النظام السابق بما يحتويه من مؤسسات ( مؤسسة القضاء و المؤسسة العسكرية ) و شخصيات تسعى من أجل الإبقاء على مصالحها السياسية و الاقتصادية و عدم فقدان مناصبها في ظل النظام الجديد<sup>(1)</sup>.
- ❖ تحدي إعادة دمج جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية بالنسبة للسلطة السياسية الحاكمة، فإقصاء جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي و الاستخفاف بالمعارضين و اعتبارهم ثورة مضادة و إرهابيين لن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي بقدر ما سيعمل على زعزحته لأن هذا الإقصاء سيعمل على تفاقم من انتشار أعمال العنف السياسي، ففي ظل سياسة إقصاء الآخر و استبعاده من الخريطة السياسية لن تتأتى المشاركة السياسية الفاعلة و الاستقرار السياسي خصوصا في ظل تجذر نشاط جماعة الاخوان الخدماتي و الاجتماعي، فمن خلاله استطاعت كسب تأييد فئات كبيرة من المجتمع المصري خاصة فئة الفقراء و المحتاجين.

(1) خليل العناني، مرجع سابق، ص ص 9 ، 10.

❖ ضعف الاهتمام بالمشاركة السياسية في الانتخابات المحلية مقارنة بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية على الرغم من الأهمية البالغة للمشاركة السياسية في الانتخابات المحلية في إيجاد هيئات منتخبة تعمل للقضاء على المشاكل التي يعاني منها المواطن المصري في محافظته ، و يعود هذا لاهتمام وسائل الإعلام التي ينصب اهتمامها بشكل أكبر على الانتخابات الرئاسية و التشريعية هذا الذي ينتقل إلى المواطن، و إلى ضعف اهتمام الأحزاب السياسية بالانتخابات المحلية.

❖ محدودية الموضوعية لدى وسائل الإعلام فعوضا من أن تكون منبرا لنشر الحقائق و لتتوير الرأي العام ، عرض الرأي و الرأي الآخر، و العمل السياسي الإصلاحي و التوعوي، أصبحت أداة لنشر المعلومات المغلوطة و التضخيم الإعلامي .

#### ب- المعوقات الاقتصادية و الاجتماعية:

إن التحدي الاقتصادي يشكل بحق عائقا أمام المشاركة السياسية ، و الاستقرار السياسي فعلى مدار الأربع سنوات الأخيرة اقتصر معدل النمو على متوسط قدره 2% ، وارتفع معدل البطالة متجاوزا 13% في 2014/2013، أما الفقر فقد زاد إلى 26.3% في الفترة 2013/2012 وتجاوز عجز الميزانية المالية العامة 10% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2011 حيث سجل 15.8% في 2014/2013 ومعظمه يُمول من مصادر محلية ؛ الأمر الذي ساهم في ارتفاع مستوى التضخم نسبيا ؛ كما بلغ الدين العام 90.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في منتصف 2014، هذا وشكلت الاضطرابات السياسية عبئا على السياحة والتدفقات الرأسمالية<sup>(1)</sup>، و مما أثر على انخفاض عائدات قطاع السياحة الذي يعد من الركائز المهمة في الاقتصاد المصري .

و نظرا لأنه لم يعد ممكناً الفصل بين التحدي السياسي والتحدي الاقتصادي الاجتماعي في أي دولة لذلك تعد مشكلتي الفقر و البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية الاجتماعية التي تحتاج إلى معالجة واضحة وفعالة، و لأن للمشكلتين انعكاسات واضحة ،ومباشرة على مدى قدرة النظام السياسي الحالي على تحقيق استقرار سريع في الأوضاع السياسية ،وتوفير الأمن لا بد من إيجاد الآليات المناسبة ، السريعة و الدائمة للتخفيف من حدتهما.

(1) تامر فاروق، " أهم المعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري". متحصل عليه من:

ج- المعوقات الأمنية:

- ضبط الحدود المصرية الغربية ، و الشرقية فمع الحراك في ليبيا سيطرة تجارة السلاح و تهريبه بكميات كبيرة ، و تهريب المخدرات ، إضافة إلى التهريب عبر الأنفاق ما يؤدي إلى انخفاض السلع المعروضة و ارتفاع الأسعار.
- الوضع الأمني في سيناء حيث لا يتوقف سقوط القتلى ، و الجرحى من رجال الشرطة و الجيش و المدنيين المصريين .

د- المعوقات الثقافية:

طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المصري انعكست في سلوكيات الأفراد فهم على معرفة تامة بمخرجات النظام السياسي، و قواعد اللعبة السياسية، إلا أن هناك عزوف عن المشاركة السياسية لإدراكهم عدم جدواها، و أحيانا أخرى تكون ثقافة سياسية مشاركة لكنها تأخذ باتجاه العنف ، و هو ما أثر على عدم الاستقرار السياسي خاصة مع بداية الحراك الشعبي في مصر ، كما توجد أيضا ثقافة سياسية غير مشاركة و هي تعود لعامل رئيس يتمثل في ارتفاع مستوى الأمية فقد بلغ عدد المصريين الأميين حسب المنظمة العالمية للتربية والثقافة و العلوم (UNESCO) 15.631.000 أمي مصري لدى الأفراد الذين يفوق عمرهم 15 سنة فما فوق لسنة 2010<sup>(1)</sup>،

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى تأثير الأمية على المشاركة السياسية سلبا ، هذا الذي قد يظهر في توجيه لانتخاب مرشح أو قائمة معينة، و هذا المشكل لن يُقضى عليه بمجرد تعليم الشخص القراءة و الكتابة فقط ؛بل أيضا بغرس حب الوطن فيه ، المسؤولية الاجتماعية ، روح المشاركة و تقبل الآخر لأنها قيم تساهم في جعل دور الفرد إيجابيا في مجتمعه ، أما مجرد تعليم القراءة و الكتابة فقط لن يقدم الإضافة المرجوة من الفرد كي يشارك بفعالية.

2- المعوقات الخارجية: و تتعلق بـ:

تأمين أمن إسرائيل القومي؛ فليس من مصلحة إسرائيل و الأنظمة السياسية الغربية التي تحمي تواجدها في منطقة الشرق الأوسط وجود نخبة حاكمة في مصر تؤثر على أمن إسرائيل بدعمها الدولة الفلسطينية سياسيا، أمنيا و اقتصاديا، أو تحرق اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر و إسرائيل عام

<sup>(1)</sup> Report UNESCO Institute for Statistics, « Adult and youth literacy 1990-2015 Analysis of data for 41 selected countries », Montreal, 2012.p 17.

1979، لذلك يبقى التحدي الخارجي يطرح نفسه بشدة خاصة في نتائج المشاركة السياسية في الانتخابات التي إما ستعكس إرادة الشعب المصري أو مصالح القوى الخارجية .

و للتغلب على هذه المعوقات تظهر ضرورة :

✓ التعاون بين السلطة و منظمات المجتمع الأهلي: فمن يتواجدون في أعلى هرم السلطة لن يستطيعوا بمفردهم تحقيق المتطلبات الشعبية، و مختلف فعاليات المجتمع الأهلي طبعاً في إطار استقلالية عضوية، وظيفية و مالية عن السلطة و عدم التضيق على نشاطها بمختلف الطرق؛ القانونية، و عبر الأجهزة الأمنية ، لأنه بدونها لن يتأتى الاستقرار السياسي ، و الاحتقان السياسي سيزداد و بوتيرة متسارعة ، و التعاون بين هذين الطرفين يجعل من منظمات المجتمع الأهلي قادرة على أن تكون شريكا للسلطة بما يُوسع اتخاذ القرارات الأكثر توافقاً مع الحاجات الخاصة بالمجتمع في جميع المجالات ما من شأنه تفعيل التنمية و إقامة نظام ديمقراطي في الدولة و المجتمع.

✓ احترافية وسائل الإعلام :

حيث يرى الباحثان جينينغز براينت و سوزان تومبسون (Susan Thompson)(Jennings Bryan) أن الإعلام الحر لكي يدعم الديمقراطية يجب أن يقوم بالوظائف التالية:

- **الوفاء بحق الجماهير في المعرفة :** من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة ، شرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.
- **الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال :** عبر تحويلها لساحة التعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات ، وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها و التعبير عن مشاكلها .
- **المساهمة في تحقيق المشاركة السياسية :** من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تدفع المواطنين لاتخاذ للمشاركة السياسية والانتماء للأحزاب السياسية، والتصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.
- **إدارة النقاش الحر في المجتمع** بين جميع القوى للوصول إلى أفضل الحلول.
- **الرقابة على مؤسسات المجتمع** لحمايتها من الانحراف والفساد عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة و إساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.
- **المساعدة في صنع القرارات ، و التأثير في اتجاهات الرأي العام :** حيث صانع القرار ينظر إليها كأداة لمعرفة ردود المواطنين تجاه سياسياته و قراراته لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، و هي من تزود المجتمع بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة

الشخصيات السياسية فعن طريق مضمون هذه الوسائل يمكن التعرف على توجهات الرأي العام

ورؤيته حول مختلف القضايا مما يرشد السلطة السياسية ويسهم في إنجاح سياساتها<sup>(1)</sup>.

✓ إعادة بناء الثقة السياسية : تتعدد الرؤى حول عملية بناء الثقة السياسية بين الشعب و السلطة، بين

المعارضة و السلطة، إلا أنه من أهم الميكانيزمات لذلك ؛ العمل على تحقيق أداء حكومي فعال فيما

يخص المجال الاقتصادي و ذلك للعلاقة الطردية بين ثقة المواطنين و أداء الدولة اقتصاديا.

✓ إعادة الاعتبار لقيمة الحوار و التوافق لأجل احتواء ديناميكية التنزع ، و الصراع للمرحلة الآتية كون

غيابها يتولد عنه إخلال بالاستقرار، فمناخ الحوار و البحث عن التوافقات الممكنة في إطار تنازلات

متبادلة في غاية الأهمية لتجاوز حدة الخلافات على جميع المستويات في ظل ثقافة سياسية تحترم

المعارضة ، لذا يبرز بإلحاح العمل بالديمقراطية التشاركية في هذه المرحلة الحرجة أين تكون السلطة

التشريعية عمادا أساسيا للنظام السياسي، و المجتمع الأهلي الحلقة الاتصالية الأولى بين السلطة و

المجتمع، و مشاركة المواطن المستمرة أهم شروط نجاح التنمية.

<sup>(1)</sup>صفوت العالم، صفوت العالم، " دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا".متحصل عليه من:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/201331411434095725.htm>

بتاريخ: 2015-03-06.



### خلاصة الفصل الثالث

مما تقدم يمكن القول أن النخب الحاكمة في مصر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 عملت على إخراج الانتخابات من مضامينها ؛ عبر تشويه مبدأ التمثيل الحقيقي و شرعية الهيئات المنتخبة من خلال الإستراتيجية الأمنية بالتعسف في استخدام القبضة الأمنية للترهيب و التخويف بهدف ضمان استمرار المكوث في السلطة ، و الإستراتيجية القانونية عبر تكييف القوانين لصالح فوز الحزب الحاكم .أما فيما يخص منظمات المجتمع الأهلي التي لا تتسم بالمأسسة و إن كانت الجمعيات الأهلية ، و بدرجة أقل النقابات لا يمكن تعميم هذا الوصف عليها لأنه في خضم الإستراتيجية المنتهجة من طرف هذه المنظمات خاصة التي تنتمي إلى التيار الإسلامي من خلال تقديم الخدمات المجانية خاصة لكسب تأييد المجتمع المصري كافة و على الخصوص فئة الفقراء، لكن رغم الإضافة التي قدمتها هذه المنظمات تعسف الأجهزة الأمنية تجاهها ساهم في انتشار أعمال العنف السياسي ما أثر على استقرار مصر في تلك الفترة و إن كان ذلك بوتيرة أقل من تلك التي شهدتها مصر مع بداية الحراك الشعبي في 25 يناير 2011.

على إثر ما شهدته الحياة السياسية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 و حتى ما قبلها من تقييد الحقوق و الحريات ، خرج المصريون للشوارع ، و الساحات رغبة في إسقاط النظام الذي عمل على تعبئة الجماهير ، و اضعاف الشرعية من خلال الانتخابات الشكلية لإظهار النظام الحاكم أنه نظام ديمقراطي، هذا الذي ولد سخطا شعبيا كبيرا على أداء النظام ، و بإعلان تحي حسني مبارك عن السلطة دخلت مصر في مرحلة انتقالية لتأتي بعدها انتخابات 2012 حيث تمت هندسة بعض مواد الإعلان الدستوري سنة 2011 بشكل يساهم في إرساء مبدأ التمثيل الحقيقي ، و ضمان نزاهة و شفافية العملية الانتخابية عبر التركيز أكثر على دور القضاء في الإشراف على العملية الانتخابية و تقليل القيود للترشح في الانتخابات.

أفرزت الانتخابات الرئاسية 2012 التي تمت هندستها من خلال الإعلان الدستوري 2011 انتخابات سليمة منحت شرعية ممارسة السلطة للرئيس المنتخب محمد مرسي ، لكن في ظل التخوف من سيطرة جماعة الإخوان المسلمين ، و استعجال الشعب المصري نحو إعادة بناء مصر سياسيا و اقتصاديا عادت المظاهرات مرة أخرى، واستفحلت أعمال العنف السياسي من اعتقالات ، و فض اعتصامات بتدخل الأجهزة الأمنية غير قانونية و ضرب لحقوق الإنسان التي راح ضحيتها العديد من القتلى و الجرحى.

بفوز عبد الفتاح السيسي بأغلبية الأصوات في الانتخابات الرئاسية 2014 عاد الحديث فيها للتشكيك في شرعية و سلامة الانتخابات الرئاسية وذلك لمقاطعة الانتخابات من طرف عدة قوى سياسية، و نتيجة اتخاذ الرئيس مجموعة من الإجراءات أعادت مظاهر الاستبداد باصداره لبعض القوانين المقيدة لحقوق و حريات المواطن المصري ، انعكس هذا أليا على عودة الاحتجاجات ، و المظاهرات من الصحفيين، الطلبة، المنظمات الحقوقية ، و بعض أفراد الشعب، نتيجة انتهاكات السلطة ، هذا الذي يؤكد أن عدم الوصول إلى الاستقرار السياسي يرجع للعامل الأبرز المتمثل في الممارسة الاستبدادية من السلطة.

تعتبر المشاركة السياسية في مصر محدودة الفعالية و ذلك لتداخل و تشابك مجموعة من العوامل الداخلية و الخارجية ، فأما العوامل الداخلية نجد العوامل السياسية المرتبطة بالنخبة الحاكمة في حد ذاتها، أو العوامل اقتصادية، الاجتماعية و حتى أمنية، في حين المعوقات الخارجية فهي تتحدد أساسا من خلال خطر التدخل الخارجي من قبل القوى الخارجية .

# الخاتمة

المشاركة السياسية هي نشاط طوعي يتعلق أساساً بالمشاركة في صنع القرارات بهدف التأثير عليها بما يتوافق و الصالح العام للمجتمع، مما له من الأهمية في تقليل من حالة الشعور باللامبالاة، تحقيق تنمية فعالة و بناء ثقة سياسية بين الشعب و السلطة.

يتداخل مفهوم المشاركة السياسية مع مجموعة من المفاهيم تصبح مكملة له مثل: التنشئة السياسية التي عن طريقها يكتسب الأفراد المعارف و المهارات و مجموعة القيم التي تمكنهم من المشاركة السياسية عبر مؤسسات معينة كالأسرة ، المدرسة والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الثقافة السياسية التي تتمثل في المعتقدات السياسية و الأفكار السائدة في مجتمع معين ،باتسامها للطابع المشاركةي ، يكون للفرد دوراً مؤثراً في العملية السياسية ما يجعل المشاركة السياسية تسير نحو الاتجاه الفاعل، و أيضاً التمكين السياسي الذي يعتبر من آليات تفعيل المشاركة السياسية بتعزيز حظوظ الفئات المهمشة في الحياة السياسية و توسيع عملية المشاركة.

تتجسد صور المشاركة السياسية في المشاركة في الهيئات المنتخبة، الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية ، النقابات المشاركة في المؤتمرات العامة، التصويت ، لكن ذلك يتطلب مؤسسات تنشئة سياسية قوية ، و فاعلة تعمل على غرس قيم المشاركة السياسية ، و حب العمل الجماعي و المسؤولية الاجتماعية، إضافةً إلى وجود بيئة قانونية تقدم كافة الضمانات اللازمة لذلك من حرية و مساواة.

للمشاركة السياسية أربع مستويات هي :

- ممارسو النشاط السياسي و الذي يشمل العضوية في تنظيم سياسي ما .
- المهتمون بالنشاط السياسي كالتصويت على سبيل المثال.
- الهامشيون في العمل السياسي و يشمل أولئك الذين لا يهتمون و لا يخصصون وقتهم وجهدهم للعمل السياسي.
- المتطرفون سياسياً الذين ينسحبون من الحياة السياسية و قد يتخذون سبل العنف للتعبير عن وجودهم.

فتبدأ مراحل المشاركة السياسية بالاهتمام بالقضايا العامة و مناقشتها، ثم مرحلة معرفة الأحداث و الشخصيات السياسية ، لتأتي بعدها مرحلة التصويت السياسي و المشاركة في الحملات الانتخابية ، لتكون مرحلة الاتصال بالأجهزة صانعة القرار تقديم الشكاوى مرحلة المطالب السياسية التي تشمل أيضا العضوية على مستوى الأحزاب السياسية و النقابات .

تبقى المشاركة السياسية الفاعلة مرهونة بمدى توافر بعض الشروط التي تعد بمثابة محفزات لترقيتها أهمها الإرادة السياسية التي تمنح الحرية لمختلف أوجه النشاط المشاركة، إضافةً إلى ارتفاع مستوى الوعي السياسي للجماهير و شعورها بالانتماء للوطن.

على الرغم من الإشكال الأساسي الذي يواجهه فهم مصطلح الاستقرار السياسي الذي قد يتم التطرق له بمفهوم المخالفة لفهمه و استيعاب مدلوله، إلا أنه يبقى الحالة النسبية التي تستطيع فيها مؤسسات النظام السياسي التي تستند إلى الشرعية تحقيق المتطلبات الشعبية على نحو يحول و قيام مختلف مظاهر العنف السياسي. و لن يحصل هذا إلا في ظل وجود نظام سياسي شرعي يعمل على تدعيم المشاركة السياسية مما يضمن الوحدة الوطنية و يلغي الولاءات التحتية، و هذا لن يتحقق إلا بضمان استقرار الجهاز التشريعي و احترام القانون، و فعالية الأداء الحكومي، كما للسياسيات الاقتصادية الناجحة و التحكم في الهجرة الداخلية و الخارجية دور في تحقيق الاستقرار السياسي.

للمشاركة السياسية علاقة بالاستقرار السياسي قد تتحدد من خلال المشاركة السياسية التي تولد مناخا يقلل من احتمال العنف السياسي الرسمي و غير الرسمي، فالمشاركة السياسية الفاعلة دور في دعم التداول السلمي على السلطة و ضمان نزاهة الانتخابات، و لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية خاصة على التنمية التي من خلالها يستطيع النظام التغلغل في كافة أبنية المجتمع و تحقيق العدالة التوزيعية.

المشاركة السياسية من أهم الآليات التي تركز مبدأ المواطنة و الانتماء و الولاء الوطني ، و هذا لتكريس نظام ديمقراطي قائم على انتخابات حرة و نزيهة من خلالها يكتسب النظام الشرعية ، لذا لا بد من توافر المناخ المناسب لممارسة المعارضة لدورها الحقيقي.

إن مأسسة المؤسسات من شأنها ضمان الاستقرار السياسي، و ذلك من خلال إرساء قاعدة تشاركية فاعلة و قانونية.

سعى النظام السياسي المصري في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 إلى استراتيجيتين للفوز بالانتخابات و من ثمة اكتساب الشرعية و هما:

- الاستراتيجية القانونية من خلال فرض مجموعة من القيود القانونية التي تتعلق بمزاولة النشاط السياسي ، و وضع شروط تُصعب الترشح للانتخابات الرئاسية، و الأخذ بالنظام الانتخابي المختلط .
- الاستراتيجية الأمنية و ذلك عن طريق الاعتقالات السياسية لأعضاء المعارضة ، و توظيف جهاز الشرطة للتخويف و تهديد بعض الناخبين و المرشحين.

و كنتيجة لهاتين الاستراتيجيتين التي لم يقتصر تأثيرهما على ظهور العنف الانتخابي من مصدرين مختلفين رسمي و شعبي ، عزف الشعب عن التصويت في الانتخابات ، مما أثر على الانتماء و الولاء للوطن، و هو الذي برز من ظهور الولاءات الضيقة في اختيارات الناخب المصري، ما انعكس على أداء المجالس المنتخبة و منه التأثير على عدم فاعلية عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في مصر. إن عدم استقلالية السلطة القضائية الذي انعكس على نزاهة و شفافية العملية الانتخابية في مصر، راجع بالأساس لتدخل السلطة التنفيذية في أعمالها، و هو الأمر الذي انعكس سلبا على مأسسة العملية السياسية في مصر.

يعتبر النظام الانتخابي المختلط الذي تأخذ به مصر في الانتخابات التشريعية من العوامل غير المحفزة للمواطن المصري للمشاركة في الانتخابات والتصويت، لأن الوعي السياسي للفرد المصري لا يتناسب و تعقيد إجراءات النظام الانتخابي المختلط.

أثر نشاط بعض منظمات المجتمع الأهلي خصوصا النقابات على الاستقرار السياسي خلال الفترة 2000-2010 من خلال المظاهرات ، و الاضرابات التي قامت بها للضغط على صانع القرار المصري لاتخاذ قرارات لصالحها ، ما دفع أيضا إلى تنامي الحركة الاحتجاجية في مصر من طرف شرائح أخرى، و ذلك للمطالبة بتعزيز حماية حقوق الإنسان و تحسين أوضاع الشعب المصري على صعيد عدة مجالات.

تتميز بعض الجمعيات الأهلية المصرية خصوصا الإسلامية التي انتهجت استراتيجية التغلغل الاجتماعي بفعالية الأداء ، هذا الذي انعكس إيجابا على الاستقرار السياسي من خلال محاولتها تحقيق

البعد الاجتماعي للتنمية ، فاستطاعت تقديم خدمات اجتماعية عجزت الدولة عن تلبيةها، و هذا راجع لتغلبها على مشكل التمويل و العراقيل البيروقراطية والأمنية من طرف السلطة ،إضافة إلى الوحدة الموجودة بين أعضائها ،هذا بدوره ما عزز مأسسة هذه المنظمات نظرا لكونها استطاعت تحقيق معايير المأسسة الأربعة: التكيف ،التعقيد ،الاستقلالية ،و التماسك.

تعود عوامل الحراك الشعبي في مصر 2011 إلى افرزات سابقة عنه و منها سيطرة صلاحيات رئيس الجمهورية على السلطة التشريعية و القضائية مما أدى إلى سيطرة الحزب الحاكم و تقزيم دور المعارضة في ظل اللاعدالة التوزيعية ، مما دفع الرغبة لدى شرائح عدة من المجتمع المصري إلى الخروج من هذا الوضع خصوصا في ظل المزيا التي وفرتها تكنولوجيا الاتصال و مواقع التواصل الاجتماعي.

ولقد انعكست هندسة الإعلان الدستوري للعملية الانتخابية في 2011 على تعزيز دور القضاء في الإشراف على الانتخابات عبر استثناء عضوية لجنة الانتخابات الرئاسية على أعضاء السلطة التنفيذية، و التخفيف من قيود الترشح للانتخابات لدعم حقوق المواطن المصري في الترشح للانتخابات ، ما جعل الانتخابات تنسم ب " الانتخابات السليمة " أوصلت محمد مرسي ( ممثل التيار الاسلامي ) كرئيس جمهورية شرعي إلى السلطة .

كان لصعوبة انتقال جماعة الاخوان المسلمين إلى الممارسة العملية للسلطة، و استعجال الشعب المصري دعم الشرعية المكتسبة عن طريق الانتخابات بشرعية السياسات و البرامج التنموية، و حالة اللاتوافق و الصراع مابين السلطة و المعارضة ، في ظل نقص احترافية بعض وسائل الاعلام ، دور في تنامي العنف الرسمي ،كقتل المتظاهرين و اعتقالهم ، مع العنف غير الرسمي مثل الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي من منصب رئاسة الجمهورية من طرف القوات المسلحة ، و الخروج في مظاهرات عنيفة.

أثرت الانتخابات الرئاسية 2014 التي قاطعتها قوى سياسية( خصوصا الاسلامية ) و فاز بها عبد الفتاح السيسي المنحدر من الفئة العسكرية على شرعية هذه الانتخابات، فانعكس ذلك على عدم توقف العنف الشعبي بالخروج في مظاهرات ، و العنف الرسمي من اعتقالات سياسية و استخدام لقوات الأمن ، و هذا نتيجة اتخاذ الرئيس عبد الفتاح السيسي مجموعة من الإجراءات و القوانين المقيدة للحقوق و حريات المواطن المصري.

إن حالة اللإستقرار السياسي في مصر ،و مؤشرات العنف السياسي الرسمي و الشعبي نابع من كون المشاركة السياسية في مصر غير فاعلة لغياب الإرادة السياسية الحقيقية ، في ظل غياب العدالة

- التوزيعية ، إضافة إلى نقص الوعي السياسي الذي ساهم في تنامي روح العنف لدى بعض المواطنين المصريين ، كل هذا له دور في نقص ثقة المواطن المصري في السلطة لذا لا بد من:
- ✓ عملية بناء الثقة السياسية بين الشعب و السلطة عبر أداء حكومي فعال خاصة اقتصادياً ، و إعلاء لقيمة الحوار و التوافقات بين أطراف العملية السياسية دون إقصاء أي طرف من المشهد السياسي.
  - ✓ التعاون بين السلطة و منظمات المجتمع الأهلي؛ لأن السلطة بحاجة إلى شريك حقيقي يخفف الأعباء الملقاة عليها في ظل التحديات التي تواجه بناء مصر التي تتوافق و طموحات المواطنين المصرية.
  - ✓ احترافية وسائل الإعلام و الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة على اعتبار أن العصر الحالي عصر المعلومة يجب التعامل معه باحترافية و استغلاله أحسن استغلال لترقية المشاركة السياسية الفاعلة و أهم شيء التعامل مع الحدث و المعلومة بموضوعية.
  - ✓ ارتفاع القناعة لدى المصريين حكومةً و شعباً فالوحدة الوطنية هي السبيل لبناء دولة مصر الديمقراطية.
  - ✓ إدراك المؤسسة العسكرية أن الطريق المؤدي إلى بناء الدولة المصرية بمؤسسات ديمقراطية لا يكون بتدخل الجيش و سيطرته على المؤسسات المنتخبة.

## قائمة المراجع

### أولاً: باللغة العربية

القرآن الكريم.

#### أ- الكتب.

- 1- ابن منظور، أبو الفضل. لسان العرب، م 5، ج 4، بيروت: دار صادر، 1994.
- 2- أبو زيد، عبد الناصر. حقوق الإنسان في مصر بين القانون و الواقع. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
- 3- أبو عامود، محمد سعد. إبراهيم عيسى، عبد العزيز. محمد جاب الله عمارة ، محمد. السياسة بين النمذجة و المحاكاة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.
- 4- أبو هنطش، محمد. علم الاجتماع السياسي قضايا العنف و الحرب و السلم. عمان: دار البداية، 2013 .
- 5- البلعكي ، منير. المورد الحديث. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.ن].
- 6- بوحنية، قوي، آخرون. الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. عمان: دار الرؤية، 2011.
- 7- بوحوش، عمار. الذنبيات، محمد محمود. مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. ط 6 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 8- تاج الدين، أحمد سعيد. الشباب و المشاركة السياسية. ط2. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2012.
- 9- توفيق إبراهيم، حسنين. العنف السياسي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 10- توفيق توفيق، محمد. التعددية الدينية و الاثنية في مصر دراسة في طبيعة العلاقات و التفاعلات. بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، 2014.
- 11- جلال شرف، محمد. نشأة الفكر السياسي و تطوره في الإسلام. بيروت: دار المعرفة الجامعية، 2006.
- 12- جمال مطلق الذنبيات، محمد. النظم السياسية و القانون الدستوري. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2003.



- 13- حسين العسل، إبراهيم. *التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم-عطاءات-أساليب*. بيروت: دار المجد، 2006 .
- 14- الدين، أحمد، آخرون. *الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 .
- 15- رينولدز، أندرو، آخرون. *أشكال النظم الانتخابية*. (تر: أيمن أيوب). ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات ، 2007.
- 16- زايد الطيب، مولود. *علم الاجتماع السياسي*. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.
- 17- زكي الخطايب، صايل. *مدخل إلى علم السياسية*. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع، 2010.
- 18- زيتون، وضاح. *المعجم السياسي*. عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2010.
- 19- سعد، عبدو، آخرون. *النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي و الانتخابي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- 20- شريط، الأمين. *الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات الجزائرية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
- 21- شلبي، محمد. *المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج و الاقترايات و الأدوات*. الجزائر: [ب.د.ن.]، 1997.
- 22- الشوبكي، عمرو، آخرون. *الحركة الاحتجاجية في الوطن العربي: مصر المغرب لبنان البحرين*. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 23- طوابلة، حسن. *العنف و الارهاب من منظور الإسلام السياسي مصر و الجزائر نموذجا*. عمان: عالم الكتب الحديث، 2005.
- 24- عبد الموجود إبراهيم، أبو الحسن. *التنمية و حقوق الإنسان نظرة اجتماعية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 25- عبد النور، ناجي. *المدخل في علوم السياسة*. عناية: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.
- 26- عبيدات، أحمد، آخرون. *النظام السياسي العربي و الديمقراطية*. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2001.
- 27- علي الظهراوي، هاني. *النظم السياسية و القانون الدستوري*. عمان : دار الثقافة، 2006.
- 28- علي سعد، إسماعيل. *أصول علم الاجتماع السياسي*. بيروت: دار النهضة العربية، 1988.
- 29- \_\_\_\_\_ ، \_\_\_\_\_ . *علم الاجتماع السياسي بين السياسة و الاجتماع*. الإسكندرية: دار المعرفة، 2005.
- 30- عمر، أحمد مختار. *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

- 31- عودة ، جهاد. البرعي، نجاد. أبو سعده، حافظ. الانتخابات البرلمانية المصرية 2000 المسار معضلاته و توصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية. [ب.م.ن]: مؤسسة فرد ريش ناومان، 2001.
- 32- الغزالي حرب، أسامة. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، 1987.
- 33- كامل محمد الخزرجي، ثامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي، 2004.
- 34- مالكي، أمحمد. آخرون. لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 35- محمد عارف، نصر. ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت، مؤسسة مجد للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.
- 36- محمد، وليد سالم. مأسسة السلطة و بناء الدولة - الأمة دراسة حالة العراق. عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2014.
- 37- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. الانتخابات الرئاسية المصرية 2012. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.
- 38- مركز بيروت للأبحاث و المعلومات. دساتير الدول العربية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005.
- 39- مكي، ثروت. الإعلام و السياسية وسائل الاتصال و الدعاية الانتخابية. القاهرة : عالم الكتب، 2005.
- 40- نافع، بشير، آخرون. المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 41- نافعة، حسن . مبادئ علم السياسية. القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية، 2002.
- 42- النشار، مصطفى. الحرية و الديمقراطية و المواطنة. القاهرة: الدار المصرية السعودية، 2009.
- 43- نصار، آية . الثورة المصرية: الدوافع و الاتجاهات و التحديات. بيروت: المركز العربي لأبحاث و دراسة السياسات ، 2012.
- 44- نصر الدين، إبراهيم. حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 45- هلال، عليّ الدين . النظام السياسي المصري بين إرث الماضي و آفاق المستقبل 1981-2010. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

ب- الدوريات.

- 1- الاخصاصي، محمد. " الحراك العربي سراب الثورة و واقع اللاثورة " .مجلة المستقبل العربي. العدد 427. سبتمبر 2014 . ص ص 119-129.
- 2- بن عشي، حفصية. بن عشي، حسين. " ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة" . مجلة المفكر. العدد 11. سبتمبر 2014 . ص ص 100-115.
- 3- بودراع ، أحمد. " المواطنة: حقوق و واجبات " . المجلة العربية للعلوم السياسية. العددان 43-44. صيف- خريف 2014. ص ص 145- 158.
- 4- دندن ، عبد القادر. "من أجل انتخابات فعالة في وطننا العربي: جوهر العملية الانتخابية في الممارسة الديمقراطية". المجلة العربية للعلوم السياسية . العدد 41-42. شتاء - ربيع 2014. ص ص 73-91.
- 5- عبد العالي، عبد القادر. " الهندسة الانتخابية: الأهداف و الاستراتيجيات، و علاقتها بالنظم السياسية " . مجلة دفاتر السياسية و القانون. العدد 10. جانفي 2014. ص ص 315-328.
- 6- عبد المجيد، وحيد. " نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر " .مجلة السياسية الدولية. المجلد 46. العدد 184. أفريل 2011. ص ص 62-65.
- 7- العناني، خليل. " جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي " .مجلة سياسات عربية. العدد 4. سبتمبر 2013. ص ص 01- 13.
- 8- غريبي، أحمد. " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر" . مجلة البحوث والدراسات العلمية. العدد 04، اكتوبر 2010. ص ص 1-18.
- 9- قبي، آدم. " رؤية نظرية حول العنف السياسي " . مجلة الباحث. عدد تجريبي. [د.ت.ن]. ص ص 102-111.
- 10- كربول، عمراني . " مستقبل الدولة العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011". مجلة المفكر. العدد 11 . سبتمبر 2014. ص ص 233 - 253.
- 11- لعجال أعجال، محمد لمين. "إشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم". مجلة العلوم الإنسانية. العدد 12. 2007. ص ص 237-248.
- 12- لعروسي، رابح. " الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني". دفاتر السياسة و القانون. العدد 6. جانفي 2012. ص ص 59-74.
- 13- ليلي، علي. " خرائط العنف على ساحات الثورات العربية". مجلة الديمقراطية. العدد 50. أفريل 2013. ص ص 26-35.

14- ماشطي، شريفة. " المشاركة السياسية أساس للفعل الديمقراطي " . مجلة الباحث الاجتماعي. العدد 10 سبتمبر 2010. ص ص 143-170.

15- النور، صقر. " الفلاحون و الثورة في مصر: فاعلون منسيون " . مجلة المستقبل العربي. العدد 427. سبتمبر 2014. ص ص 28-43.

### ج- الدراسات غير المنشورة.

1- بقدي، كريمة. "الفساد السياسي وأثره على الإستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير، ( جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012) .

2- بن نوي، حسان. " تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط حالة لبنان". رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009-2010).

3- بولقواس، ابتسام. " الإجراءات المعاصرة و اللاحقة للعملية الانتخابية في النظام القانوني الجزائري". رسالة ماجستير، ( جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2012-2013).

4- حريزي، زكرياء. " المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا ". مذكرة ماجستير، ( جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2010-2011) .

5- دريس، نبيل. " المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة حالة للانتخابات المحلية 28 نوفمبر 2007". رسالة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009).

6- ساعد، رشيد. " الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني". رسالة ماجستير، ( جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012) .

7- لرقم، رشيد. " النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر". رسالة ماجستير، ( جامعة منتوري، كلية الحقوق، 2005-2006).

### د- التقارير.

1- تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. معهد التخطيط القومي. " التنمية البشرية في مصر 2010"، مصر، 2010.

2- تقرير مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية. " فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية في مصر 2005: الأسباب و المقترضيات"، القاهرة، أكتوبر 2006.

ثانياً: باللغة الأجنبية**A. Les ouvrages:**

- 1- Auger, Edmund. **In search of politica staibility** a comparative study of New Brunswick and Northern Ireland. Montreal: McGill-Queens University Press, 1 décembre 1981.
- 2- Braud , Philippe. **Sociologie Politique** . 5 ° Ed . Paris: L.G.D.J , 2000.
- 3- Huntington, Samuel. **Political Order in Changing Societies**. New Haven : Yale University Press, 1968.

**B. Le périodique:**

- 1- Ekma, Joakin. Amna, Etik. « political participation and civic engagement : towards a new typologie ». **Revue Human affairs**. Vol 22, n° 3, 25 juin 2012. p p 283-300.

**C. Les Rapports:**

- 1- Report Middle East and North Africa Financial Action Task Force. « Egypt », Manama, 19 may 2009.
- 2- Report UNESCO Institute for Statistics .« Adult and youth literacy 1990-2015 Analysis of data for 41 selected countries », Montreal, 2012.

**المراجع الالكترونية:**أولاً: باللغة العربيةأ- الوثائق الرسمية.

- 1- الجمعية العامة للأمم المتحدة. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" . متحصل عليه من:

<http://ww.bibalex.org/arf/ar/files/whrs.pdf>

بتاريخ: 11-03-2015.

- 2- جمهورية مصر العربية. الإعلان الدستوري لمصر 2011. متحصل عليه من :

<http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution>

بتاريخ: 02-03-2015.

- 3- جمهورية مصر العربية. دستور مصر 2014. متحصل عليه من :

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf>

بتاريخ: 16-02-2015.

- 4- جمهورية مصر العربية. " القانون الانتخابي " ، رقم 72/38. متحصل عليه من:

<http://aceproject.org/eroen/regions/mideast/EG/Law%20No.%2038%20of%201972%20-%20arabic.pdf/view>

بتاريخ: 09-05-2015.

**ب-الدوريات.**

1- محسن هاني الجبوري، ظاهر. " مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل". مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية. المجلد 18 . العدد 1 . 2010. متحصل عليه من:  
[http://www.uobabylon.edu.iq/.../humanities\\_ed1\\_18.doc](http://www.uobabylon.edu.iq/.../humanities_ed1_18.doc)

بتاريخ: 19-02-2015.

2- نايف حاج سليمان ، رائد. " الاستقرار السياسي و مؤشراتته". مجلة الحوار المتمدن. العدد 2592. 21 مارس 2009، متحصل عليه من:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391>

بتاريخ: 28/01/2015.

3- نبيل الشيمي ، محمد. " العنف السياسي في العالم العربي دواعيه و تداعياته " . مجلة الحوار المتمدن. العدد 3009. 19 ماي 2010. متحصل عليه من:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970>

بتاريخ: 11-02-2015.

**ج- الدراسات غير المنشورة.**

1- رشيد شيخ علي ، ناصر محمود. " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين". رسالة ماجستير،(جامعة النجاح الوطنية، قسم الدراسات العليا، 2008). متحصل عليه من:

<http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-pdf>

بتاريخ: 29-01-2015 .

2- شفقة ، عطا أحمد. " تقدير الذات و علاقته بالمشاركة السياسية لدي طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة". رسالة ماجستير، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات التربوية، 2008).

<http://www.minshawi.com/node/621>

متحصل عليه من:

بتاريخ: 02-02-2015.

**د- الملتقى العلمي:**

1- نسيرة ، هاني. " الجمعيات الخيرية والإنسانية الإسلامية في مصر دراسة نظرية وميدانية" ورقة بحث مقدمة في مؤتمر "الجمعيات الإنسانية و الخيرية"، باريس، 9-10 جانفي 2013. متحصل عليه من:

<http://www.ibh.me/conferences/hani.htm>

بتاريخ: 02-03-2015.

**هـ- التقرير:**

1- تقرير مؤسسة عالم جديد للتنمية و حقوق الإنسان. " الانتخابات الرئاسية 2012 ". القاهرة، 2012.

<http://anhri.net/?p=55331>

متحصل عليه من :

بتاريخ : 2015-05-16.

**و- المواقع الالكترونية.**

1- أبو عامر، جمال الدين. " الوحدة الوطنية مفاهيم و آليات ". متحصل عليه من :

<http://arabic.rubansaba.com/articles/general-articles/280-2011-04-16-06-28-40.html>

بتاريخ: 2015-03-17.

2- توفيق إبراهيم ، حسنين. " النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات و معضلة الشرعية ". متحصل

<http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187105658651422.htm>

عليه من :

بتاريخ: 2015-02-24.

3- سيد أحمد، رفعت. " الحركات الإسلامية في الوطن العربي ". متحصل عليه من :

[http://www.caus.org.lb/Attachments/mustaqbal\\_416\\_halkanikashia%28alhrakatalaslamiya%29.pdf](http://www.caus.org.lb/Attachments/mustaqbal_416_halkanikashia%28alhrakatalaslamiya%29.pdf)

بتاريخ: 2015-03-23.

4- شحاتة ، عوض. " تأميم السياسة: رهانات السلطة وخيارات المعارضة في مصر ". متحصل

عليه من :

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/07/201472285846674285.htm>

بتاريخ: 2015-03-25.

5- ضياء الدين محمد، محمد. " الانشقاقات الحزبية و أثرها على الاستقرار السياسي في السودان

الجهة الإسلامية القومية نموذجاً ". متحصل عليه من:

[http://www.alukah.net/Books/Files/Book\\_3698/BookFile/ALSODAN.doc](http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc)

بتاريخ: 2014/10/29.

6- العالم ، صفوت. " دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجاً ". متحصل عليه

من: <http://studies.aljazeera.net/issues/2013/03/201331411434095725.htm>

بتاريخ: 2015-03-06.

7- عبد القدوس ، شريف. " تكريس حكم العسكر مصر والعودة إلى السلطوية ". متحصل عليه من:

<https://alsyasee.wordpress.com/2014/10/29/alsyasee-article-53>

بتاريخ: 2015-04-02.

- 8- فاروق، تامر. " أهم المعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري". متحصل عليه من:  
<http://www.dostor.org/787478>  
بتاريخ: 2015-03-28.
- 9- القدس العربي. " 2014 عام الاحتجاجات في مصر ". متحصل عليه من :  
<http://www.alquds.co.uk/?p=271875>  
بتاريخ: 2015-03-25.
- 10- لجنة الانتخابات الرئاسية. "نتيجة الانتخابات الرئاسية 2014 على الخريطة". متحصل عليه من :  
<https://pres2014.elections.eg/presidential-elections-2014-results-on-map>  
بتاريخ: 2015-03-25.
- 11- اللجنة العليا للانتخابات. " الانتخابات الرئاسية 2012 ". متحصل عليه من :  
<http://pres2012.elections.eg/index.php/candidacy/excluded>  
بتاريخ: 2015-05-16.
- 12- محمود حنفي ، عبد العظيم. "ظاهرة عدم الإستقرار السياسي و أبعادها". متحصل عليه من:  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1404173&eid=12785>  
بتاريخ: 2015-01-30.
- 13- موسوعة جماعة الإخوان المسلمين. " الإخوان المسلمون ". متحصل عليه من:  
<http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%86#.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B9.D8.B1.D9.8A.D9.81>  
بتاريخ: 2015-05-07.
- 14- موسوعة المعلومات. " معلومات عن جمهورية مصر العربية ". متحصل عليه من:  
<http://www.e3lm.com>  
بتاريخ: 2015-02-26.
- 15- نبيل ، حمادي. نبيل ، محمد. " المشاركة السياسية للفقراء كآلية للحد من ظاهرة الفقر ". متحصل عليه من:  
<http://www.kantakji.com/media/3971/2115.doc>  
بتاريخ: 2014-10-04.
- 16- الهيئة العامة للإستعلامات. " قطاعات الاقتصاد المصري ". متحصل عليه من:  
<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Categories/tmpListArticles.aspx?CatID=413>  
بتاريخ: 2015-05-06.



ثانياً: باللغة الأجنبية.

**A. Le rapport :**

- 1- Rapport Institut international pour la paix .« Les conflits et la violence politique résultant des élections ». *les Etats-Unis d'Amérique* , decembre 2012.obtenu du:

[www.peaceau.org/uploads/ipi-pub-les-conflits-electoraux.pdf](http://www.peaceau.org/uploads/ipi-pub-les-conflits-electoraux.pdf)

le:12-02-2015.

**B. les sites Web:**

- 1- Dutil, Yvan. « Pour une meilleure démocratie Notions d'ingénierie électorale », [S.L.E], Novembre 2002, p4. obtenu du:

[www.vigile.net/archives//02-12/dutil.pdf](http://www.vigile.net/archives//02-12/dutil.pdf)

le:13-03-2015.

- 2- Eremenko, Maria .« political participation : model by verba in the EU and Russia ».obtenu du:

[www.culturaldiplomacy.org/.../eu/Maria-Eremenko-P](http://www.culturaldiplomacy.org/.../eu/Maria-Eremenko-P)

Le :03-02-2015.

- 3- Human Rights Watch . « Egypt: Scant Evidence for Mass Convictions ». Obtenu du :

<http://www.hrw.org/news/2015/04/19/egypt-scant-evidence-mass-convictions>

le: 08-05-2015.

- 4- Human Rights Watch. « Egypt: UN Should Condemn Worsening Abuses ». Obtenu du :

<http://www.hrw.org/news/2014/11/04/egypt-un-should-condemn-worsening-abuses>

le: 08-05-2015.

- 5- Khong , Kevin. «Moving beyond the upset hypothesis:examining the correlation between economic development and democracy». obtenu du:

<http://content.lib.utah.edu/utis/getfile/.../etd2/.../1641.pdf>

le : 11-05-2015.

## فهرس الأشكال و الجداول

### قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
56	علاقة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي.	01
103	عدد الاحتجاجات المسجلة في مصر خلال الأعوام 2005-2009.	02
111	نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.	03
112	نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.	04
117	نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية 2014.	05

### قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	صور المشاركة السياسية.	01
54	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية يومنا هذا.	02
95	نتائج الانتخابات التشريعية في مصر سنة 2000 و 2005.	03

# الفهرس

أ - ح	مقدمة
47 - 9	<b>الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي.</b>
10	<b>المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية.</b>
10	أولاً: مفهوم المشاركة السياسية.
21	ثانياً: مظاهر المشاركة السياسية
25	ثالثاً: مستويات و مراحل المشاركة السياسية.
27	رابعاً: محددات المشاركة السياسية الفاعلة.
31	<b>المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي و نظري للاستقرار السياسي.</b>
31	أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي.
36	ثانياً: مؤشرات الاستقرار السياسي.
41	ثالثاً: عوامل الاستقرار السياسي.
46	خلاصة الفصل الأول
86 - 48	<b>الفصل الثاني: المشاركة السياسية كآلية ديمقراطية نحو تحقيق الاستقرار السياسي.</b>
49	<b>المبحث الأول: علاقة المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي.</b>
49	أولاً: المشاركة السياسية لتقويض العنف السياسي.
53	ثانياً: دور المشاركة السياسية في تفعيل التنمية.
57	ثالثاً: المشاركة السياسية كمحدد نحو تعزيز المواطنة.
62	<b>المبحث الثاني: دور الانتخاب كمؤشر أساسي في المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي.</b>
62	أولاً: الانتخابات و دورها في حياة النظام السياسي على الشرعية.
66	ثانياً: تأثير النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي.
74	ثالثاً: الهندسة الانتخابية كمدخل للاستقرار السياسي.

77	<u>المبحث الثالث: انعكاسات المشاركة السياسية على استقرار مؤسسات النظام السياسي.</u>
77	<u>أولاً: مفهوم المأسسة السياسية.</u>
80	<u>ثانياً: أثر المشاركة السياسية الفعالة على مأسسة النظام السياسي.</u>
85	خلاصة الفصل الثاني
127 - 87	<u>الفصل الثالث: تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي لمصر 2000-2014.</u>
88	<u>المبحث الأول: المشاركة السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في مصر 2000-2010.</u>
88	<u>أولاً: معطيات عن دولة مصر.</u>
93	<u>ثانياً: أثر المشاركة السياسية في الانتخابات على الاستقرار السياسي في مصر.</u>
102	<u>ثالثاً: تأثير منظمات المجتمع المدني على الاستقرار السياسي في مصر.</u>
106	<u>المبحث الثاني: انعكاسات الانتخابات الرئاسية على الاستقرار السياسي لمصر في ظل أحداث الحراك الشعبي 2011.</u>
107	<u>أولاً: عوامل الحراك الشعبي في مصر.</u>
109	<u>ثانياً: الانتخابات الرئاسية 2012 و أثرها على الاستقرار السياسي.</u>
116	<u>ثالثاً: الانتخابات الرئاسية 2014 و أثرها على الاستقرار السياسي.</u>
120	<u>المبحث الثالث: رؤية تقييمية للمشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في مصر.</u>
120	<u>أولاً: تقييم المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي في مصر.</u>
121	<u>ثانياً: معوقات المشاركة السياسية الفاعلة و الاستقرار السياسي في مصر .</u>
126	خلاصة الفصل الثالث
128	الخاتمة.
133	قائمة المراجع.
143	فهرس الأشكال و الجداول.
144	الفهرس.
146	ملخص الدراسة.

## ملخص الدراسة

إن موجة الاحتجاجات التي صنعت الحدث في الدول العربية و منها مصر تدفع للبحث في إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق أهم آليات الديمقراطية المتمثلة أساساً في المشاركة السياسية، فالمشاركة في العملية السياسية في ظل إرادة سياسية قوية يعمل على ترقية مستوى الثقة السياسية ما بين الحاكم و المحكوم و المؤسسات المتواجدة في السلطة بتلك غير المتواجدة فيها، و تدفع المواطن الذي يصبح فاعلاً و ليس مفعولاً به في العملية السياسية ، ما يعتبر هذا سبيلاً نحو تقليل مختلف أشكال العنف السياسي من تمردات مسلحة، أعمال الشغب، الاحتجاجات العنيفة، الاعتقالات السياسية لأن الرضا الشعبي عن أداء النخبة الحاكمة يبدأ في أخذ منحى الارتفاع، و تجسيدا لأبعاد التنمية على أرض الواقع السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، فالمشاركة السياسية ليست فقط أبرز حقوق و واجبات المواطنة و إنما آلية في غاية الأهمية لتعزيز الانتماء للوطن، كما هي آلية لإضفاء الشرعية للنظام السياسي؛ شرعية الصندوق و شرعية الإنجاز معاً إذا ما تم إجراؤها في ظل انتخابات سليمة، ما يساهم في مأسسة العملية السياسية لمؤسسات النظام السياسي و يُدعم أكثر هذه الشرعية المكتسبة ما يعني كل هذا أن المشاركة السياسية إن تم انتهاج مسلكها في الطريق الصحيح هي بالأساس سبيل نحو الاستقرار السياسي. و لقد تناولت الدراسة الحالة المصرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ؛ للبحث في طبيعة تأثير المشاركة السياسية خصوصا الانتخابات، و نتائجها على الاستقرار السياسي لمصر قبل و بعد الحراك الشعبي ، الذي كانت بدايته في 25 يناير 2011، و منه الوقوف على مدى فعالية المشاركة السياسية من عدمها.

### **Abstract:**

The wave of protests that event made in the Arab countries including Egypt push to look at the possibility of achieving political stability through the most important democracy mechanisms which is political participation. The participation in the political process in light a strong political will lead to ameliorate the level of political confidence between the ruling and People and institutions in power with others, and pushes citizen who become active in the political process, and it is the way towards reducing the various forms of political violence such as armed rebellions, riots, violent protests, political arrests because people satisfaction on the performance of the ruling elite starts to rise, and realized the political, economic and social dimensions of development, Political participation is not only the most important rights and duties of citizenship it is also a very important mechanism to strengthen belonging to the homeland then is a mechanism to legitimize the political system; the fund's legitimacy and legality of achievement if they were made under a proper elections, which achieve to institutionalize the political process of the political system and enhance the legitimacy acquired, which does all this mean that the political participation that has been pursuing her course in the right way is on the route to political stability. This study took the case of Egypt in the period from 2000 to 2014; to look at the nature of the impact of political participation especially the elections and their results on the political stability of Egypt before and after the popular movement in Egypt, which was his debut in the January 25th 2011, In order to reach on the effectiveness of political participation or not inEgypt.

